

مجلة اتجاهات سياسية

تحليلات سياسية

دوربة علمية محكمة





مجلة اتجاهات سياسية

المركز الديمقراطي العربي



Journal of Political trends

international scientific periodical journal







المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

مجلة اتجاهات سياسية

تحليلات سياسية

دوربة علمية محكمة





الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

> Democratic Arabic Center Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدارهذا الكتاب أوأى جزء منه أو تخزبنه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر. جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

> المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

> > Tel: 0049-code Germany 030-54884375

> > > 030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

magazin@democraticac.de





المركز الديمقراطي العربي- برلين

Democratic Arab Center For Strategic
Political & Economic Studies

مجلة

إتجاهات سياسية

دورىة علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري 7382-2569 (ONLINE)

مجلة اتجاهات سياسية مجلة دورية علمية محكمة، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي "برلين_ ألمانيا"

وهي مجموعة من التقارير والتحليلات السياسية والقانونية والإعلامية التي تعني بكافة الشؤون الدولية والإقليمية ذات الصلة بالواقع العربي بصفة خاصة والدولي بصفة عامة.

وتعتمد سياسة مجلة: اتجاهات سياسية" على اسلوب تقصي الحقائق وتقديم التحليلات العلمية عن طريق مساهمة نخبة من الكوادر في المتابعة والإشراف على ما يصل من تقارير وتحليلات، حيث يترأس أقسامها أساتذة في العلوم السياسية والإعلام والقانون، من الجامعات العربية ذوي الخبرة.



Democratic Arab Center For Strategic

Political & Economic Studies

Journal Of Political Trends

International Standard Serial Number

ISSN (Online): 2569-7382

An Academic, periodic, and peer-reviewed Journal issued by The Democratic Arabic Center Germany-Berlin It is a collection of political, legal, and media reports. Its analysis deals with all international and regional affairs that are related to the Arab reality, in particular, and the international reality, in general.









Democratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة اتجاهات سياسية Journal of Political Trends

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. مجد عبد الحفيظ الشيخ - ليبيا

الرئيس التنفيذي للمجلة: د. خالد خميس السحاتي – ليبيا

مديرة التحرير: د. فتحية رحالي - تونس

العدد السابع عشر البريد الالكتروني للمجلة: magazin@democraticac.de International Standard Serial Number ISSN (Online): 2569-7382





اللجنة العلمية

- أ. د. حسينة شرون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مجد خيضر بسكرة، الجزائر.
 - د. سهيل الأحمد، عميد كلية الحقوق- جامعة فلسطين الأهلية- فلسطين
 - د. حافظ الزبن عبدالله، أستاذ مشارك، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجفرة ـ ليبيا
- د. الفيتوري صالح السطي، عضو هيئة تدريس، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت.
- د.يونس قبيبشي, أستاذ القانون العام . كلية العلوم القانونية و الإقتصادية مارتيل. جامعة عبد الملك السعيدي . المملكة المغربية.
 - د. ميثم منفى كاظم العميدي، أستاذ القانون في كلية الحقوق، جامعة بابل، العراق.
 - د. خالد ابزيم، أستاذ مساعد، عضو هيئة تدريس، كلية القانون، جامعة سبها، ليبيا.
- د. خالد خميس السحاتي، أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بنغازي، ليبيا.
- د. ثريا الورفلي، مستشار تعاون دولي وخبير بقضايا الهجرة وأمن الحدود والإرهاب، ديوان رئاسة مجلس الوزراء، ليبيا.
 - د. سقال بابو مريمة. جامعة مولاي الطاهر سعيدة الجزائر.
 - د. حامد عبدالله الحضيري، كلية التجارة والعلوم السياسية، جامعة سبها، ليبيا





المحتويات

المفال الصفحة

محسن الصباحي
لتدقيق الإداري ورهان إرساء الحكامة الجيدة
<i>حسين عد</i> نان هادي
لمؤسسة الدينية في السعودية بين الأفول وإعادة بناء الدور
. د. الطاهر حاج النور أحمد. أستاذ التاريخ الحديث، كلية التربية . جامعة زالنجي.
د. مجد حسن شايبو عمر . أستاذ الأدب الحديث المساعد ورئيس قسم اللغة العربية
لاتجاه السياسي في القصة القصيرة عند الكاتب السوداني إبراهيم إسحاق
ً. د نوار جلیل هاشم
لنظام العالمي بعد جائحة كورونا (رؤية استشرافية)
Ahmed Jassim Ibrahim
54Turkey and Russia From conflict to cooperation
Dr. Mustafa Abdalla Abulgasem Kashien
74 Combating Illegal Migration: MoU Between Libya and Italy
مصطفى أبو القاسم دبوب
روسيا الاتحادية في ظل المتغيرات الدولية والتحولات السياسية الجديدة"91
مجد عبدالحفيظ الشيخ
خيار المصالحة الوطنية في ضوء تحديات المشهد الليبي الراهن



التدقيق الإداري ورهان إرساء الحكامة الجيدة

Administrative Audit and the Bet of Establishing Good Governance

محسن الصباحي دكتور في الحقوق وباحث في علوم الإدارية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة – المغرب

ملخص:

يستند التدقيق بصفته أحد فنون المساءلة والتقويم، إلى تقنيات التنظيم والتدبير المعمول به في القطاعات الحكومية الحديثة، فيعد وسيلة لفحص وتقييم نظام المراقبة وأداء الجماعات الترابية، وقد أثبتت فعاليته ونجاعته في القطاع العام والخاص، وعرف طريقه إلى المنظومة المحلية كآلية حديثة للمراقبة، فالتدقيق هو وظيفة يؤديها موظفون من داخل المنظمة، بحيث يزاولون الفحص للإجراءات وللسياسات والتقييم المستمر لها، والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها دقيقة وكافية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الإداري – التدقيق الداخلي – التدقيق الخارجي – الحكامة الإدارية -الفساد الإداري والمالى

Abstract:

Auditing, as one of the arts of accountability and evaluation, is based on the techniques of organization and management in force in modern government sectors. It is considered a means of examining and evaluating the monitoring system and the performance of territorial groups. It has proven its effectiveness and efficiency in the public and private sectors. It is performed by employees from within the organization, so that they conduct examination and continuous evaluation of procedures and policies, and verify that the elements of internal control are sound and their information is accurate and sufficient.

Key Words:

Administrative audit - internal audit - external audit - administrative governance - administrative and financial corruption.





مقدمة:

عرف مفهوم التدقيق أولا في المجال المالي والمحاسبي قبل أن ينتقل إلى مجال المقاولة والإدارة، وهو ما يعرف بالتدقيق العملي، فمهنة التدقيق تستمد نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المدقق يستند إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها.

وبعد لتدقيق الداخلي بأنه كل عمل يستهدف تقويم بنيات المراقبة الداخلية وفق مرجعيات عملية ومهنية دقيقة من أجل الوقوف على الخلل الذي تعانى منه الإدارة في شتى المجالات من أجل السيطرة عليه.

وتتجلى أهمية موضوع "التدقيق الإداري ورهان إرساء الحكامة الجيدة" في كونه:

- ✔ يسهم في تخليق الحياة الإدارية ويجعل بلا شك الإدارة العمومية المغربية قادرة على مواجهة التحديات.
- ✓ يقوي قابليتها لاستيعاب متطلبات التنمية، وبغاية تقوية آليات المنظومة الوطنية للشفافية والنزاهة، تمت دسترة مختلف مؤسسات تخليق الحياة العامة والحكامة الجيدة.
- ✓ يعتبر قطاع المؤسسات العمومية بالمغرب أول مجال يلجأ لإجراءات التدقيق الخارجي، أي التعاقد مع مكاتب خاصة للقيام بهذه المهمة، وذلك راجع لأسباب مرتبطة أساسًا بقضايا التمويل الدولي، أما القطاع العمومي فيخضع للتدقيق من طرف المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، ولقد كان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يشددان على ضرورة الإشهاد والتدقيق على الحسابات المالية للمقاولات العمومية، والمشاريع التي تتولى تمويلها، من طرف مكاتب تدقيق خارجية أو مكاتب خاصة.

أما بالنسبة لدواعى اختياري لهذا الموضوع، فهناك:

-أسباب موضوعية: تتمثل في تأثير المشاكل التي تعرفها الإدارة العمومية على مردوديتها وبالتالي التأثير على التنمية المحلية، إضافة إلى مشكلات مرتبطة بضعف التجهيزات، والتي يمكن إرجاعها إلى ما تشهده الإدارة العمومية من معيقات على مستوى الموارد البشرية والمالية، والتي تقف سدا منيعا أمام المنتخبين والموظفين للقيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه.

إشكالية الموضوع:

تكمن أهمية دراسة الموضوع في محاولة الكشف عن دور التدقيق الداخلي والخارجي في إرساء الحكامة الجيدة، ومن تم تحقيق التنمية المحلية، وفي المقابل البحث عن الحلول الناجعة التي تمكن من تحقيق تنمية مستديمة للإدارة العمومية، وعليه فإن الإشكالية المحورية والتي ستكون محور مناقشتنا فهي كالتالي:

كيف يمكن للتدقيق الإداري أن يساهم في الحد من الفساد، وبالتالي المساهمة في إرساء الحكامة الجيدة؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية المركزية عدة تساؤلات فرعية:

- ❖ ماهى خصوصيات التدقيق الإداري؟
 - 💠 ماهى أنواع التدقيق الإداري؟
- كيف يمكن تدقيق السياسات العمومية للحد من الفساد الإداري والمالي؟
 - 💠 كيف يمكن للتدقيق أن يساهم في تحقيق جودة الخدمات؟

منهج البحث:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسة الإشكالات الفرعية تم الاعتماد على المنهج الوصفي، على اعتبار الوظيفة التنموية التي تحققها الإدارة العمومية، والتي كرستها مختلف النصوص القانونية المؤطرة للفعل التنموي المحلى.





ونظرا لطبيعة الموضوع وتشعبه، استعنت على المنهج التحليلي الذي يعتمد المقاربة النصية للمقتضيات القانونية ذات الصلة، لملامسة مكانة الديمقراطية المحلية ومدى تفعيل هذه القضايا على أرض الواقع، ولإبراز دور التدقيق الإداري في إرساء الحكامة الجيدة.

إن هذه الدراسة والتي تتوخى اعتماد الموضوعية والابتعاد عن الذاتية، وللإجابة عن الإشكالية المركزية التي يطرحها الموضوع وباقي التساؤلات المتفرعة عنها، ارتأيت معالجته من خلال التقسيم التالي:

المبحث الأول: خصوصيات التدقيق الإداري وأنواعه

المطلب الأول: خصوصيات التدقيق الإداري

المطلب الثاني: أنواع التدقيق الإداري

المبحث الثاني: مساهمة التدقيق في ترسيخ الحكامة الإدارية

المطلب الأول: تدقيق السياسات العمومية للحد من الفساد الإداري والمالي

المطلب الثاني: مساهمة التدقيق في تحقيق جودة الخدمات



المبحث الأول: خصوصيات التدقيق الإداري وأنواعه

يلعب التدقيق دورا مهما في الأوساط الإدارية والمالية، وكذلك في الأوساط الحكومية والاقتصادية لأي مجتمع ولأي مستثمر يتخذ قرارات الشراء والبيع لاستثماراته، وللبنوك حتى تتخذ قرارات إعطاء القروض، فالتدقيق علم له مبادئ ومعايير وقواعد متعارف عليها بين أصحاب هذه المهنة، وحاولت المنظمات المهنية والجمعيات العلمية للمحاسبين والمراجعين إرساءها خلال حقبة من الزمن، كما أن للتدقيق طرقه وأساليبه وإجراءاته التي تنظم عمل المدقق في فحصه لأنظمة الرقابة الداخلية ومحتويات الدفاتر والسجلات المالية، وضمن السياق العام لإصلاح الإدارة الذي انخرطت فيه الدولة المغربية عبر تحديثها من خلال عمليات الإصلاح المتوالية والمستمرة، عرفت الإدارة العمومية بداية تشكل نواة حقيقية لمهنة التدقيق الداخلي، مع التفكير في أهمية تطبيقه على جميع إدارات الدولة، ومن جملتها الجماعات الترابية أ، للتوضيح أكثر سنتطرق إلى خصوصيات التدقيق الإداري (المطلب الأول)، وإلى أنواعه (المطلب الثاني).

المطلب الأول: خصوصيات التدقيق الإداري

إن وظيفة التدقيق والرقابة تتوزع بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، فالرقابة السياسية التي يمارسها البرلمان لها امتدادات في الواقع، بحيث أن رقابة الأجهزة الإدارية رهين بمدى نجاعة الرقابة السياسية، فالإدارة هي التي تتولى في الواقع العملي ممارسة ومزاولة الرقابة والتدقيق الداخلي لكل مضامينه الفعلية التي تسندها وتتفاعل معها، فبالنظر إلى الوحدات والمؤسسات والهيئات الحكومية باعتبار أن الإدارة هي الفضاء الذي تتبلور فيه الممارسة الرقابية الداخلية وتقاس درجة أنظمة الرقابة الداخلية من خلال فعالية ودور الجهاز الرقابي الداخلي، وكذلك القيود المفروضة على التفويضات المالية والإدارية وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات، في إطار الهياكل التنظيمية داخل مؤسسات الدولة.

وتتلخص خصوصيات التدقيق الإداري في $^{:}$:

- الاستقلالية: ينبغي أن يكون القائم بعملية التدقيق مستقلا ومحايدا تماما، وينبغي أن يحافظ على استقلاله بشقيه الحقيقي والظاهر، وأن يكون كل عضو من أعضاء فريق التدقيق سواء كان عضوا ثابتا أو مؤقتا، أو سواء كان محاسبا أو من ذوي التخصصات الأخرى مستقلا أيضا في الظاهر والواقع، ويظهر دور المدقق عند قيامه بأعمال التدقيق في كونه متمتعا بالاستقلال التام، والذي يتيح له القدرة على إبداء رأيه بكل وضوح ودون تعرضه لأى ضغوط من الأطراف المرتبطة بعملية التدقيق، مما يؤثر على زبادة فاعلية عملية التدقيق في الواقع العملي.

الموضوعية: تظهر عملية التدقيق بشكل عام بصورة منهجية ومنمطة ومحددة للأعمال التي تغطيها عملية التدقيق، وتكون مبنية أيضا على أسس موضوعية (مدعمة بأدلة الإثبات).

الدورية والاستمرارية: تظهر فاعلية عملية التدقيق الإداري في قدرتها على معالجة الانحرافات المتعلقة بالأعمال الإدارية أولا بأول قبل الوقوع فها، وذلك لامتداد تأثير أعمال الإدارة لمدد مستقبلية بعيدة، والحد من التكاليف الإضافية المترتبة على القرارات الإدارية.

الحفاظ على العلاقات: ينبغي أن تهتم عملية التدقيق الإداري والقائمون بها بالحفاظ على العلاقات التي ترتبط بها الوحدات الإدارية، وأن تأخذ دائما في الحسبان ضرورة الحفاظ على هذه العلاقات بين الوحدة وكل العاملين والزبائن، والقيام بتقديم التوصيات اللازمة لتطويرها والعمل على اتساع مجالها وكيفية تخصيص الموارد للحفاظ على هذه العلاقات ودعمها.

³⁻ سلامة إبراهيم علي؛ دور التدقيق الاستراتيجي في الكشف عن حالات الفساد المالي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 97، المجلد 23، العراق، بغداد، 2017، ص53-532.



-

^{1 -} توفيق المنصوري؛ التدقيق والاستشارة في الجماعات المحلية نموذج سلا تبريكت، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة مجد الخامس، كلية الحقوق أكدال، الرباط، السنة الجامعية 2006/2005، ص59.

²- ناصر بن حمد بن سالم الحسني؛ المال العام بين الحماية القانونية والضمانات الرقابية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة، السنة الجامعية 2016/2015، ص220.



التخصص: تتميز الوظيفة الرقابة في مجال التدقيق بوجود نوع من الاحتراف المني والتقني، فالعمليات المتعلقة بالتدقيق تكون في أغلب الحالات ذات طبيعة تقنية ومحاسبية، وتتطلب استعمال آليات عملية وتقنية ومعلوماتية، وتنصب في العادة العمليات الرقابية على المعطيات والبيانات المتعلقة بالنشاط المالي.

تنظيم العمل: رغم اختلاف الآليات المعتمدة في مجال التدقيق ومجالاته، فإن أهم ما يميز هذه الآلية الرقابية هو الصيرورة التنظيمية، والانتظام الموضوعي والمنطقي، الذي يميز سير العمل وتنفيذ عمليات الفحص والمراقبة، وبالتالي يعتبر تحديد موضوع التدقيق أولى العمليات التي يتم ضبطها قبل الانتقال إلى وضع خطة العمل الأساسية لسير العملية الرقابية وحدود مجالات التدخل الرقابي.

اتساع مجال التدقيق: يتميز التدقيق بشمولية مجالاته لمختلف جوانب التسيير والتدبير المالي، بل إن العملية الرقابية لا تقتصر في واقع الأمر على النشاط المالي، وإنما مجالات أخرى، فالتدقيق يهم في الواقع جميع الجوانب التدبيرية من تنفيذ العمليات المالية والتسيير الإداري وتدبير الموارد البشرية.

فخصوصيات التدقيق تتجسد في أهمية المعايير المعتمدة وفي دقة الآليات المتخذة، فمن حيث معايير التدقيق، يستدعي تطبيق المعايير العامة، ووجود ملفات عمل لدى المدقق ومعلومات موثق بها، مع محاولته الدائمة لتقويم الرقابة الداخلية للمنظمة الموجودة قيد التدقيق، معتمدا في ذلك على آليات منهجية وأدوات عملية تتضمن أبحاثا ميدانية، وفحصا تحليليا للمعطيات، مع توظيف التقارير الداخلية.

كما أن المعايير الميدانية والمناسبة تفترض في التدقيق العمل بالتخطيط الميداني المسبق والذي يعتمد على التوثيق في إعداد الملفات المهنية والأوراق وجذاذات العمل، وتنبي على الملاحظة العينية، والمعاينة المباشرة لكافة عناصر التنظيم، وفحص الوثائق المتوفرة، مع الإشراف على مكونات الفريق ذاته، والاتصال بكافة مستخدمي المنظمة من أطر وإداريين وتقنيين، وذلك حتى لا يقتصر مجهود المدقق على فحص المجال القانوني والمالي والإداري بشكل عقيم ومحدد، بل يسعى إلى كشف السلوك البشري والتنظيمي والاستراتيجي بشكل يسهل عليه فحص مدى التسيير الفعلى وقياس فعالية أداء المنظمة المدققة 5.

وتعد الرقابة الداخلية مفتاح العمل بالنسبة لوظيفة التدقيق، باعتبارها القاعدة النظرية والمهنية اللازمة في البحث عن مكامن الخلل والضعف داخل المنظمة المدققة، ففضلا عن تمكينها من الاضطلاع على الأصول المالية للمنظمة وعرض حساباتها وتبيان درجة الاعتماد عليها، فإنها تساعد المستشار على تنمية كفاءة العمل، وعلى تشجيع نهج القواعد الإدارية الموضوعة، ورغم الصعوبات التي قد تصادف تطبيق هذه القواعد، سيما في بعض الأنساق الإدارية كما هو الشأن بالنسبة للجماعات الترابية والمؤسسات العامة، فإن مراقب الحسابات يتمكن من جمع القدر الكافي من القرائن وأدلة الإثبات التي تمكنه من إعداد تقريره النهائي والتعبير عن رأيه بصفة موضوعية 6.

ويستعين المدقق من أجل جمع المعلومات المتعلقة بتدبير المؤسسة المدققة، بأهم الأدوات المنهجية المستخدمة في البحوث الاجتماعية، مثل المقابلة والاستبيان والاستمارة، وكذا المذكرات المكتوبة، وجداول النظم، معتمدا في ذلك على وسائل عملية إجرائية من قبيل الملاحظة



^{4 -} وتعتبر معايير العمل الميداني بمثابة الإرشادات اللازمة للقيام بإجراءات عملية الفحص مثل: جمع الأدلة والقرائن وغيرها، وتتمثل معايير العمل الميداني في:

التخطيط والإشراف: يعتبر التخطيط العمود الفقري لأية عملية، كونه يحدد الأهداف المتوخاة منها، ويأخذ في الحسبان الإمكانيات المتاحة والوقت المستغرق لتحقيق ذلك، إذ يقوم المدفق في هذه الحالة بتوزيع الوقت المتاح لعملية التدقيق على الاختيارات المطلوبة، أما الإشراف فإنه يتضمن توجيه المساعدين القائمين على تنفيذ وتحقيق أهداف التدقيق، وتحديد ما إذا كانت هذه الأهداف تحققت في النهاية أم لا.

تقييم نظام المراقبة الداخلية: يمر تقييم المراقبة الداخلية بثلاث خطوات، ترتبط الأولى بالإلمام بموضوع المراقبة، أما الخطوة الثانية تتجلى في مدى الدقة، في حين تكمن الخطوة الثالثة في تحديد الكيفية التي يعمل بها النظام، حيث أنه من الممكن أن يكون النظام سليما من الناحية النظرية، لكنه غير مطبق بسبب عدم الإلمام من قبل العاملين به.

كفاية الأدلة: ينصُ هذا المعيار على ضُرورة حصول المدقق على أدلة وقرائن إثبات كافية، من خلال قيامه بالفحص والملاحظة والمقابلة، حيث أن الدليل أو القرينة يعتبر أساسيا في عملية التدقيق، ويدعم معابير العمل الميداني.

⁵ - أحمد ممني؛ التدقيق الإداري في القطاع الحكومي بين ضبط الجودة ومحاربة الفساد، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة عبد الملك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السنة الجامعية 2016/2015، ص55.

^{6 -} مجد حركات؛ الأخلاقيات والتدبير، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، عدد29، 2010، ص2-26.



المباشرة والعناية لحركية المؤسسة، من حيث تكوينها واختصاصاتها، أو من حيث علاقاتها الظاهرة والباطنة بمختلف عناصر التنظيم ، فالتوازن الحسابي في البيانات المالية للمؤسسات الحكومية، يمكن أن يخفي وراءه العديد من علامات الاستفهام، لذا على المدقق إعداد برنامج شامل، يعتمد فيه على الوسائل المنهجية المعمول بها في دراسة الظواهر الاجتماعية، من أجل التأكد من توفر حماية كافية لأصول المنظمة العمومية المحلية والجهوبة ضد الاختلاس والتبذير، وكذا من أجل تقويم أداء الوسائل البشرية القائمة على مستوى مراكز المسؤولية، وهو ما يمكن استقصاؤه من خلال آليات التدقيق 8.

المطلب الثاني: أنواع التدقيق الإداري

ينقسم التدقيق من الناحية العضوية إلى نوعين، تدقيق داخلي Audit interne، والذي يعد الأسلوب القابل للتطبيق في مجال تدبير الشأن المحلي، وتدقيق خارجي Audit externe، لمعايشته عن قرب للظاهرة الإدارية، ولتتبعه المباشر لمسلسل اتخاذ القرار، ولمعاينته لسلوكات أجهزة التسيير الإداري.

أولا: التدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي، يهدف إلى تأدية الخدمات والأنشطة الاستشارية المختلفة، وجد لتحسين وإضافة قيمة للعمليات في المؤسسة، وهو يساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها، ويساهم هذا النشاط من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم في تقويم وتحسن فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحكامة، والمدقق الداخلي هو شخص يعمل ضمن قسم التدقيق الداخلي، يقوم بعمليات التدقيق الداخلي، ويتحمل مسؤولياتها، فالتدقيق الداخلي هو نوع من الانضباط الإداري الذي تم تطويره، من نشاط يتركز أساسا على الأمور المالية والمحاسبية، إلى أن وصل لكامل المستويات التشغيلية، وأن حجم ازدياد اللامركزية بالمنظمات زاد من تعقيد الأنشطة والعمليات، مما ولد الحاجة لإيجاد وسائل مراقبة أدت لنمو التدقيق الداخلي وضع معايير دولية لضبط التدقيق والمدققين الداخليين، ويشمل نطاق التدقيق وجعلها مهنية ومتطورة، وأوجد أنظمة وقواعد وتعليمات ووضع معايير دولية لضبط التدقيق والمدققين الداخليين، ويشمل نطاق التدقيق الداخلي فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية الرقابة الداخلية بالمنظمة وجودة الأداء عند تأدية الأنشطة المختلفة أ.

ويقدم التدقيق الداخلي خدمات وقائية وإنشائية، تتجلى الأولى في كونه يحمي أموال وأصول الإدارة والخطط الإدارية من الانحراف، في حين تتمثل الخدمات الإنشائية في ضمانه لجملة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسة العامة لها، عن طريق التوصيات التي يقدمها والتحسينات التي يدخلها على الطرق الرقابية المستعملة، لتواكب التطورات الحديثة، ويجب على المدقق الداخلي أثناء الممارسة الميدانية أن يحلل ويعالج المخاطر المرتبطة بالتسيير 11، كما يعتمد التدقيق الداخلي على تقييم درجة المخاطر والعوامل المؤثرة سلبا على مسار المنظمة أو المؤسسة محل التدقيق، إلى جانب اعتماده على تقنية التواصل والإعلام، والتي تمكن من الدراسة والتحليل المعلوماتي والإعلامي لمختلف العناصر والمكونات المعنية بهذه العملية الرقابية.

والتدقيق الإداري الداخلي ينشأ ضمن بنيات المؤسسة، وهو مجموعة من الإجراءات تستعمل من أجل التحقق من مدى تطبيق البرامج الإدارية والمالية، وهو بهذا المعنى يعد أداة من أدوات الرقابة الداخلية وجزء من نظامها، وهذا يعني حصر وظيفة التدقيق الداخلي في المراجعة الحسابية والإدارية للبرنامج الإداري، وهو بهذا المعنى يقيد وظائفه من الجانب الإداري في التقييم الدورى وإجراءات تنفيذها وإبداء



^{7 -} محد حركات؛ الاقتصاد التضامني والتنمية المحلية، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، عدد18، 2004، ص5-12.

^{8 -} أحمد ممنى؛ المرجع نفسه، ص58.

^{9 -} التدقيق الداخلي، www.ar.wikipedia.org يوم التصفح 2019/05/26 على الساعة 19:09.

^{10 -} التدقيق الداخلي؛ المرجع نفسه.

^{11 -} وهي على النحو التالي:

التحقق من وجود الأصول ووسائل حمايتها.

التحقق من طرق التسبير، وكذا من استعمال الموارد بأسلوب فعال.

التحقق من تطابق النتائج المحققة والأهداف المسطرة لتحديد الاختلالات بينهما.

تدقيق صدق المعلومات المالية و العمليات و الوسائل المستعملة لقياس المعلومات و تصنيفها.



الرأي بشأنها، بغرض تحسينها من أجل تحقيق الكفاءة الإدارية المبتغاة، ومن الجانب المالي في التقديم الموازي للسياسات المالية والمحاسبية، وفي التأكد من أنها تسير حسب الخطة الموضوعة دون انحراف¹².

فالتدقيق الداخلي يلتقي مع رقابة التسيير، في أقصى ما يمكن من الفعالية والإنتاجية، لكنه في الوقت نفسه يشمل اختصاصات الرقابة الداخلية، ولقد أثبت الفكر الإداري المقارن، أن التدبير الحديث للمنظمات يتطلب إنشاء وحدات داخلية للتدقيق، أطلق عليها أحد الباحثين لجان التدقيق أو الفريق الاستشاري، وهو أسلوب أنجلوسكسوني يعكس النية الصادقة، والرغبة الأكيدة لدى الفاعل والمقرر، من أجل السعي وراء ضمان الجودة في خدمات المنظمة، ومدى ملاءمة تكلفته للفعالية الإنتاجية 13، والتدقيق ينبني على المعطيات والإحصائيات المتوفرة بالاتفاق مع إدارة المنظمة المطلوب تدقيقها، على عدد مكتوب يشير إلى طبيعة التدقيق، والفترة التي تغطها العملية، وتاريخ تقديم التقرير النهائي، فالعمل وفق برنامج للتدقيق يتطلب أن تكون للمدقق ثقافة وتكوين واسعين، حتى يتمكن من أداء مهامه بالشكل الذي يخدم المنظمة، ويسير بها نحو الإصلاح والتقدم، سيما إذا ظل ملتزما بقواعد شرف المهنة وآدابها.

1-أهداف التدقيق الداخلي: من خلال الأهمية التي يحظى بها التدقيق الداخلي، يمكن تحديد أهم الأهداف المرجوة من جهة، والأهداف المرسومة لعناصر إدارة التدقيق الداخلي من جهة أخرى، ويمكن القول بأن الهدف الرئيسي في أي تنظيم هو تحقيق الأهداف الكلية.

وتظهر أهمية التدقيق الداخلي للإدارة من خلال تقديم الخدمات التالية 14:

- خدمة وقائية: حيث يقدم التدقيق التأكيدات على وجود الحماية الكافية للأصول وحمايها.
- خدمة تقييمية: حيث تعمل هذه الوظيفة على قياس وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية وإجراءاتها، ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية.
 - خدمات إنشائية: يمكن تقديم هذه الخدمة من خلال اقتراح التحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعة داخل المشروع.
- حماية السياسة الإدارية من الانحراف عن التطبيق الفعلي: هناك العديد من العوامل التي تضافرت وساعدت على نمو وتطور وازدياد أهمية وظيفة التدقيق الداخلي منها:
- ❖ انتهاج أسلوب اللامركزية في الإدارة نتج عن كبر حجم المشروعات وتناثرها جغرافيا، وعلى الرغم من تفويض السلطات، إلا أنه ما يزال يترتب على تلك الإدارات الالتزام بالسياسات والإجراءات وتحقيق الفعالية المطلوبة، وحتى تتمكن الإدارة من الرقابة كان لابد من استحداث وسيلة رقابية تحقق ذلك مثل التدقيق الداخلي.
- ❖ كبر حجم المشروعات الحديثة وتعقد عملياتها نتيجة كبر حجم المشروعات، وظهور شركات المساهمة، وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الدولية، أدى إلى ظهور الحاجة لتحقيق الرقابة على تلك الفروع وزيادة قدرة الإدارة على مراقبة جميع النشاطات.

وينبغي ألا يقف دور التدقيق الداخلي موقف الجمود، بل يجب أن يتطور مع الزمن لينسجم مع التغييرات التي تطرأ على نشاط المنشأة، ومن أهداف التدقيق الداخلي:

✓ مساعدة جميع المستويات الإدارية بالجماعات الترابية في إخلاء مسؤولياتهم، من خلال التقارير المتعلقة بفحص وتحليل نتائج أعمالهم بشكل واقعى بعيدا عن التحيز 15.



13

¹² - أحمد ممني؛ التدقيق الإداري في القطاع الحكومي بين ضبط الجودة ومحاربة الفساد، مرجع سابق، ص62.

¹³- Laraqui Houssain; le mangement d'audit interne dans l'entreprise marocaine, l'institut international de l'audit interne a recommandé la création du comité d'audit émanant du conseil d'administration (USA) ou composée de la direction général et des grands directeur (France) REMALD N°4, juin1995, p51.

¹⁴ - أحمد ممنى؛ التدقيق الإداري في القطاع الحكومي بين ضبط الجودة ومحاربة الفساد، مرجع سابق، ص75-76.



- ✓ إضافة قيمة للإدارة العمومية وتجويد عملياتها ومساعدتها لتحقيق أهدافها عن طريق تقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر،
 والرقابة والتوجيه.
- ◄ التأكد من أن القرارات الإدارية ذات الآثار المالية تنفذ بدقة ووفقا للقوانين المعمول بها، ومن أن كافة القوانين والتعليمات والقرارات السارية تطبق بفعالية وحكامة، من قبل جميع الموظفين العاملين بالإدارة.
 - ✓ تحقيق أكبر كفاية إداربة وإنتاجية ممكنة بتقديم الخدمات لأعضاء الإدارة 16.
 - ✓ الوصول إلى الأهداف والغايات وتحديد مواطن الخطر، والعمل على اكتشاف الغش والاحتيال.
- ✓ مراجعة العمليات والبرامج للتأكد فيما إذا كانت النتائج تنسجم مع الأهداف المسطرة، وفيما إذا كانت العمليات والبرامج قد تم تنفيذها كما هو مخطط لها.

وعموما، يمكن القول أن نطاق التدقيق الداخلي وأهدافه يختلفان بشكل كبير بين المؤسسات والإدارات، لأنهما يعتمدان على حجم وطبيعة هذه المؤسسات والإدارات، كما أن مجال عمله لم يعد يقتصر على ما هو مالي فقط، بل امتد ليشمل كافة أنشطة الإدارة، حيث تناولت وظيفة التدقيق الداخلي هذه الأنشطة بالفحص والتحليل والتقييم كخدمة واضحة بالجماعات الترابية، لهذا فإن نطاق التدقيق الداخلي يرتكز على ما يلى 17:

- فحص المعلومات المالية والإدارية والعملياتية، ومراجعة كل اعتماداتها والوثائق والسندات والبيانات المعتمدة، والوسائل
 المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف وإعداد التقاربر الخاصة بالمعلومات والاستفسارات عن بنود محددة.
- مراجعة النظام المحاسبي وأنظمة الضبط الداخلي كوظيفة أساسية تتطلب عناية معقولة ومستمدة من الإدارة التي تفوض
 مهامها تلك، بالإضافة إلى الإشراف على فحص الأعمال ووضع التوصيات اللازمة بشأنها.
- فحص وتقييم الكفاءة الاقتصادية والإدارية ونجاعة العمليات في استخدام أمثل للموارد المادية والبشرية، بالإضافة لمراجعة
 الضوابط غير الإدارية في الجماعات الترابية، والتأكد من الالتزام بالسياسات المتبعة والخطط والإجراءات والقوانين المنظمة.

2-أنواع التدقيق الداخلي: أصبح التدقيق بمفهومه الحديث يطال مختلف الأنشطة، ولا يقتصر على مجال دون غيره من المجالات، بل يشمل الجوانب المالية والإدارية والتدبيرية، وحسب المعيار الوظيفي يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التدقيق:

- التدقيق الداخلي المالي: يقصد به الفحص المنتظم للعمليات المالية ومجموع السجلات المحاسبية المرتبطة بها¹⁸ ومدى مطابقتها للقوانين المعمول بها داخل الجماعات الترابية وكذا السياسات الإدارية ذات الصلة بالشق المالي، ويتضمن هذا النوع شقين من التدقيق، الأول هو تدقيق داخلي مالي قبل الصرف، والثاني تدقيق مالي بعد الصرف، حيث يشير الأول إلى إحدى مراحل الرقابة الداخلية الذاتية، ضمانا لسلامة الإجراءات واكتمال المستندات، لتصل إلى الموافقة النهائية للسلطة المختصة بالتنفيذ، أما النوع الثاني فوظيفته تتجلى في التأكد من سير العمليات المالية، وفق القوانين والأنظمة المعمول بها، وكذا مطابقته للأهداف المتوخاة من هذه العملية 19.
- ب- التدقيق الداخلي العملي: يعد نظاما حديثا في هذا المجال، جاء نتيجة للتطورات التي عرفها مجال التدقيق الداخلي بشكل عام، ومن مهامه تقييم العمليات الإدارية والرقابية الداخلية ومطابقتها، إلى جانب النجاعة الاقتصادية والكفاءة والفعالية مع الوظائف الداخلية للإدارة، فهو بمثابة تدقيق شامل وعام لتقييم جميع هياكل الإدارة، وربط نتائجها مع الأهداف المسطرة، وعليه، فإن



^{15 -} المهدي أو لاد حدوش؛ التدقيق الداخلي والمراقبة على ضوء القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، دبلوم لنيل الماستر في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، تطوان، السنة الجامعة 2018/2017، ص58.

^{16 -} فتحي السوافيري؛ الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص46.

^{17 -} المهدي أو لاد حدوش؛ المرجع نفسه، ص59.

^{18 -} أحمد مجد عمري؛ مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثالث، 2006، ص357.

^{19 -} المهدي أو لاد حدوش؛ التدقيق الداخلي والمراقبة على ضوء القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، مرجع سابق، ص60.



أهم وظيفة للتدقيق الداخلي العملياتي هي إيجاد طرق جديدة ناجعة وفعالة، لتتواصل بين المستويات المختلفة داخل الإدارة، واستخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية، وهذا ما يعرف بمفهوم الشمولية في التدقيق الداخلي الحديث²⁰.

ج - تدقيق المهام الخاصة: هذا النوع من التدقيق يتعلق بالمهام التي يقوم بها المدقق الداخلي حسب ما يستجد من موضوعات، ويتفق من حيث الأسلوب أو النطاق مع النوعين السابقين، ولكنه يختلف من ناحية التوقيت، إذ أنه غالبا ما يكون فجائيا وغير مدرج ضمن خطة التدقيق الداخلي²¹.

ثانيا: التدقيق الخارجي

إن التدقيق الخارجي لا يعاكس مثيله الداخلي، إلا من الناحية الشكلية في الهيئة المختصة بممارسة الفعل الرقابي، أما القواعد والأسس والوظائف الرقابية فتتماثل نسبيا وبشكل كبير بين هاتين الصيغتين من التدقيق، فهو يشكل أهمية بالغة في مسألة حماية المال العام، وينظر إليه أنه صمام الأمان للإدارة المالية لأي مؤسسة، سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص، ويأتي دور المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالرقابة الخارجية في تعزيز قدرات التدقيق الخارجي في إطار إصلاح منظومة الرقابة المالية على مستوى الأجهزة العليا في الدولة 22.

ويبدو أن الأجهزة الدستورية المكلفة بتدقيق القطاع الحكومي، والمتمثلة في المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات، إضافة للمفتشيات العامة للمصالح المركزية، تقوم على استعمال التقنيات ومناهج المحاسبة العمومية في تقويم وتدبير مختلف أنواع الشأن العام، لما يعطي للتدقيق الخارجي العمومي المكانة المستحقة، ويؤهل المستوى التعاقدي المتمثل في مكاتب الخبرة الاستشارية الخارجية، وفي هذا السياق، عمل المشرع المغربي على دعم اختصاصات المجلس الأعلى للحسابات المرتبطة بمدى مشروعية عمليات موارد ونفقات المؤسسات العمومية، ومراقبة تسييرها وتدبيرها، وكذلك على الإجراءات التأديبية التي يمكن أن تطال رؤساء المجالس التداولية الترابية، وكل موظف أو عون يعمل تحت لواء منظمة تمارس اختصاصات تهم الشأن العمومي أو المحلي²³.

لا تختلف كثيرا وظيفة التدقيق الخارجي عن وظيفة التدقيق الداخلي، حيث يستهدف تقويم الاختلالات الداخلية للإدارة العمومية أو الجماعات الترابية وتحسين رقابتها، سيما وأن التدقيق الخارجي يتم انطلاقا من طلب معالجة وتدقيق مواقف وممارسات سائدة، تتطلب بدائل واقتراحات جديدة، تأخذ بعين الاعتبار الوقت المناسب والموارد المتاحة لتحقيق الجودة الكلية 24، وعليه، فمجال التعاون والتكامل بين المدقق الداخلي والخارجي واسع، فليس هناك أدنى شك من أن وجود نظام سليم للتدقيق الداخلي يزيد من اعتماد المدقق الخارجي على درجة متانة أنظمة الرقابة الداخلية، وباستعمال أسلوب العينة من طرف المدقق الخارجي يستطيع الاعتماد على إيضاحات المدقق الداخلي لما له من خبرة شاملة حول العمليات التي تنجزها الإدارات العمومية أو الجماعات الترابية، كما يستطيع اعتماد بعض الكشوفات والقوائم والتحليلات التي أعدها المدقق الداخلي لن يغني عن تدقيق والتحليلات التي أعدها المدقق خارجي محايد ومستقل.

المبحث الثاني: مساهمة التدقيق في ترسيخ الحكامة الإدارية

إن الدوافع والأسباب التي تدعو للتدقيق بالقطاع الحكومي المغربي، يمكن إجمالها في دافعين رئيسيين، دافع داخلي يتصل بواقع الأزمة الذي يتخبط فيه القطاع الحكومي، سواء على المستوى التنظيمي أو التدبيري، الشيء الذي يعيق أداءها ويحول دون تحقيق الغايات المنوطة



1 0

^{20 -} المهدي أو لاد حدوش؛ المرجع نفسه، ص62.

^{21 -} أحمد ممني؛ التدقيق الإداري في القطاع الحكومي بين ضبط الجودة ومحاربة الفساد، مرجع سابق، ص74.

²² - وفي هذا السياق فإن مُقتضيات المنظمات الرقابية العليا الدولية التي يطلق عليها توصيات ليما 1977، وسيدني 1986، وبرلين 1989، والقاهرة 1995، ومونتيفيدو 1998، مراجع أساسية في تحديث تقنيات مناهج وآليات المساءلة المالية، لأجل حماية المال العام في عالم متغير، وكذا الوقاية من الغش والفساد المالي في كل أبعاده الدولية والمحلية، حيث يرجع لها الفضل في توجيه وتقنين مبادئ المساءلة والمراقبة الداخلية على المال العام.

^{23 -} أحمد ممني؛ التنقيق الإداري في القطاع الحكومي بين ضبط الجودة ومحاربة الفساد، مرجع سابق، ص83.

^{24 -} المهدى أولاد حدوش؛ التدقيق الداخلي والمراقبة على ضوء القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، مرجع سابق، ص66.



بها، ودافع خارجي، يتجلى أساسا في السياق الدولي، بحكم ترابطات وتقاطعات النظام الدولي، وبالتالي فالقطاع الحكومي المغربي لم يبق معزولا عن العالم ومؤثراته، فلا خيار أمام السلطات العامة إلا تطوير وتحديث آليات العمل العمومي، لمواجهة مخاطر عالم يتغير بسرعة، تقنيا واقتصاديا وثقافيا 25.

وتماشيا مع المقتضيات الدستورية الجديدة، ونظرا للآثار السلبية لانتشار الفساد على الاقتصاد الوطني ووثيرة النمو، واستجابة لمطالب الشعب بإسقاط الفساد، أولت الحكومة في برنامجها أهمية خاصة لمحاربة كل أشكال الفساد واقتصاد الربع، من خلال تقوية أدوار مؤسسات الرقابة وتكريس استقلالها وتفعيل توصياتها، والعمل على تخليق الحياة العامة ونشر قيم النزاهة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وإذا كانت التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات قد أثارت نقاشا واسعا حول تدبير المالية العمومية على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، فإنها اعتبرت بحق من أهم آليات الرقابة السياسية على المال العام، على اعتبار أن ملاحظات وخلاصات المحاكم المالية فضحت خروقات هائلة كانت طي الكتمان فيما مضى، وأطلعت الرأي العام على تفاصيل دقيقة تهم اختلالات التسيير وسلطت الضوء على فضائح بالجملة على المستوى المالي والتدبيري²⁶، وللتوضيح أكثر سنتطرق إلى تدقيق السياسات العمومية للحد من الفساد الإداري والمالي (المطلب الأول)، وإلى مساهمة التدقيق في تحقيق جودة الخدمات (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تدقيق السياسات العمومية للحد من الفساد الإداري والمالي

يعتبر تدبير السياسات العمومية بالمغرب إحدى المعضلات التي واجهت الحكومات السابقة، سواء فيما يتعلق بطرق التدبير في حد ذاتها، أو بطبيعة الهيئات التي تعد هذه السياسات والاستراتيجيات والأوراش الكبرى، أو التكاليف المالية لهذه السياسات التي تتم ترجمتها إلى برامج ومهام، يوكل أمر تنفيذها للأجهزة الحكومية أو الوكالات والمؤسسات العمومية التي توجد بدورها في وضعية غموض²⁷.

إن الحديث عن الفساد المالي والإداري، وغياب شفافية التدبير واستشراء الفساد والرشوة يعتبر إحدى النتائج المباشرة للغموض الكبير الذي يطبع طرق إعداد السياسات العمومية وطرق تدبير المال العام بالمغرب، فتدبير المالية العمومية يقع في صلب الحديث عن الفساد المالي، ولا يمكن في هذا السياسات والاستراتيجيات العمومية، الميائد ولا يمكن في هذا السياق ذكر الفساد المالي، دون الحديث عن الهيئات المختصة بتدبير السياسات والاستراتيجيات العمومي دون وبتنفيذها على مستوبات مختلفة، ولا يمكن الحديث عن الإصلاح ومحاربة الفساد وتخليق الحياة العامة وترشيد الإنفاق العمومي دون التطرق للأليات الأساسية التي تمكن الحكومة من الرقابة على التدبير العمومي، ومن صيانة المال العام ووقف نزيف الرشوة والفساد، ومن تم تحقيق التنمية.

فحماية المال العام تعتبر رهانا أساسيا الآن في سياق الحديث عن الإصلاحات السياسية والدستورية المنشودة، فما لم يتم تعزيز الرقابة القضائية على المالية العمومية والمالية المحلية، لا يمكن الحديث عن اعتماد مبادئ الحكامة المالية ²⁸، وما لم يتم التنصيص على مستوى الدستور على الطابع القضائي الواضح للمجلس الأعلى للحسابات، فلن نكون أمام ترسيخ رقابة القضاء المالي على التدبير العمومي²⁹.

ولقد شهد نظام الرقابة العليا بالمغرب تطورات مهمة جدا، تتمثل في تبنيه لمناهج علمية في ميدان مراقبة المال العام، وتوسيع نطاق الرقابة، ثم في الوعي المتزايد بأهميتها القصوى في ترشيد التدبير العمومي المالي وتنشيط العمل السياسي وتحقيق الشفافية، حيث عمد

²⁹ - ودون هذه المحددات الأساسية، وحتى إن أقمنا مؤسسات دستورية حقيقية، فسنجد أنفسنا أمام نسقين للتندبير العمومي، نسق خاضع للمؤسسات الدستورية، ويتعلق بالميزانية العامة للدولة، ونسقا خارج أي رقابة تتم إدارته خارج المؤسسات الدستورية التي يشملها الإصلاح، والتي تضم حاليا تأثي التدبير المالي العمومي، إضافة إلى باقي مجالات تدخل وتدبير الممالكات العمومية، فإعادة النظر في الموقع الدستوري للمجلس الأعلى للحسابات يتطلب بالأساس إدراجه صراحة في إطار السلطة القضائية، مع التنصيص الدستوري على دوره الشمولي، وتوضيح لدوره كأهم الأليات المؤسساتية لحماية المال العام ومراقبة التدبير العمومي بمختلف مجالاته وحيثياته وأركانه، وضرورة اعتماد مؤشر الرأسمال غير المادي خلال وضع السياسات العمومية.



-

^{25 -} أحمد ممني؛ التدقيق الإداري في القطاع الحكومي بين ضبط الجودة ومحاربة الفساد، مرجع سابق، ص227.

²⁶ - المهدي أو لاد حدوش، التدقيق الداخلي والمراقبة على ضوء القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، مرجع سابق، ص267.

²⁷ - عبد اللَّطيف بروحو؛ أزمة مراقبة المال العام بالمغرب، 2019/05/31 ،www.hespress.com، الساعة 18:25.

^{28 -} أحمد ممني؛ التنقيق الإداري في القطاع الحكومي بين ضبط الجودة ومحاربة الفساد، مرجع سابق، ص267.



المشرع المغربي إلى تحديد حمولة ومهام الرقابة العليا على الأموال العامة بين دواليب الدولة، وذلك من خلال إفراد حيز هام لأجهزة القضاء المالي ضمن فصول الدساتير، لاسيما دستور1996 ودستور2011، والذي اعتبر المجلس الأعلى للحسابات هيئة عليا مستقلة، تتولى ممارسة اختصاصات ذات طبيعة رقابية قضائية حقيقية، تتعلق أساسا بمراقبة تنفيذ وطرق تدبير الميزانية العامة بصفة خاصة، والمالية وتنفيذ السياسات العمومية ذات الأثر المالي والميزانياتي بصفة عامة³⁰.

ولكن على صعيد الممارسة العملية أظهرت عجزا واضحا على مستوى أداء منظومة الرقابة القضائية التي أثارت بالفعل العديد من الاختلالات المتعلقة بسلوكيات الفساد المالي داخل العديد من الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية خلال السنوات الماضية، وهذا ما نلمسه من خلال التقارير السنوية التي يصدرها المجلس الأعلى للحسابات إلى الرأي العام، وفضح الجرائم المالية المرتكبة بالنسبة للقطاع العام.

وتنطوي الكثير من الخطب الرسمية الملكية على دعوة مستمرة لتمثل قيم الحكامة الرشيدة، ولتنزيل آليات المراقبة والمحاسبة والتقييم وإنفاذ القانون، ومحاربة الفساد في جميع القطاعات والمجالات، وكان خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2017 قد دعا فيه الملك إلى التفعيل الصارم لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وعلى إثر هذا الخطاب تم إعفاء عدد من الوزراء والمسؤولين بمختلف درجاتهم 32، ويمكن وصف المقاربة التي تم اعتمادها في تنزيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة بشأن ملف " الحسيمة منارة المتوسط " بأنها مقاربة مبنية على إعطاء القدوة، وعاد الملك بتاريخ فاتح يوليوز 2018 للتأكيد على أن محاربة الفساد ينبغي أن توضع في صميم الأولوبات، طالما أنه يشكل أكبر عقبة تعيق جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحد من طموح الشباب من خلال رسالة موجهة إلى القمة الإفريقية، قائلا: "... الفساد يساهم في الانحراف بقواعد الممارسة الديمقراطية، وفي تقويض سيادة الحق والقانون، كما يؤدي إلى تردي جودة العيش، وتفشي الجريمة المنظمة، وانعدام الأمن والإرهاب ..."³³

وعملت الحكومة المغربية على اتخاذ مجموعة من التدابير، فتم إحداث الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والتي حلت محل الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، حيث تعززت استقلالية الهيئة واتسعت صلاحياتها لتشمل التحقيق والزجر، وتم تجديد الإطار المؤسساتي لمجلس المنافسة، والذي بات يتوفر على صلاحيات واسعة وتقريرية، بعد أن تمت دسترته على غرار الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وتم تكليفه بضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، ومراقبة الممارسات المنافية لها والممارسات التجارية غير المشروعة، وقامت الحكومة بمراجعة النص التنظيمي المنظم للصفقات العمومية، بإدخال مجموعة من التعديلات الكفيلة بضمان المزيد من الشفافية وتكافؤ الفرص، وتم تبسيط الإجراءات المتعلقة بتراخيص البناء والسكن 34، ومن جهة أخرى تم تفعيل مجموعة من القوانين التي تتوخى محاصرة الفساد، كقانون مكافحة غسل الأموال وقانون التصريح بالممتلكات وقانون حماية الضحايا والمبلغين والشهود، وتم الشروع في إصلاح القضاء وتخليق منظومة العدالة، وتحديث الإدارة القضائية 35.

ورغم كل الترسانة القانونية والمنظومة المؤسساتية وحزمة الإجراءات التي حققتها الدولة، فإن الفساد مازال مستشربا بالمغرب، لأن واقع الأجهزة الرقابية بمختلف أنواعها ومستوباتها تكشف كل سنة عن ملفات وقضايا وأرقام مختلفة، توضح الحجم الهائل للأموال العمومية المنهوبة، والتي بلغت أرقاما قياسية، وتبقى كل العمليات والإجراءات التي تقوم بها هذه الأجهزة الرقابية غير ذي قيمة، وهذا يعود إلى عدم تمكين المشرع المغربي للقضاء المالي من ترسانة قانونية صارمة ومشددة، لإنزال العقاب على كل المعنيين بالمخالفات ومختلف أشكال الفساد المالي، وهذا ما تعانى منه الأجهزة الرقابية كالمفتشية العامة ولجان تقصى الحقائق، فضلا عن المجلس الأعلى ومجالسه الجهوبة للحسابات،

^{35 -} مطوية دعم النزاهة ومكافحة الفساد الصادرة عن وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، www.mmsp.gov.ma، تاريخ التصفح 2019/01/15 على الساعة 13:50.



³⁰ - أحمد ممني؛ التدقيق الإداري في القطاع الحكومي بين ضبط الجودة ومحاربة الفساد، مرجع سابق، ص274.

^{31 -} محد براو؛ الوجيز في شرح قانون المحاكم المالية مساهمة في التأصيل الفقهي للرقابة القضائية على المال العام، مطبعة طوب بريس، الطبعة الأولى، الرباط، 2006، ص66-67.

³² - النسخة العربية لموقع 360، نقلا عن وكالة المغرب العربي للأنباء، www.ar.le360.ma، تاريخ التصفح 2019/06/01 على الساعة . 10:05.

^{33 -} الفساد الإداري؛ www.assahraa.ma، تاريخ التصفح 2019/04/22 على الساعة 21:12.

^{34 -} موقع وزارة الحكامة والشؤون العامة (وثيقة حول مكافحة الفساد)، www.mag.gov.ma، تاريخ التصفح 2018/12/12 على الساعة 34.234



والتي تشكل الحلقة الأهم في منظومة الرقابة العليا على المال العام، إذ يتسم المجلس الأعلى للحسابات بمحدودية وسائل وآليات التأديب والجزر وإنزال العقاب، حيث لا تعدو عقوباته أن تكون مجرد غرامات مالية بسيطة لا ترقى إلى مصادرة الأموال المهوبة من المال العام على سىيل المثال³⁶.

وتؤكد مجموعة من التقاربر الوطنية والدولية وعلى رأسها مؤشر إدراك الفساد السنوي الذي تصدره منظمة ترانسبرانسي الدولية؛ وبحسب آخر تقربر للمنظمة صدر سنة 2018، ويهم سنة 2017، حصلت الدول العربية، باستثناء الإمارات وقطر، على مؤشرات متدنية في محاربة الفساد، فحصلت السعودية على 49 %، مقابل 44% لسلطنة عمان، و42% لتونس، بينما حصل المغرب على 40% فقط وجاء في المرتبة 81 بين دول العالم المعتمدة في المؤشر، وحل ثانيا بعد تونس على مستوى منطقة المغرب العربي.

تطور مؤشر إدراك الفساد في المغرب ما بعد دستور .2011

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المؤشر	36	37	39	36	37	40
الترتيب العالمي	88	91	88	88	90	81

المصدر: تقارير ترانسيارانسي الدولية برسم سنة 2012 إلى 2018

إن تطور مؤشر إدراك الفساد في المغرب منذ تسلم حكومة ما بعد دستور 2011 السلطة يطرح الترتيب المتدني للمغرب على مستوي مؤشر الفساد سؤالا رئيسيا بشأن مدى فعالية ونجاعة السياسات التي تم اتباعها في الماضي، وكذا بشأن جدية الفاعل السياسي في محاربة الفساد في المغرب، فالاستراتيجية التي اتبعتها الدولة حتى الآن، تتسم بالسير وفق إيقاع بطيء وبكونها تقوم على التحسيس أكثر مما تقوم على الزجر، وبشكل عام، يمكن تحديد أسباب ضعف الاستراتيجية التي اتبعتها الدولة في مكافحة الفساد في المعيقات التالية:

- صعوبة تفعيل الإرادة السياسية.
- ضعف تمثل المعايير الدولية من قبل أجهزة الحكامة ومكافحة الفساد.
 - نقص في الموارد والقدرات وبطء في تفعيل المؤسسات.

فالمجلس الأعلى للحسابات ساهم في وضع وتحيين شروط المسؤولية وضمانات المحاسبة وفق المقاربة الحقوقية، إلا أن هذه الشروط والضمانات لم تجد من يقم بتحديدها وجردها وتقنينها وتحيينها، وببقى هو الأقدر إداربا وتنظيميا ومؤسساتيا على وضع مشروع مدونة أو ميثاق في الموضوع، بكل استقلالية وتجرد وحياد وموضوعية، بعيدا عن أي مساومة سياسية أو حزبية، كما هو الشأن بالنسبة لقانون التعيين في المناصب العليا، والذي التفت عليه أحزاب الأغلبية، واستفاد من ربعه السياسي بعض وزرائها، والذين قاموا وما زالوا يقومون بتثبيت الموالين لهم أو لأحزابهم³⁷.

وفي أفق تقوية مكانة القضاء المالي وتوسيع رقابته على جميع الهيئات والمؤسسات العامة التي لها علاقة واضحة بصرف الأموال العامة، تبقى آليات الكشف عن الاختلالات المالية في إطار الافتحاص والتدقيق من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الرقابة القضائية، بالإضافة إلى متابعة مرتكبي الجرائم المالية وعرض ملفاتهم على القضاء المتخصص تكريسا لقاعدة عدم الإفلات من العقاب، وذلك من خلال تحريك آليات المتابعة الجنائية في ملفات جرائم الفساد المالي والاقتصادي المتعلقة بتدبير الشأن العام، وذلك في إطار دولة الحق والقانون وتحقيق العدالة الاجتماعية، والأهم من ذلك الحفاظ على مخزون الثروات الوطنية وحماية المال العام وصيانتها من أجل اقتصاد وطني أفضل وتحقيق المطالب الاجتماعية أبرزها العيش الكربم.



^{36 -} يوسف البحيري؛ حماية المال العام بالمغرب المكسب والرهان، المجلة المغربية للدراسات القانونية والقضائية، العدد 9، دجنبر 2012، ص255-256.

^{37 -} أحمد ممني؛ التنقيق الإداري في القطاع الحكومي بين ضبط الجودة ومحاربة الفساد، مرجع سابق، ص278.



المطلب الثاني: مساهمة التدقيق في تحقيق جودة الخدمات

يعتمد المرفق العام في تدبيره على قيم ومناهج تختلف بطبيعتها عن تلك التي تطورت في ظل القطاع الخاص والتي أثبتت نجاعها، مما دفع بالقطاع العمومي إلى ترحيلها بهدف عقلنة التدبير وتحقيق جودة الخدمات العمومية، فمنذ أواخر الثمانينيات عملت مجموعة من الدول في سياساتها للإصلاح الإداري على تبني مقاربة الجودة، كركيزة للإصلاح، لكن وبطريقة ضمنية في غياب لمناهج واضحة، ذلك أن البحث المنهجي عن الجودة ارتكز في بداية الأمر على تحديث المرافق العمومية، بجعلها تقتصر على هدفها الأساسي، المتمثل في تأمين احترام المصلحة العامة بتحسين الخدمات وإشباع رغبة المرتفقين 8.

ويعتبر تحسين جودة الخدمة العمومية أمرا ضروريا، خصوصا مع التطور المجتمعي وارتفاع تطلعات أفراد المجتمع، بالنسبة إلى الخدمات التي تقدمها المرافق العمومية، بل يجب الاهتمام بجودة الخدمات في الإدارة العمومية، لكن هذه الأخيرة فهي اليوم في عزلة عن محيطها الخارجي، والتي يجب علها أن تتحمل مسؤوليتها في تحمل أدوار محورية غير تقليدية، في إدارة عمليات التحول المجتمعي وإدارة حركة التنمية الشاملة عموما، فالنظام العالمي الجديد قائم على مفاهيم الهديد بالزوال للإدارات التي لا تساير ولا تتكيف مع المتغيرات، والثورة على جميع المفاهيم التقليدية كالاستقرار والاحتكار 80.

وقد سعت غالبية دول العالم منذ زمن إلى تطوير سياساتها بما يتلاءم مع متغيرات العصر، وبما يضمن أداء وظائفها بأعلى كفاءة وجودة ممكنة، خاصة في القطاع الحكومي، الذي اتصف دوما بالبيروقراطية والفساد وتعقد الإجراءات المطلوبة، ومن ثم أصبح لزاما على الدول أن تقوم بما يجب من أجل مواجهة هذه المتغيرات⁴⁰.

وفي الحقيقة، تعد إدارة الجودة في المؤسسات الحكومية إدارة للجودة في كافة المؤسسات، فالمؤسسات الحكومية هي المنوط بها أن تراقب الجودة، وأن تضع معايير الخدمات المقدمة، وكذلك تقع عليها مسؤولية إعداد المواصفات لكافة السلع والخدمات التي تقدمها كافة أنواع المؤسسات الأخرى، سواء كانت قطاعا خاصا أو إدارة عمومية حكومية أو شكلا آخر من المؤسسات، فمهمتها الأساسية تتمثل في تكوين نظام قياسي للأداء، يسعى إلى خدمة العملاء والتحسين والتطوير المستمر للخدمات المقدمة، فكان لزاما على الإدارة العمومية القيام بإدارة الجودة والرقابة عليها في خدماتها، والتي تعد بمثابة القناة الشرعية لجودة الخدمات، فكلما كانت هذه الأخيرة المقدمة للمجتمع مماثلة ومطابقة لمعايير الجودة حظيت برضاهم 41.

وقد بدأ وعي السلطات العمومية في المغرب بأهمية اعتماد مقاربة للجودة في الخدمات العمومية، بوضع ميثاق لحسن التدبير، يوفر مرجعية للمصالح العمومية في مجال التدبير ونشر ثقافة المرفق العام على نطاق واسع، وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية الرامية إلى تحسين الأداء والرفع من جودة الخدمات الإدارية، وهذا ما أكده البرنامج الحكومي للولاية التشريعية 2016-2021 (رجب 1438-أبريل 2017)، في الفقرة الخاصة بإصلاح الإدارة والخدمات العمومية وتقريها من المواطن، بحيث التزمت الحكومة بالتدابير التالية:

- مباشرة إصلاح شامل وعميق للإدارة يعتمد أساسا على الإدارة الرقمية والتدبير المبنى على النتائج.
 - إصدار ميثاق المرافق العمومية.
 - مراجعة منظومة الوظيفة العمومية وأساليب التدبير والمساطر الإدارية.
 - وضع سياسة عمومية مندمجة لتدبير حديث للموارد البشربة بالإدارة العمومية.
 - وضع إطار تنظيمي لتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية ورقمنتها.
 - نشر قائمة الخدمات المقدمة والوثائق المطلوبة من طرف كل الإدارات.



-

³⁸ - أحمد ممنى؛ التدقيق الإداري في القطاع الحكومي بين ضبط الجودة ومحاربة الفساد، مرجع سابق، ص307.

³⁹ - Ali Sedraji et autres ; Administration, gouvernance et décision publique, L'harmattan-Greet, paris, 2004, p27.

^{40 -} فؤاد عثماني؛ دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة الخدمة العمومية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أمجد بوقرة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، بومرداس، السنة الجامعية 2016/2015، ص72.

^{41 -} أحمد ممني؛ التدقيق الإداري في القطاع الحكومي بين ضبط الجودة ومحاربة الفساد، مرجع سابق، ص308.



- تعميم فضاءات الاستقبال وتواصل الإدارة مع المواطنين.
 - اعتماد منظومة متكاملة لتدبير الشكايات.
- وضع الآليات اللازمة للإشهاد على المساطر الإدارية لتمكين المرتفقين من الاحتجاج بها.

وعلى هذا الأساس فإن مقاربة تدقيق الجودة⁴² ترتكز على وظيفة شاملة لكل المفاهيم المتعلقة بحسن الاستقبال والإنصات والإرشاد والتواصل والشفافية والنزاهة والإنتاجية والمردودية، وقد أضحى إرساء أسس مقاربة التدقيق للجودة رهانا أساسيا لكل قطاع إداري، مما يستلزم إعادة النظر في علاقة الإدارة بالمرتفق وفق إطارات تحدد الالتزامات المفروضة على الطرفين المتعاملين 43.

فعلى الإدارات العمومية أن تعيد النظر في طرق التنظيم وتقديم الخدمة وفقا لمرجع الجودة، هذا التبادل على مستوى التدبير العمومي⁴⁴، يقتضي إخضاع المرفق العام لمنطق المعايير التقنية التدبيرية، والذي يتميز بالمرونة عوض الجمود الذي تفرضه قواعد القانون الإداري المتسمة بالإلزامية وضرورة احترام الشرعية، وقد شكلت المبادئ المعتمدة في تدبير الجودة دليلا للعمل الإداري وتقديم الخدمات العمومية، ولم يتم تجاهلها من طرف المرفق العمومي، لكن تطبيقها وفقا لعلامات الجودة يتطلب تجميعها في إطار سياسة عامة للجودة هي الإشهاد 45.

والاعتماد 46.

ومن المبررات التي تدعو إلى الاهتمام بجودة الخدمات العمومية وتحسينها في الإدارة العمومية ما يلي:

- المشكلات التي تكتنف الإدارة العمومية: تؤثر هذه المشكلات بشكل سلبي على جودة المخرجات في الإدارة العمومية، والتي من أبرزها، تفاقم حدة الإجراءات الروتينية المعقدة في أداء وتقديم الخدمة، وكثرة وتنوع المشكلات التي يعاني منها المواطنون في تعاملاتهم مع أجهزة الإدارة العمومية، وهذا ما يبرر انخفاض درجة رضاهم عن الخدمات التي تقدمها لهم هذه الأجهزة.

- الاستثمار في الموارد البشرية: إن الاستثمار في الموارد البشرية يعد أحد السمات الأساسية التي يميز عمل الإدارة العمومية، لأنها تخدم قطاعات عريضة من فئات المجتمع وبالتالي، فإنها تتسم بتشغيل أعداد هائلة من الموارد البشرية، وعلى ذلك فإن تطوير قدرات وإمكانيات تلك الموارد، كأحد أسس إدارة الجودة، يمثل استثمارا لمواردها البشرية وتعظيم حجم الاستفادة منها، في سبيل تقديم مستوى من الخدمة يرضى تطلعات المواطن 47.

⁴⁷ - رافيق بن مرسلي؛ الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق، بحث لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة 2011، ص73.



⁴² - يعرف تدقيق الجودة بأنه فحص منتظم ومستقل يهدف إلى تحديد ما إذا كانت أنشطة الجودة والنتائج المرتبطة بها تتفق مع المعابير المخططة، وما إذا كانت هذه المعابير يتم تطبيقها بفاعلية، وأنها ملائمة بتحقيق أهدافها.

ويعتبر تدقيق الجودة أداة إدارية تستخدم لتحديد فاعلية النظام الخاص بالجودة لدى إدارة المنشأة أو لدى مورد محتمل أو مورد حالي، أو لدى منشأة مستقلة، فنتائج التدقيق توفر تقييما لكفاية البرنامج الحالي للجودة، كما تكشف عن الحالات والمواطن التي يتطلب الأمر تحسينها أو تطويرها. ويعتبر تدقيق الجودة في معظم الأحوال عمليات متكررة ولا يحدث منفردا إلا عندما يتبين أن نظام الجودة غير مرضي، وإن المنشأة الخاضعة للتدقيق لم تبد اهتماما لتصحيح الأخطاء المكتشفة.

⁴³- إن نجاح أي مقاربة للجودة يقتضي إخضاع تدبير المرفق العمومي للمتطلبات، سواء في تأمين التزام قوي ودائم للقيادات الإدارية اتجاه المستعملين والموظفين، وإدماج سياسة الجودة ضمن الاستراتيجية العامة للمرفق، ووضع تكوين في مجال تدبير الجودة للقيادات الإدارية، وإرساء أسس علاقة تشاركية مع المستهدفين (المرتفقين)، واطلاع الموظفين والشركاء على الاستراتيجيات والاختيارات الأنية والمستقبلية، وإرساء ثقافة الثقة والمسؤولية، توضح قيم المرفق العام، والتقييم والمراقبة.

⁴⁴ - Jaques Chevalier; la gestion publique à la banalisation, revue française de gestion, n° 115, septembre-octobre1997, p26- 37.

⁴⁵ - هو مسطرة لتأمين الجودة، تتبعها المنظمة من أجل منح الثقة للزبناء وإشباع متطلباتهم والحد من مخاطر الاختلالات، وذلك بضبط نظام الجودة، بواسطة هيئة محايدة تشهد بمطابقة المنتوج أو الخدمة للمعايير المعتمدة، وقد يتعلق الإشهاد بنظام تدبير الجودة، أو نظام تدبير البيئة، أو المنتوج أو الخدمة، أو الأشخاص أو المؤهلات التقنية، كما يتم الإشهاد بحسب المجال المراد إشهاده، فهو يجيب عن منطق الإعلام بجودة المنتوج أو الخدمة، ولا يعطي حكما قيميا بقدر ما يحمل ضمانات بصحة المعلومات المتعلقة بالمطابقة مع المعايير، واحترامها لمرجع الجودة.

⁴⁶ - دفعت متطلبات الجودة بعض الهيئات إلى تبني مقاربات أخرى لتأمين الجودة كالاعتماد، خصوصا المرافق العمومية ذات الطبيعة الاجتماعية (الصحة، التعليم ...)، فهو بمثابة شهادة على احترام المؤسسات الصحية أو التعليمية خصوصية أو عمومية لمرجع الجودة، ويتميز الاعتماد عن الإشهاد بكونه لا يمنح فقط الثقة والحجة داخل المرفق بقيام نظام الجودة، وإنما يشهد أيضا بكفاءة الموظفين والمستخدمين المساهمين في تحقيق المنتوج أو الخدمة.



- القرن الواحد والعشرون هو قرن تحسين الجودة في كافة المجالات: فإذا كانت إدارة الأعمال قد جعلت من تحسين الجودة مبدأ تلتزم به ونهجا تتبعه نحو الاقتراب من عملائها وتلبية احتياجاتهم، فمن المنطقي أن تكون الإدارة العمومية، أكثر حرصا على الالتزام بهذا المبدأ، لأنها تقدم خدمات واسعة ترتبط بكافة شؤون الحياة اليومية للمواطنين، بالشكل الذي يجعلها مطالبة ببذل كافة الجهود، لتطوبر أدائها وتحقيق أهدافها.

- الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا: لعل كافة الدول على وجه سواء، تتطلع حاليا على توسيع استخدامات التطبيقات التكنولوجية، في أداء كافة الأنشطة والعمليات التي تمارسها أجهزتها الإداربة.

- توقعات المستهلكين: إن نمو وتطور توقعات المستهلكين، والذي ارتبط بارتفاع مستوى معيشتهم، أدى إلى نمو تطلعاتهم، بشأن جودة الخدمات التي يحصلون عليها، في تعاملهم مع المؤسسات الحكومية.

وتتجلى أهمية جودة التدقيق⁴⁸ من خلال مخرجات عملية التدقيق في تقرير مدقق الحسابات، فالمستخدمين الخارجيين للقوائم المالية يتوقعون من مخرجات عملية التدقيق جودة تامة، لأنهم يعتمدون في اتخاذ قراراتهم ورسم سياساتهم على تلك القوائم، وبالتالي فإن جودة التدقيق مصلحة مشتركة لجميع الأطراف المستفيدة من عملية التدقيق.

فالمؤسسات العمومية تمكنت من خوض معركة الإصلاح والتحديث بشكل كبير، وأصبحت أكثر وعيا بقضاياها الجوهرية وما تتطلبه روح العصر، بالموازاة مع إعادة النظر في مستوى الموارد البشرية الفاعلة في الحقل اللامركزي من مستخدمين وموظفين، وهذا شريطة التفكير في خلق علاقات تشاركية بين هيئات التدقيق والمؤسسات العمومية، في إطار ما يسمى بالتدقيق التشاركي، وعموما، فالحديث عن أفق سليم للتدقيق بالمؤسسات العمومية خاصة القطاع العام، يتطلب العمل الجاد الذي يهدف إلى إعادة النظر في أسباب الأزمة، وتحيين الأداء تنظيميا ووظيفيا، والتشجيع على نشر ثقافة التدقيق عبر التكوبن الدائم والمستمر ⁴⁹

وبعتمد التدقيق التشاركي المناهج البيداغوجية وهدف إلى الكشف عن الأخطار المحتملة لكل عمل تدبيري، عكس إجراءات التدقيق الأخرى فتضع الموضوع المراد فحصه موضع شك من حيث صدق البيانات المحاسبية والمساطر المتبعة، وهذا ما يتجلى في استهداف الكشف عن الخلل أو الخطأ بالمعني الضيق، فأهداف التدقيق التشاركي تكمن في البحث على إقامة علاقات ثقة وتشاور بين الأطراف، ومنه قبول التوصيات والعمل على تطبيقها، لأن المدبر الإداري قد ساهم فيها وساير مختلف مراحلها، حتى أضحت تشكل جزءا منه، وبقتنع أيضا بموضوعية المدقق.

ولقد كشفت التقاربر التي أصدرها المجلس الأعلى للحسابات، خلال السنوات الأخيرة وجود اختلالات خطيرة في تدبير المال العام، فرغم الأهمية التي تكتسيها هذه التقاربر، فإن هناك قصورا في النصوص القانونية التي تشكل عائقا في إحالة الملفات على القضاء، وتحربك المتابعة القضائية في حق المتورطين، بالإضافة إلى محدودية الرقابة التي يمارسها قضاة هذه المحاكم لعدم توفرها على قوة الردع، هو ما كرس الاستمرار في نهب المال العام وسوء التدبير وتبذير الأموال العمومية بالإضافة إلى عوائق على المستوى المؤسساتي.

ولكي تتحقق المطالب السابقة يجب أن يكون عمل المجلس الأعلى للحسابات ضمن منظومة متكاملة للرقابة على المال العام إلى جانب باق المؤسسات، وضرورة التنسيق التام مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وإعادة النظر في قانون المحاكم المالية، خاصة الشرط المتعلق بإحالة الأفعال ذات الطبيعة الجنائية، والتي تكون ضمن التقارير الموجهة إلى وزارة العدل والحربات.



⁴⁸ - إن جودة التدقيق يمكن توضيحها من خلال مفهومين: المفهوم العام للجودة، والذي يتمثّل في خصائص الأداء المهني لمدقق الحسابات التي تشبع احتياجات مستخدمي القوائم المالية، والمفهوم التشغيلي لجودة التدقيق، والذي يتضمن أن تكون نقطة البداية هي تحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية، بحيث يتم ترجمة هذه الاحتياجات إلى معايير قابلة للتنفيذ، ثم الخطوة الثانية وهي الالتزام بالمعايير المهنية عند تنفيذها، مما يؤدي إلى تقليل مخاطر عدم الكشف عن المخالفات والأخطاء الجو هرية التي قد توجد في القوائم المالية.

^{49 -} أحمد ممنى؛ التنقيق الإداري في القطاع الحكومي بين ضبط الجودة ومحاربة الفساد، مرجع سابق، ص229-230.



خاتمة:

إن التدقيق الإداري له:

- دور مهم في تخليق الإدارة العمومية، ولكن رغم ذلك فتوفير الشروط المادية والقانونية وحدها لا تضمن للإدارة العمومية عصرنها وحداثها، فالشرط الثقافي والسلوكي يبقى حاسما في هذه العملية
- ذلك أن العنصر البشري سواء العامل داخل الإدارة أو ذلك المتلقي لخدمات الإدارة لابد من وصولهم إلى درجة من القدرة الثقافية على استيعاب وقبول التحديث، فأية عملية تطورية إلا وتواجهها مقاومة للتغيير، والتي تكون عبارة عن ردود أفعال رافضة، يصدرها الأفراد.





فالقيم الأخلاقية هي السلطة التي يدين لها الجميع بالولاء والالتزام، وبالتالي:

- ينبغي الإجماع حولها وتحويلها إلى سلوك يومي في حياتنا الخاصة والعامة وفي مؤسساتنا وبيوتنا ومدارسنا وجامعاتنا.
- تقوية وعي العاملين والمرتفقين بأهمية هذه القيم، بل هي مضمون المشروع التحديثي والتطويري، وهي تحتاج إلى المزيد من الاقتداء والعمل.

لائحة المراجع:

الكتب بالعربية:

- ✓ عبد الحق عقلة؛ دراسات في علم التدبير، الجزء الثاني، دار الطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2006.
- ✓ فتحي السوافيري؛ الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
- ◄ عجد براو؛ الوجيز في شرح قانون المحاكم المالية مساهمة في التأصيل الفقهي للرقابة القضائية على المال العام، مطبعة طوب بردس، الطبعة الأولى، الرباط، 2006.

الأطروحات والرسائل:

الأطروحات:





- ✓ أحمد ممني: التدقيق الإداري في القطاع الحكومي بين ضبط الجودة ومحاربة الفساد، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام،
 جامعة عبد الملك السعدى، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السنة الجامعية 2016/2015.
- ✓ ناصر بن حمد بن سالم الحسني؛ المال العام بين الحماية القانونية والضمانات الرقابية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدى، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة، السنة الجامعية 2016/2015.
- ✓ توفيق المنصوري؛ التدقيق والاستشارة في الجماعات المحلية نموذج سلا تبريكت، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام،
 جامعة محد الخامس، كلية الحقوق أكدال، الرباط، السنة الجامعية 2006/2005.

الرسائل:

- ◄ المهدي أولاد حدوش؛ التدقيق الداخلي والمراقبة على ضوء القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، دبلوم لنيل الماستر في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدى، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، تطوان، السنة الجامعة 2018/2017.
- ✓ فؤاد عثماني؛ دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة الخدمة العمومية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أمجد بوقرة، كلية العلوم الاقتصادية التجاربة وعلوم التسيير، بومرداس، السنة الجامعية 2016/2015.
- ✓ رافيق بن مرسلي؛ الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق، بحث لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو، الجزائر، السنة الجامعية 2011.

المقالات:

- ✓ أحمد مجد عمري؛ مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف علها في البنوك التجارية اليمنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،
 المجلد الثاني، العدد الثالث، 2006، ص357.
- ✓ سلامة إبراهيم علي: دور التدقيق الاستراتيجي في الكشف عن حالات الفساد المالي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،
 العدد 97، المجلد 23، العراق، بغداد، 2017، ص531-532.
 - ◄ حركات؛ الأخلاقيات والتدبير، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، عدد29، 2010، ص21-26.
 - ✔ مجد حركات؛ الاقتصاد التضامني والتنمية المحلية، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، عدد18، 2004، ص5-12.
- ✓ يوسف البحيري؛ حماية المال العام بالمغرب المكسب والرهان، المجلة المغربية للدراسات القانونية والقضائية، العدد 9، دجنبر 2012، ص 255-256.

المواقع الإلكترونية:

- √ التدقيق الداخلي، www.ar.wikipedia.org يوم التصفح 2019/05/26 على الساعة 19:09.
- ✔ عبد اللطيف بروحو؛ أزمة مراقبة المال العام بالمغرب، 2019/05/31 ،www.hespress.com، 2019/05/31، الساعة 18:25.
- ✓ النسخة العربية لموقع 360، نقلا عن وكالة المغرب العربي للأنباء، www.ar.le360.ma، تاريخ التصفح 2019/06/01 على الساعة
 10:05.
 - ✓ الفساد الإدارى؛ www.assahraa.ma، تاريخ التصفح 2019/04/22 على الساعة 21:12.
- ✓ موقع وزارة الحكامة والشؤون العامة (وثيقة حول مكافحة الفساد)، www.mag.gov.ma، تاريخ التصفح 2018/12/12 على الساعة 23:45.
- ✓ مطوية دعم النزاهة ومكافحة الفساد الصادرة عن وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، www.mmsp.gov.ma، تاريخ التصفح 2019/01/15 على الساعة 13:50.

المراجع بالفرنسية:

Ali Sedraji et autres ; Administration, gouvernance et décision publique, L'harmattan-Greet, paris, 2004.





- ❖ Jaques Chevalier; la gestion publique à la banalisation, revue française de gestion, n° 115, septembreoctobre1997.
- Laraqui Houssain; le mangement d'audit interne dans l'entreprise marocaine, l'institut international de l'audit interne a recommandé la création du comité d'audit émanant du conseil d'administration (USA) ou composée de la direction général et des grands directeur (France) REMALD N°4, juin1995.





المؤسسة الدينية في السعودية بين الأفول واعادة بناء الدور حسين عدنان هادي/ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

المقدمة:

قامت السعودية على تحالف ديني-سياسية، ومن ثمّ أفادت كل من المؤسستين من بعضهما، الأولى كسبت النفوذ في أرجاء الجزيرة العربية، الشرعية التي أسبغتها على السلطة السياسية، ومن ثمّ أفادت كل من المؤسستين من بعضهما، الأولى كسبت النفوذ في أرجاء الجزيرة العربية، والمؤسسة الدينية استطاعت أن تفيد من جميع مؤسسات الحكم لنشر فكرها الوهابي خارج حدود الدولة، وهذا الفكر – بالوقت نفسه – ترك بصمة على البعد الأيديولوجي لهوية الدولة وعلى عقلية الحاكم والمؤسسة السياسية، فالعقل السياسي الحاكم وإن كان هدف اتفاقه مع الفكر الوهابي الوصول إلى السلطة، لكن عند وصوله إلى السلطة لم يستطع منع المؤسسة الدينية من فرض قوانيها و رؤاها على الدولة وعلى المؤلفة.

إشكالية البحث: ما هو دور المؤسسة الدينية في السعودية، هل لازالت تحتفظ بحقها التاريخي الذي نتج عن اتفاق الدرعية، أم أن هذا الدور قد أفل وتراجع لحساب المؤسسة السياسية؟





فرضية البحث: ان المؤسسة الدينية في السعودية لم تعد قادرة على الاضطلاع بدورها بوصفها الموازن للمؤسسة السياسية، بل ان دورها تراجع لحساب المؤسسة السياسية خصوصاً مع وصول الملك سلمان بن عبد العزبز وابنه للسلطة.

ولمناقشة هذه البحث سيقسم إلى المحاور الاتية:

أولا- أسس العقيدة الوهابية (الحنبلية الوهابية)

ثانياً- الدين والسياسة في السعودية كأداتين ضابطتين

ثالثاً- المؤسسة الدينية في السعودية البنية والادوار

رابعاً- هيئة كبار العلماء ذراع المؤسسة الدينية في السعودية:

خامساً- هيئة الأمر بـ (المعروف والنهي عن المنكر) الذراع الموازن في المؤسسة الدينية:

الملخص

يناقش هذا البحث دور المؤسسة الدينية في السعودية بعد وصول سلمان بن عبد العزيز وولى عهد مجد بن سلمان، من خلال تتبع أسس العقيدة الوهابية ودور المؤسسة الدينية السعودية في تأسيس الدول السعودية التي قامت بتحالف بين ال الشيخ وال سعود في اتفاق الدرعية، وإمكانية الفصل او الوصل بين الشأن الديني والسياسي في المجال العام، ولمن الغلبة، وذلك من خلال الحديث عن المؤسسات الرسمية الدينية في السعودية باعتبارها المؤسسة التي تمثل الدولة العميقة، والتي تسيطر على مؤسسات الدولة كافة، فهل بقي هذا الدور للمؤسسة الدينية أم أفل؟

Abstract

This research discusses the role of the religious institution in Saudi Arabia after the arrival of Salman bin AbdulAziz and Crown Prince Mohammed bin Salman, by following the foundations of the Wahhabi faith and the role of the Saudi religious institution in establishing the Saudi religious institutions that formed an alliance between the Sheikh and Saud in the Daraya agreement, and the possibility of separating or linking religious and political affairs in the public sphere, and to whom the predominance, by talking about official religious institutions in Saudi Arabia as the institution representing the deep state, which controls all state institutions, does this role remain for the religious institution or is over?

الكلمات الافتتاحية

المؤسسة الدينية – السعودية – الوهابية

أولا- أسس العقيدة الوهابية (الحنبلية الوهابية):

يتفق كل من المستشرق اليهودي غولدزيهر والباحث مجد مُلين على ان اصول الوهابية تعود الى افكار الحنبلية، ف(اجناتس غولدزيهر) يرى ان الاسلام نوعين من الأرثوذكسية، واحدة سماها رسمية اي الاشعرية مع الغزالي، والثانية سماها القديمة اي الحنبلية، وهو المذهب المسؤول عن كل الجمود والتعصب ومعاداة الحداثة حسب غولدزيير، وكل هذه النعوت التي نعت بها المذهب الحنبلي، كانت تتجسد في شخص واحد ومن اشهر ممثليه هو تقى الدين ابن تيمية (50). وبشدد (اجناتس غولدزيهير) على واقعة ان التأثير التاريخي للمذهب الحنبلي مدين لكتابات ابن

⁽⁵⁰⁾ جورج مقدسي، الاسلام الحنبلي، ترجمة: سعود المولى، تقديم: رضوان السيد، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت،2017، ص111-.112





تيمية وتلاميذه، فهو يربط في الواقع بين مؤسس الوهابية وابن تيمية، وذلك بأخراجه لواقعة ان بعض المخطوطات المحفوظة في مكتبة جامعة ليدن هي نسخ من مؤلفات ابن تيمية كان مؤسس الوهابية مجد بن عبد الوهاب قد نسخها بخط يده (51).

أن دور الوهابية (52) تجاوز البعد الديني الصرف إلى التأسيس ثقافياً وأيديولوجياً لمفهوم الدولة؛ الأمر الذي يؤكد أنّ طبيعة هذه الحركة كانت سياسية بقدر ما أنها كانت دينية. من ناحية أخرى، ونتيجة لعدم إلمام أصحاب نظرية الحداثة بتاريخ الحركة، غابت عنهم حقيقة أنّ الوهابية، بوصفها حركة حضرية عملت على التأسيس لدولة مركزية، كانت مناهضة في مبادئها وشعاراتها للقبيلة ولنمط المعيشة البدوي في الجزيرة. ولعل من المناسب ذكره أن أحد الباحثين يشير إلى أنّ هذا التوجه نحو الابتعاد عن القبيلة استمر صفة ملازمة للدولة حتى مرحلتها المعاصرة (53). وعن الوهابية – بالتحديد - رأى بعض الباحثين أنها حركة دينية خالصة هدفها تطهير الدين، ورأى البعض الآخر من الباحثين أن الوهابية حركة سياسية كانت تهدف إلى سلخ نجد والبلاد العربية عن الخلافة العثمانية، وإقامة دولة مستقلة فيها. لكن فريقاً ثالثاً قال بأنها مزيج من الدين والقومية، لأنها كافحت في هذين الميدانين، واستطاعت أن تقيم دولة، وتوجد نظاماً مبنياً على الإسلام ضمن الإطار السلفي (54). فالوهابية ليست حركة سياسية ودينية او مذهب، بل هي ظاهرة سياسية واجتماعية.

ان العقيدة الحنبلية الوهابية عقيدة رجعية ماضوية، ولكن عند ارتباطها بالمؤسسة السياسية في السعودية جعل رؤاها تنسجم مع الواقع السعودي قسراً، فعلى امتداد أكثر من 250 عاماً من التاريخ السعودي، طور علماء الدين الوهابيون برغماتية سياسية جديرة بالملاحظة، فعدعموا السياسة السعودية لحماية تحالفهم مع الحكام، حتى عندما كانت متناقضة مع عقائدهم الدينية (55). فعنصر البرغماتية السياسية للمؤسسة الدينية، هو من جعل العقيدة الوهابية صالحة للوقت الحاضر مع وجود بعض التكهنات في اضمحلال دور الوهابية في السياسة والمجتمع السعوديين التي بدأت مع عهد الملك سلمان.

كما ان سياسة بن سلمان باعتباره الفاعل السياسي الاول في السعودية اليوم قد تؤدي الى تقوية المعارضة من داخل المؤسسة الدينية، ومن الممكن ان تتبلور هذه المعارضة الى كيان موازي للدولة يفرض آرائه وافكاره، فالسعودية تتميز بعدم وجود كيان قانوني مؤسسي معتبر للدولة بالمعنى الحديث والديمقراطي، الا ان ذلك الكيان الضخم والموازي لسلطة الاسرة الحاكمة وسلطة الدولة والذي يتمثل بعشرات الالاف من معتنقي التيار السلفي المتشدد المؤمن بأفكار مجد بن عبد الوهاب، هذا الكيان الموازي للدولة يسيطر على القضاء والافتاء والتعليم والجيش بدأ ينحسر وبضمحل لصالح الدولة، الامر الذي يؤدى من جهة اخرى الى تقوية التيار السلفي المتشدد وافكاره في قبال افكار الاسرة الحاكمة.

ثانياً- الدين والسياسة في السعودية كأداتين ضابطتين:

كان المذهب الحنبلي الوهابي منذ ظهوره في النصف الثاني من القرن الثامن عشر يطمح الى فرض مبادئه المعرفية والمعيارية والرمزية في المجال العام السعودي، اي في المجالات المفتوحة للجميع، ولإضفاء الشرعية على هذا الطموح، لجأ العلماء الى مبدأ الامر بالمعروف والنبي عن المنكر من أجل هف اساسي هو اظهار المجتمع المحافظ على العقيدة الصحيحة والسلوك القويم على الاقل في العلن، ولئن كان واجب الامر بالمعروف والنبي عن المنكر فرض عين من الناحية النظرية، فأن السلطة السياسية والمرجعية الدينية بذلتا كل جهد ممكن لتنظيمه ومأسسته للحفاظ على النظام (56),

^{(&}lt;sup>66)</sup> محد نبيل مُلين، محد نبيل مُلين، عَلماء الاسلام: تاريخ وبينة المؤسسة الدينية في السعودية بين القرنين الثامن عشر والحادي والعشرين، ترجمة: محد الحاج سالم وعادل بن عبد الله، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط2، بيروت، 2013، ص709-310.



^{(&}lt;sup>51)</sup> المصدر نفسه، ص37.

⁽⁵²⁾ خالد الدخيل، الوهابية بين الشرك وتصدع القبيلة، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2013، ص12. مما يجدر الإشارة إليه، أن بعض المصادر تذكر أن أول من أطلق على دعوة الشيخ محد بن عبد الوهاب تسمية (الوهابية) هو أخوه سليمان بن عبد الوهاب، الذي ردّ على محمد بن عبد الوهاب، وقد ذكر عبد الوهاب وقد ذكر عبد الوهاب وقد ذكر عبد الوهاب وقد ذكر بعض المؤلفين أن أول من وصف هذه الدعوة بالوهابية هم العثمانيون، بغرض تنفير الناس منها. محمد نسيب الرفاعي، الشبهات التي أثيرت حول دعوة محمد بن عبد الوهاب، ط1، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1980، ص10.

⁽⁵³⁾ خالد الدخيل، المصدر السابق، ص12.

^{(&}lt;sup>54</sup>) محمد بن صنيتان، السعودية الدولة والمجتمع: محددات تكوّن الكيان السعودي، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008، ص31. وللمزيد أيضاً يُنظر: محمد كامل ضاهر، الوهابية وأثرها في الفكر الإسلامي الحديث، ط1، دار السلام، بيروت، 1993، ص28.

^{(&}lt;sup>55)</sup> غيدو شتاينبرغ، علماء الدين الوهابيون والدولة السعودية (من العام 1745 الى يومنا هذا)، في مجموعة مؤلفين، المملكة العربية السعودية في الميزان: الاقتصاد السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2012، ص33.



والقول بأن لا انفصال بين الشأن السياسي والشأن الديني في السعودية يعود الى الربط الوثيق بين العقائد الدينية والعقائد السياسية، فعلى سبيل المثال ربط سفر الحوالي المحسوب على قيادات الصحوة بين مبدأ التوحيد الاسلامي بالعامل السياسي، وقد اوضح ان التوحيد هيكل: في اي علم ومجال وميدان أيا كانت المسميات: اقتصاداً او سياسة او اجتماعاً، او امور عسكرية، او داخلية، او علاقات اسرية، او اجتماعية أيا كانت يجب ان نكون موحدين مستمدين كل المعاير والقيم والاحكام من كتاب الله وسنه رسوله، وهذه حقيقة التوحيد حسب تعبيره (57).

وقبل وصف وتحليل هياكل هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بدا لنا مناسباً ان نقوم بفك رمزية شعارها، فالدوائر الثلاثة المتحدة المركز تمثل الطرق الثلاثة المختلفة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (من رأى)⁽⁸⁸⁾، وتحتل ثلاثة رموز قلب الدائرة الاولى، اولها كتاب مفتوح وهو اشارة على ما يبدو الى ان القران هو اساس النظام الاجتماعي، والثاني خريطة المملكة العربية السعودية موسومة بشارة العائلة المالكة، وهي ترمز الى موالاة العرش والطابع الرسمي للمؤسسة والاطار الترابي الذي يجب ان تنجز فيه مهمتها، فالدولة هي حامي حمى الدين ومقيم الشريعة. والثالث هو الشراع وهو يحيل الى حديث نبوي معروف باسم (حديث السفينة). فهذا الحديث يصف الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بأنه سفينة نجاة المؤمنين في الدنيا والاخرة، من خلال التزام بالعقيدة الصحيحة والسلوك القويم، وهي الرموز الثلاثة المترابطة والمتكاملة الرامزة للتوافق بين السلطة السياسية والسلطة الدينية، محاطة باللون الازرق، وهو ما يذكر ببحر الذنوب والمعاصي الذي على المؤمن مواجهته والتغلب عليه للوصول الى بر الامان، لذا فإنه ينبغي على الناس طاعة الحكومة واتباع تعاليم المؤسسة الدينية، وبذلك يمكن المشريكين احتكار ممارسة الحسبة في الحياة العامة (59).

ويعود سرّ العلاقة بين آل سعود والمؤسّسة الدينية الى أن السلطة المطلقة تُستمدّ في المملكة العربية السعودية من الدين، وتنبع أيضاً من البنى الاجتماعية القبلية والعشائرية ومن الأعراف. فالأسرة الحاكمة عندما تعترف بأهمية الدين والقبيلة من أجل تعزيز قوتها السياسية واستقرارها فهي تصوّر مؤسساتها غالباً بأنها تمثّل أفضل التقاليد الدينية والقبلية. فضلاً عن ذلك أنّ الملكية حاولت وبشكل متكرر أن تطوّر دمج القوة الدينية والقبلية خلال مراحل بناء الدولة المختلفة، لكون إقامة علاقة متناغمة بين هذين الجانبين أمراً حاسماً لاستقرار الحكومة الملكية (60) وتعتمد النظرية السياسية الوهابية التقليدية على افتراض أن هدف الحكومة في الإسلام صون الشريعة وإنفاذ تعاليمها. ولصيانة الشريعة وإنفاذها، هناك حاجة إلى حاكم زمني، وطاعته واجب ديني. ولكن مع ذلك يجب على هذا الحاكم أن يستشير العلماء المكلّفين والمشهورين بتوضيح مبادئ الشريعة أ

أن مجد ابن سلمان يُتهم وجناحه بأن هدف ما يحدث يتمثّل في محاولة إقفال ملف التشكيك الغربي المتواصل في حصرية صناعة وتصدير الفكر الإرهابي من داخل السعودية. وبذلك، فإنّ خطوة «التوسع الثقافي» مرشّحة لمزيد من القرارات، من شأنها أن تهدّد الدور والنفوذ التقليديين للجناح الوهابي، وهو أمر قد يحمل الكثير من التبعات والمخاطر على مستقبل السعودية (62).

ثالثاً- المؤسسة الدينية في السعودية البنية والادوار:

المؤسّسة الدينية في السعودية برّمتها الآن تشعر بوضعٍ غير مطمئن، إذ لم يصدر من هيئة كبار العلماء سوى اعتراض على قرار هيئة الترفيه بفتح دور السينما. لكنّ هذا التغيير الجذري قد يكون له تبعات أو قد يولّد انفجاراً مضاداً من التيار الديني بشكل عام كما حدث في حرب



29

^{(&}lt;sup>57)</sup> منصور الشامسي، الاسلاميون والاصلاح السياسي في السعودية: توثيق وتحليل خطاب قيادات الصحوة الاسلامية في السعودية بين 1981-2006م، ترجمة: منى الصاوي، جسور للترجمة والنشر، ط1، بيروت، 2016، ص75.

⁽حال المحديث: ((من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان)).

^{(&}lt;sup>59)</sup> محمد نبیل مُلین، مصدر سبق ذکره، ص331-332.

⁽⁶⁰⁾ مجد العطاونة، الإسلام الوهابي في مواجهة تحديات الحداثة، ترجمة: أبو بكر باقارد، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2014، ص 46.

⁽⁶¹⁾ قسم محجد بن عبد الوهاب هيمنة الدولة بين العلماء الذين يشكّلون المرجعيات في أمور الفقه وبين الأمراء الحاكمين الذين يملكون السلطة والذين يفترض أنهم يستشيرون العلماء. وفي هذه العلاقة الثنائية إنفاذ الشريعة يتطلّب حاكماً ملتزماً بمبادئها وتحتاج الدولة إلى دعم وشرعية مستمرين. لكن مع ذلك، لم يقدّم محجد بن عبد الوهاب أنموذجاً محدّداً للتعاون بين العلماء والحكّام، كما لم يبيّن تركيبة الدولة الوهابية ووظائفها. يُنظر: المصدر نفسه، ص 73.



الخليج الثانية (63). وعلى خلاف هذه الفكرة يعتقد الباحث مجد مُلين ((ان الخصائص السوسيولوجيا للمؤسسة الدينية، جعلت منها أطاراً متيناً لنظام حكم مستقر غير متأثر بتغير السلالات الحاكمة)) (64).

ولم يكن للمؤسسة الدينية في السعودية ان تضاعف مكاسبها من هذه الوضعية التاريخية من دون ان يكون على رأسها المفتي مجد بن ابراهيم (65) مؤسس الحنبلية الوهابية الحديثة. فقد عمل على انشاء تنظيم شامل حديث ومركزي في قلب المؤسسة الدينية مازالت هي التي تسير في الفضاء الشرعي السعودي.

ان مشروعية وقوة المؤسسة الدينية تقوم على السلطة الايديولوجية التي يتمتع بها اعضاؤها، فسلطتهم التقليدية والقانونية — العقلانية والكاربزمية، تعتمد اساساً على استخدام جيد للأيديولوجيا6.

وحول مسار العلاقة بين الدين والدولة، يمكننا الحديث عن عدة مراحل:

- 1. المرحلة الأولى بدأت في العام 1961 وشهدت تحوّلاً من الزعامة الدينية من صوتها القديمة إلى مؤسسة منظّمة وقويّة، ونجحت في الهيمنة على جميع النشاطات الدينية الرسمية.
- المرحلة الثانية تزامنت مع الثورة الإسلامية الايرانية، إذ شهدت ظهور جيل جديد من الأتباع والزعماء، وتحوّل السياسة إلى انشغال
- المرحلة الثالثة جاءت في أعقاب احتلال الكويت في العام 1990، وشهدت توجيه اتهامات إلى الدولة السعودية بالضلوع في مؤامرة ضد الإسلام.
 - المرحلة الرابعة ترافقت مع أحداث 11 أيلول 2001 وبدأت فها الدولة بسلسلة من الإجراءات لتحجيم التيار الديني.
- المرحلة الخامسة تعد من أهم المراحل، إذ بدأت مع ثورات ما يسمى بالربيع العربي، وأسئلة كثيرة سوف تثار حول هذه المرحلة أسئلة كثيرة، منها ما يخص الديمقراطية والتظاهر والحكم المطلق والدستوري وغيرها؟ لذ فان المؤسسة الدينية في السعودية ستكون امام محنة كبيرة فيما يطرحه التيار السياسي التحديثي كقضية الانتخابات والدستور وعن شرعية المبادئ الدستورية.

والحديث عن الخيار العلماني في السعودية يعني في محصّلته النهائية تضاؤل دور المؤسسة الدينية لحساب المؤسسة السياسية من خلال الاستقلال المتبادل بين المؤسّستين السياسية والدينية وعدم الخلط بين المعايير الدينية والمعايير السياسية. الشعب هو مصدر المشروعية الوحيد للنظام السياسي وصاحب الحربة في تحديد موقفه من المؤسّسة الدينية، والدين، دون إكراه، وبتألّف هذا الشعب من أفراد، وكلّ فرد (مواطن) له حقوق وواجبات متساوبة مع غيره دون تمييز ودون حاجة الانتماء إلى قبيلة أو إقليم أو حزب أو مؤسّسة أو طائفة ومن جهة اخرى إن الافكار الليبرالية في السعودية لم تتبلور بعد وغير منظِّمة بشكل كامل، لذا يتعذر وجود تيار ليبرالي متكامل في السعودية بسبب خوفه من قوة المؤسّسة الدينية وارتباطها الوثيق بالدولة، وان اصحاب الفكر الليبرالي يعتبرون أن انتماءهم ليس إلى الليبرالية بالضرورة؛ إنما إلى الوطنية كما يجب أن تكون، متحرّرة من قيود دينية أثرت بشكل على إدارة السياسة والحكم في السعودية منذ التأسيس، وحملتها ثقلاً لا



⁽⁶³⁾ كانت أولى الملاحقات الأمنية لمشايخ الوهابية، قد دشّنتها السلطات قبل حوالى عام، بموازاة الإعلان عن مشروع تشكيل «هيئة الترفيه»، مع اعتقال الشيخ عبد العزيز الطريفي، الذي علَّق عشية إقرار تشكيل الهيئة، بالقول: «يظن بعض الحكَّام أن تنازله عن بعض دينه إرضاء للكفّار سيوقف ضغوطهم، وكلما نزل درجة دفعوه أخرى، الثبات واحد والضغط واحد، فغايتهم (حتى تتّبع ملتهم) ». للمزيد: خليل كوثراني، «الترفيه» يهزّ المملكة: آل سعود والوهابيّة: من النزاوج إلى المساكنة؟، جريدة الأخبار اللبنانية، السبت 1 نيسان 2017م، العدد 3142. (64) محجد نبیل مُلین، مصدر سبق ذکره، ص17.

⁽⁶⁵⁾ كان الشيخ محد بن إبراهيم آل الشيخ يجمع مع وظيفة الإفتاء رئاسة القضاء، ورئاسة المعهد العالي للقضاء، رئاسة كلية الشريعة والمعاهد العلمية، ورئاسة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، والإشراف على تعليم البنات، ودار الأيتام، ورئاسة المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي، ومؤسّسة الدعوة للصحافة الإسلامية، التي تصدر مجلّة "الدعوة"، ورئاسة المكتبة السعودية في الرياض، ورئاسة دار الحديث في المدينة المنورة. وإلى جانب المفتى الرسمي محمد بن إبر اهيم، كان قضاة المدن والقرى يقومون بدور المفتين في الوقت نفسه ضمن حدود المنطقة التابعة لهم، كما أن كثيراً من طلابه كانوا يمارسون القضاء والإفتاء على الرّغم من قيامه بمنع بعضهم أحياناً من الفتيا بغير ما يتوافق مع رأيه في عدد من المسائل، وبعد وفاته في العام 1969م توزّ عت مناصبه على عدد من علماء الدين. للمزيد يُنظر: سليمان الضحيان، هيئة كبار العلماء في السعودية: التأسيس والوظيفة، في كتاب: حراسة الإيمان: المؤسّسات الدينية، ط3، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2011، ص ص73-74.

المحد نبيل مُلين، مصدر سبق ذكره، ص21.66



يجب أن تحمله بالتزامها ب(ميثاق الدرعية) (67). ويعتقد الدكتور (فؤاد ابراهيم) ان الدولة السعودية كان يجب علها ان تستوعب الاتجاه الليبرالي القابل لان يكون عضداً لها، بعد اخفاقه في التحرر من قبضها، ولكنها اختارت ان تنجب نموذجها الليبرالي الخاص، بإعادة تأهيل طفولي للأيديولوجية المشرعنة لها، اي انتاج ليبرالية سلفية، مصممة لدفع تهمة ارتباط التطرف الديني بمنابع محلية. وهذه الليبرالية تمتاز بالتناقض التام في بنيتها، ورداءة النموذج المتولد عنها، حملت رسالة متضاربة، فهي متشددة في الداخل متسامحة في الخارج (68). ونعتقد ان هذه الايديلوجية تم تعديلها في عهد الملك سلمان وولاية العهد لمحمد بن سلمان فكانت عقيدة معتدلة في الداخل والخارج.

كما لم تُجابه السلطة الحاكمة بأي معارضة تُذكر من هيئة كبار العلماء أو هيئة الأمر بالمعروف، أو رجال الدين من الأطياف والتيارات الأخرى. وهذه إشارة أخرى إلى هيمنة السلطة السياسية، وعملها على إزاحة المؤسّسة الدينية من القرارات، حتى لو كان قراراً تحتاج فيه السلطة السياسية إلى مشاركة المؤسسة الدينية. وهذه الخطوات ربّما تبشر بعلمانية الدولة السعودية القادمة، فبعد أن كانت كلّ قضية تشعل جدلاً بين المؤسّسة الدينية والسياسية من تعليم المرأة إلى قيادتها، أصبحت المرأة السعودية اليوم في قلب التغييرات والتحديثات التي تسعى إليها المؤسّسة السياسية، خلافاً لرغبة المؤسسة الدينية. والمؤسسة الدينية استطاعت أن تفيد من جميع مؤسسات الحكم لنشر فكرها الوهابي خارج حدود الدولة، وهذا الفكر – بالوقت نفسه – ترك بصمة على البعد الأيديولوجي لهوية الدولة وعلى عقلية الحاكم والمؤسسة السياسية، فالعقل السياسي الحاكم وإن كان هدف اتفاقه مع الفكر الوهابي الوصول إلى السلطة، لكن عند وصوله إلى السلطة لم يستطع منع المؤسسة الدينية من فرض قوانيها و رؤاها على الدولة وعلى المجتمع، وهذا تحوّلت الأيديولوجية الوهابية إلى عقيدة سياسية للدولة، وهذه العقيدة أحدثت جدلاً للدولة، لأن المملكة في موقع جغرافي يفرض عليها التزامات دينية، بوصفها المكان الروحي لمئات الملايين من المسلمين في جميع أنحاء العالم - وهذا عنصر مهم لبقاء نفوذ المؤسسة الدينية المنادية بـ"تطبيق الشربعة" - وفي الوقت نفسه، رغبتها في المضى إلى بناء دولة قائمة على الأسس الحديثة. هاتان الرؤبتان سببتا تصادماً منذ قيام الدولة السعودية الحالية. ومن جهة اخرى ان هيمنة التيارات الدينية المتحالفة مع الدولة السعودية لم يمنع من تبلور حركات إسلامية نشطة وصادمة للدولة السعودية، فقد جاءت الصدمة للدولة السعودية بحادثة جهيمان العتيبي وأنصاره الذين تجاوزوا المؤسّسة الدينية الرسمية صاحبة الرمزبة والثقل الأكبر في المجتمع السعودي، و غير معترفين بشرعية السلطة السياسية بوصفها لا تحكم بما أنزل الله – بحسب قولهم – وعدم الاعتراف بشرعيتها السياسية يعني عدم اعتراف بالشرعية الدينية أيضاً، لأن الشرعية السياسية في السعودية لم تقم على عقد اجتماعي، وإنما قامت على عقد ديني وسياسي تاريخي. ومن ثمَّ خروج جماعة جهيمان العتيبي إنما يمثّل طعناً بالوهابية وبالشرعية السياسية للمملكة.

وفي إطار تحجيم دور التيارات السلفية الحركية وقص مخالها من قبل الدولة، سعت المملكة العربية السعودية في المدة الأخيرة إلى الإبقاء على دور هيئة كبار العلماء كونها مؤسّسة رسمية تخضع لرأي الدولة ولا تثير استفزازاً لها. وفي الوقت ذاته قامت السلطات السعودية باعتقال عدد كبير من رجال دين مؤثّرين في المشهد السعودي، في التاسع من سبتمبر من العام 2017، وأن هذه الاعتقالات تعود لأسباب أعمق، أولها التحوّل الجذري في علاقة السلطة السعودية بالحركات الدينية التي تتعاطى بالشأن السياسي أو ما يعرف بحركات الإسلام السياسي التي كانت منذ الثمانينيات وحتى 2014 مصدر قلق للسلطة. والسبب الجذري الآخر، هو سبب بنيوي في طبيعته، يرتبط بالتحوّل الذي طرأ على نظام المملكة منذ العام 2015م مع صعود ولي العهد مجد بن سلمان البالغ من العمر 32 عاماً، بمعاونة والده الملك بعد عزل الخفي في توزيع السلطات بين أفراد الأسرة الحاكمة، لكن مع صعود مجد بن سلمان الذي اعتقل عدداً كبيراً منهم، يسعى لبناء سلطة رأسية تنتهي إليه وتتمحور عليه، ويسوّغ ابن سلمان هذا التحوّل بأنه مواجهة التحديات الإقليمية ومنها توسع إيران في المنطقة، ولتعزيز الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي قدّمها في مشروعه "رؤية 2030" بالتعاون مع شركة ماكنزي الأمريكية للاستشارات (69).

رابعاً- هيئة كبار العلماء ذراع المؤسسة الدينية في السعودية:

تتبتى هيئة كبار العلماء منذ تأسيسها رأي المذهب الحنبلي، وبعد نحو أربعة عقود منذ تأسيسها، دخلت الهيئة مرحلة جديدة من التنوّع المذهبي على المستوى السنّي، عقب قرار الملك عبد الله بن عبد العزيز في الرابع عشر من فبراير 2009، الرامي إلى إشراك علماء المذاهب السنّية الأخرى في الهيئة، والذي يعتقد البعض أن هذا القرار سيسهم بشكل كبير في إخراج البلاد من دائرة الرؤية الشرعية الواحدة التي

⁽⁶⁹⁾ ستيفان لاكروا، السعودية: تحديث السلطوية، موقع هافينغتون بوست، منشور بتاريخ 5 تشرين الأول 2017: http://www.huffpostarabi.com.



⁽⁶⁷⁾ ميثاق الدرعية هو اتفاق وقع بين أمير الدرعية الإمام محد بن سعود والإمام محد بن عبد الوهاب في عام 1157هـ الموافق 1745.

⁾ فؤاد ابر اهيم، العقيدة والسياسة: الوهابية وآل سعود مثالاً، ط1، دار الميزان، 2012، بلا م، ص10. ⁶⁸⁽



كانت مرتبطة بالمذهب الحنبلي، لتصبح الرؤية والفتوى تتمّ من خلال دائرة آراء أوسع وأشمل شرعياً (70). لكن ربما مشاركة علماء دين من المذهب المالكي والشافعي والحنفي قد لا تشكّل فرقاً واضحاً أو تغييراً كبيراً، طالما هناك أغلبية حنبلية، وهذا يعني أن الكفة الراجحة في الآراء ستكون للأغلبية من أعضاء هيئة كبار العلماء. كما أن المستغرب من قرار الملك أنه لم يأمر بإشراك علماء من المذهب الشيعي، خصوصاً أن الشيعة في المملكة يمثلون نسبة 10-15 بالمئة من سكان المملكة.

فالهيئة كانت وما زالت تمثّل وجهة النظر الدينية للدولة، أو الرؤية الشرعية للسلطة السياسية. لكن هذا لا يعني أن هيئة كبار العلماء لا تخوض جدلاً؛ بل تخوض علاقة جدلية مع التيارات الدينية والسياسية الأخرى التي تعارض أو تنتقد الدولة، ونخصّ بالقول الجدل الذي حصل بعد أحداث الخليج بين هيئة كبار العلماء متمثّلاً بالتيار السلفي التقليدي وبين التيار الصحوي من جهة، وبين التيار السلفي التقليدي والتيار السلفي الجهادي. وهذا الجدل لا نسمّيه جدلاً بين الدين والدولة، إنما نسميه جدلاً بين التيارات السلفية الحركية والجهادية من جهة، وبين التيار السلفي التقليدي الذي يعدّ غطاء شرعياً للدولة.

من الخطأ التفكير بأن العلاقة بين كبار المفتين والحكومة علاقة متناغمة كلّياً. فعلماء الوهابية يفضّلون النقد غير العلني للحاكم ومن ثمّ يصعّبون امكانية معرفة التوترات القائمة بين الطرفين، لكنّهم يحافظون على شراكة مستمرّة نافعة للطرفين، من خلال دعم المفتين سياسات الحكومة وخصوصاً في الأوقات الحرجة. ومن ثمّ الملك يفسح المجال لأن يكونوا "ضمير" الحكومة ومستشاريه (71).

كما أن تعريف الوهابية لمنصب الملك يحوّل واجب الخضوع لتشريعاته إلى واجب ديني ويعدّ معارضته خروجاً على الشريعة، وهذا التعريف الفضفاض – كما يصفه أحد الباحثين – لسلطة الملك، وضع الأساس لحكم شرعي وبراغماتي. فبفضل سلطته، يقود الملك الدولة بحسب ما يراه مناسباً، بينما يحلّ التناقضات المحتملة بين الممارسات الحكومية وتعاليم الشريعة الواضحة بمساعدة المفتين وفتاواهم، ما يعني أن المفتين الرسميين يردمون الفجوة بين السياسات السعودية والشريعة الإسلامية – وهما ليسا متوافقين بالضرورة – وبذلك يسهمون وبشكل كبير في استقرار كلّ من الدولة ومجتمعها (⁷²⁾.

وحسب المرسوم الملكي حُددت مهام ووظائف الهيئة وهي:

إصدار فتاوى شرعية حول موضوعات يقرّها وليّ الأمر.

وتعمل الهيئة كهيئة استشارية في قضايا القانون العامة ولتسهيل قرارات الملك.

ونظرباً تعمل هيئة كبار العلماء فقط كمجلس استشاري.

ومع ذلك، فإن قرارات الهيئة بصفتها أعلى سلطة دينية في البلاد حاسمة وأساسية فيما يخصّ الشؤون العامة. وفي عدد من القضايا تصبح قرارات هيئة كبار العلماء قوانين الدولة بعد مصادقة الملك عليها. أي أنها لا تعمل كحارس يضمن عدم تعارض القانون مع الشريعة فحسب؛ بل تعمل أيضاً كآلية لاقتراح مشاريع قوانين (⁷³⁾. وهذه الآلية هي ما يميز هيئة كبار العلماء عن مجلس الشورى الذي أُعيد تأسيسه من قبل الملك فهد بن عبد العزيز في العام 1992م بعد أن تم تجميده في مراحل متعددة، فمجلس الشورى يعد مجلس استشاري، لكنّه لا يمتلك حقّ الرقابة على المؤسّسة التشريعية، كما لا يستطيع تشريع القوانين، وذلك لأن السلطة التنفيذية والقضائية بيد مجلس الوزراء ومجلس الوزراء بعد الملك ووليّ العهد (⁷⁴⁾.

خامساً- هيئة الأمر بـ (المعروف والنبي عن المنكر) الذراع الموازن في المؤسسة الدينية:

^{(&}lt;sup>74)</sup> مجد بن صنيتان، النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات، مصدر سبق ذكره، ص83. وايضا: مجد بن عبد الله المرزوقي، السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية، ط1، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2004، ص191.



2.7

^{(&}lt;sup>70)</sup> أبرز ملامح تشكيل هيئة كبار العلماء: تمثيل للمالكية والأحناف للمرة الأولى، جريدة الشرق الأوسط الدولية، الاحد 15 فبراير 2009، العدد 11037.

⁽⁷¹⁾ مح د العطاونة، الإسلام الوهابي في مواجهة تحديات الحداثة، مصدر سبق ذكره، ص91.

⁽⁷²⁾ محد العطاونة، المصدر السابق، ، ص92.

^{(&}lt;sup>73)</sup> ومن أمثلة تلك القضايا، فتوى قتل مهرّبي المخدّرات وفتوى طلاق الخلع، أي الطلاق في مقابل دفع الزوجة بعض التعويض النقدي لزوجها. يُنظر: محمد العطاونة، الإسلام الوهابي في مواجهة تحديات الحداثة، مصدر سبق ذكره، ص50-51. وأيضاً للمزيد يُنظر: قرار هيئة كبار العلماء في 24 آذار 1977 أصبح قانوناً بالمرسوم الملكي ذي الرقم 4/س/1283 الصادر في 17 أيار 1977.



هيئة الأمر بالمعروف والنبي عن المنكر هيئة رسمية سعودية مكلفة بتطبيق نظام الحسبة المستوحى من الشريعة الإسلامية، وبعد ما سيطر عبد العزيز آل سعود على الحجاز وجعلها تحت سلطته في العام 1927, كلّف الشيخ عبد الله بن بلهد رئيس قضاة الحجاز بتشكيل لجنة للأمر بالمعروف والنبي عن المنكر، وجرى اختيار أعضائها من حجازيين ونجديين بدقة وعناية. وكان القصد من تلك الخطوة المبكرة قطع الطرق على "إخوان من أطاعوا الله" والعلماء الذين صدمتهم بعض المظاهر الاجتماعية في حاضرة الحجاز، من ترك الصلاة، وشرب الدخان، وفتح الدكاكين في أثناء أوقات الصلاة، وغيرها (75). ويرجّح بعض الباحثين غرض إنشاء الهيئة، أنه نابع من الحدّ من معاملة الإخوان الفظّة لسكان مكة، وبفظاظة أكثر للحجيج الأجانب – كان استمرار الحجّ غاية في الأهمية بالنسبة إلى موارد الدول السعودية الهزيلة في تلك المدة – وكان الإخوان (إخوان من أطاعوا الله)⁷⁶ من البدو، يعتقدون أن الحضر ضالّون، فعاملوا أهالي مكة أول دخولهم لها بمنتهى الشدّة، ما اضطّر ابن سعود إلى كبح تجاوزاتهم، وعيّن قاضياً من أجل النظر في القضايا التي يثيرها نشاطهم. لقد نشأت المؤسسة بهذا النحو (77).

وبينما كان ابن سعود يؤسّس السلطة الوهابية كانت علاقاته مع العلماء معقّدة برغبته في تجريب زخارف الدولة القومية الحديثة وتبني الوسائل التقنية التي تدعم بها سلطته. وقد أكّد العلماء آراءهم بصراحة وأقنعوا ابن سعود أحياناً للعمل بها. فمثلاً، كانت هناك عطلة وطنية للاحتفال بتأسيس المملكة في العام 1932، ناشد الشيوخ الوهابيون ابن سعود لإنهاء هذه الممارسة، لأن الإسلام يوافق على عيدين سنويين فقط. حول هذه المسألة الرمزية، كان يريد فسح المجال، ومن ناحية أخرى، كان يتجاهل غالباً تحفظات العلماء القوية المتعلقة بالتقنية الحديثة والمؤسّسات الحكومية والاعتماد على المستشارين الأجانب العرب، الذين لامهم الوهابيون لتأثيرهم على ابن سعود ضد آرائهم (88).

استمرّ تمكين الملوك الذين جاءوا بعد والدهم عبد العزيز لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبقيت كذلك في عهد سعود بن عبد العزيز، ثم في عهد فيصل أخذت تتوسّع لتصل إلى البلدات والمناطق النائية، وفي عهد الملك خالد تشكّلت هيئة الأمر بالمعروف بمرسوم ملكي في العام 1976م تحت مسمّى جديد، وهو: الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذلك بعد ضم كلّ من الهيئة في العجاز وفي نجد في هيئة واحدة، لسهولة الإشراف عليها ولتصبح لديها مركزية على مناطق المملكة كافة، وتعيين رئيس عام لها بمرتبة وزير، وكان أول رئيس عام لها الشيخ عبد العزيز بن مجد بن إبراهيم آل الشيخ، الابن الأكبر لأول مفتي للدولة السعودية الحالية، وهكذا استمر دعم الحكومات السعودية المتعاقبة على الدعم (79).

لكنّ العلاقة بين هيئة كبار العلماء وبين هيئة الأمر بالمعروف والنبي عن المنكر لم تكن مثالية، بالرغم من أن المؤسّستين حكوميتان وتسيران مع مسار الحكومة، ففي العام 1982م ألقى أعضاء هيئة الأمر بالمعروف القبض على شابّ يقود سيارته بصحبة فتاة في وسط السوق، وكان للشيخ صالح البليمي أحد علماء الدين الكبار رأي آخر في القضية، ملخّصه أن إركاب المرأة الأجنبية ليس اختلاء يستوجب الإيقاف والعقاب، لأن الخلوة الممنوعة شرعاً لا تتوافر شروطها في سيارة مكشوفة النوافذ. وبعد سنوات عدّة في التسعينيات أصدر الشيخ مجد العثيمين فتوى تؤيد رأي البليمي، ما أثار رجال هيئة الأمر بالمعروف، لكنّها بقيت دفينة الصدور وحديث المجالس الخاصة (80).

قد تكون هذه الهيئة أحد ملامح الدولة السعودية الرابعة، التي ربّما تتشكّل وتظهر بعباءة جديدة من دون آل الشيخ أو الوهابية، وبعيداً عن المزاوجة بين الكتاب والسيف، كما هو الحال في التحالف التاريخي. كما أنَّ إطلاق الهيئة العامة للترفيه، ليس مشروعاً للترفيه فقط، بقدر ما هو كسر للجمود الاجتماعي التاريخي الصارم، وانفتاحاً على انغلاق ثقافي كان سببه سطوة وهيمنة وهابية تاريخية (81).

منصور التعيدان، المتوك المحتسبون: الأمر بالمعروف والتهي عن المتدر في الشعودية، مصدر للبي نخره، ص63. (⁸¹⁾ للاطلاع أكثر يُنظر: خليل كوثر اني، «ربيع» بن سلمان: «السعودية الرابعة» بلا آل الشيخ، جريدة الأخبار اللبنانية، الخميس 28 أيلول 2017م، العدد 3285.



⁽¹⁾ منصور النقيدان، الملوك المحتسبون: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية، ط1، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2012،

^{(&}lt;sup>76)</sup> اخوان من اطاعوا الله: اسم يطلق على البدو الذين هجروا حياة البادية واستقروا الهجر. تأسست أول هجرة عام 1911 في الأرطاوية شمال الدياض

^{(&}lt;sup>77)</sup> حافظ و هبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، ط4، ص ص309-312. نقلاً عن: مايكل كوك، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الفكر الإسلامي، ترجمه وراجعه وقدم له: رضوان السيد، عبد الرحمن السالمي وعمار الجلاصي، ط2، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2013، ص286.

^{(&}lt;sup>78)</sup> ديفيد كيمنز، الدعوة الوهابية والمملكة العربية السعودية، ترجمة: عبد الله إبراهيم العسكر، ط1، جداول للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2012، ص159.

^{(&}lt;sup>79)</sup> يُنظر: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المملكة عناية ورعاية وتفرد وتميز، صحيفة الجزيرة السعودية، 18 سبتمبر 2007، العدد 12783.

⁽⁸⁰⁾ منصور النقيدان، الملوك المحتسبون: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية، مصدر سبق ذكره، ص63.



ومن الجدير بالذكر، أن المؤسّسة الدينية أو هيئة كبار العلماء ما زال يديرها أو يترأسّها آل الشيخ، حيث يترأسّ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ هيئة كبار العلماء منذ وفاة ابن باز في العام 1999م. أما هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كان يترأسّها أيضاً أحد أبناء آل الشيخ، وهو عبد اللطيف آل الشيخ، لكن مع وصول سلمان بن عبد العزيز للعرش، قام بعزله من منصبه، وأمر بتعيين عبد الرحمن السند، والأخير من خارج عائلة آل الشيخ (82).

الخاتمة والاستنتاجات:

يتضح مما تقدم ان المؤسسة الدينية في السعودية تعيش في مرحلة تقليص أدوارها التاريخية، وتحجيم دورها بشكل واضح، واتضح هذا جلياً بعد وصول سلمان بن عبد العزبز للحكم، وعلى ضوء هذه الرؤبة يمكن ان نؤشر على عدة استنتاجات:

- السلطة والدين والقرابة والربع: خصائص الدولة الملكية (السعودية).
- ان مسألة التوريث أكثر نقاط الضعف في النظام السياسي في السعودية.
- ان المؤسسة الدينية في السعودية بدأ بالانهيار التدريجي لصالح السلطة السياسية.
- ما يقوم به مجد بن سلمان ليست قطيعة حقيقة بل حلقة واحدة من مسلسل طويل للتدرج والانفتاح للسياسي من جهة وتقزيم
 المؤسسة الدينية من جهة اخرى.



⁽⁸²⁾ للمزيد يُنظر: من هو الرئيس الجديد لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟، صحيفة الحياة السعودية، 30 كانون الثاني 2015، متاح على الرابط الآتى:http://www.alhayat.com



- ان العقيدة الوهابية قد استحدثت من قبل مجد بن ابراهيم مما مكنها من الصمود في السعودية، في حين تشكل داعش امتداد طبيعي
 للعقيدة الوهابية الاصيلة.
 - تنشطر المؤسسة الدينية الى هيئتين الاولى هيئة كبار العلماء والثانية هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر.

المصادر

أولا- الكتب العربية والمترجمة

- جورج مقدسي، الاسلام الحنبلي، ترجمة: سعود المولى، تقديم: رضوان السيد، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت،2017.
- ديفيد كيمنز، الدعوة الوهابية والمملكة العربية السعودية، ترجمة: عبد الله إبراهيم العسكر، ط1، جداول للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2012.
- سليمان الضحيان، هيئة كبار العلماء في السعودية: التأسيس والوظيفة، في كتاب: حراسة الإيمان: المؤسّسات الدينية، ط3، مركز
 المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2011.





- غيدو شتاينبرغ، علماء الدين الوهابيون والدولة السعودية (من العام 1745 الى يومنا هذا)، في مجموعة مؤلفين، المملكة العربية السعودية في الميزان: الاقتصاد السيامي والمجتمع والشؤون الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2012.
 - فؤاد ابراهيم، العقيدة والسياسة: الوهابية وآل سعود مثالاً، ط1، دار الميزان، 2012، بلا م.
- مايكل كوك، الأمر بالمعروف والنبي عن المنكر في الفكر الإسلامي، ترجمه وراجعه وقدم له: رضوان السيد، عبد الرحمن السالمي وعمار الجلاصي، ط2، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2013.
- جد العطاونة، الإسلام الوهابي في مواجهة تحديات الحداثة، ترجمة: أبو بكر باقارد، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت،
 2014.
- خد بن صنيتان، السعودية الدولة والمجتمع: محددات تكوّن الكيان السعودي، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت،
 2008.
- مجد بن صنيتان، النخب السعودية: دراسة في التحوّلات والإخفاقات، مصدر سبق ذكره، ص83. وايضا: مجد بن عبد الله المرزوقي،
 السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية، ط1، مكتبة العبيكان للنشر، الرباض، 2004.
 - مجد كامل ضاهر، الوهابية وأثرها في الفكر الإسلامي الحديث، ط1، دار السلام، بيروت، 1993.
- مجد نبيل مُلين، مجد نبيل مُلين، علماء الاسلام: تاريخ وبينة المؤسسة الدينية في السعودية بين القرنين الثامن عشر والحادي والعشرين، ترجمة: مجد الحاج سالم وعادل بن عبد الله، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط2، بيروت، 2013.
- مجد نسيب الرفاعي، الشبهات التي أثيرت حول دعوة مجد بن عبد الوهاب، ط1، الرباض، جامعة الإمام مجد بن سعود الإسلامية،
 1980.
- منصور الشامسي، الاسلاميون والاصلاح السياسي في السعودية: توثيق وتحليل خطاب قيادات الصحوة الاسلامية في السعودية بين 2016-2006م، ترجمة: منى الصاوي، جسور للترجمة والنشر، ط1، بيروت، 2016.
- منصور النقيدان، الملوك المحتسبون: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية، ط1، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2012.

ثانياً- الصحف والمجلات

- أبرز ملامح تشكيل هيئة كبار العلماء: تمثيل للمالكية والأحناف للمرة الأولى، جريدة الشرق الأوسط الدولية، الاحد 15 فبراير 2009،
 العدد 11037.
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المملكة عناية ورعاية وتفرد وتميز، صحيفة الجزيرة السعودية، 18 سبتمبر 2007، العدد 12783.
- خليل كوثراني، «الترفيه» يهرّ المملكة: آل سعود والوهابيّة: من التزاوج إلى المساكنة؟، جريدة الأخبار اللبنانية، السبت 1 نيسان 2017م، العدد 3142.
- خليل كوثراني، «ربيع» بن سلمان: «السعودية الرابعة» بلا آل الشيخ، جريدة الأخبار اللبنانية، الخميس 28 أيلول 2017م، العدد 3285.





قرار هيئة كبار العلماء في 24 آذار 1977 أصبح قانوناً بالمرسوم الملكي ذي الرقم 4/س/1283 الصادر في 17 أيار 1977.

ثالثاً- الانترنت

- ستيفان لاكروا، السعودية: تحديث السلطوية، موقع هافينغتون بوست، منشور بتاريخ 5 تشرين الأول 2017: http://www.huffpostarabi.com.
- من هو الرئيس الجديد لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟، صحيفة الحياة السعودية، 30 كانون الثاني 2015، متاح على
 الرابط الآتي:http://www.alhayat.com

الإتجاه السياسي في القصة القصيرة عند الكاتب السوداني إبراهيم إسحاق The Political Trend in the Short Story of the Sudanese Writer Ibrahim Ishaq

1/د. مجد حسن شايبو عمر . أستاذ الأدب الحديث المساعد ورئيس قسم اللغة العربية . كلية اللغات والعلوم اللغوية . جامعة زالنجي . السودان:Shaibo1235@gmail.com
/ أ. د. الطاهر حاج النور أحمد . أستاذ التاريخ الحديث . كلية التربية . جامعة زالنجي .

مخلص:

عنيت هذه الدراسة بالإتجاه السياسي في الكتابة السردية بالتركيز على القصة القصيرة عند الكاتب السوداني إبراهيم إسحاق، وتأتي أهمية الدراسة في أن القصة القصيرة أصبحت تحتل منزلة الصدارة بين فنون الأدب، من حيث الاهتمام بقضايا المجتمع في كافة الجوانب، ويعد تفسير النص القصصي عاملاً مساعدًا على سبر أغوار الحياة وأنماطها المتباينة في جوانها المختلفة، ومن أهم القضايا التي عالجها الكاتب في الإتجاه السياسي . بأسلوبه الفني الماتع . قضية التخطيط الاستراتيجي والأمن والتنمية المستدامة، وقد اتبعت الدراسة المنهج





التحليلي الوصفي، وخلصت إلى أن الكاتب وظف إبداعه القصصي لمعالجة المشكلات المختلفة التي عانى منها مجتمعه. إقليم غربي السودان. وقد وُفق الكاتب في وصفه لذلك الواقع السياسي والأمني إلى حدٍ عده بعض النقاد بمثابة الإنذار المبكر لقضية إقليم دارفور المتعلقة بالتنمية، وصور الكاتب اهتمامات الإنسان الريفي وحاجته إلى الخدمات الضرورية وبخاصة في المجال الأمني، كما كشف عن حجم الأضرار البالغة جراء مشكلة النهب المسلح والتفلتات الأمنية المتكررة على المنطقة؛ حتى استحقت أن تعرف بأنها ظاهرة وليست حادثة جاءت عرضاً، وهي تعد من أهم المشكلات التي يعاني منها الإقليم وتحتاج إلى حلول جزرية ومستعجلة.

الكلمات المفتاحية: الإتجاه السياسي، الكتابة السردية، القصة القصيرة، الحرب، إقليم دارفور.

Abstract

This study is concerned with the political trend in narrative writing by focusing on the short story of the Sudanese writer Ibrahim Ishaq. Interpretation of the narrative text is a helpful factor in exploring the depths of life and its different patterns in its various aspects. One of the most important issues that the writer addressed in his artistic style is the issue of strategic planning, security and sustainable development. The study was used the descriptive analytical method, and concluded that the writer employed his fictional creativity to address the various problems that his community suffered from it - the western region of Sudan.

The writer was successful in describing this political and security reality to an extent that some critics considered as an early warning to the issue of the Darfur region related to development. the writer portrayed the concerns of the rural man and his need for necessary services, especially in the security field, he also revealed the extent of the severe damage caused by the problem of armed looting and the repeated security breaches in the area; It deserved to be known as a phenomenon and not an accident, and it is one of the most important problems that the region suffers from and needs absolute and urgent solutions.

Key words: political trend, narrative writing, short story, war, Darfur region.

مقدمة:

إذا كانت القصة الحديثة تجربة أدبية نثرية يصور فها القاص مظهراً من مظاهر الحياة الإنسانية، وتتجلى فها شتى الإتجاهات: السياسية والاجتماعية والنفسية ..الخ، في بيئة محددة، "وتظهر تلك الجوانب بتأثير حوادث تساق على نحو مقنع يبررها ويجلوها وتؤثر الحوادث في الشخصات الإنسانية ومشاعرها العميقة وتتأثر بها" (الأيوبي، 1984). والقاص الذي يهتم بمشكلات الإنسان المعاصرة، لابد له من التصوير الدقيق للطبيعة والإنسان والحياة، مع العناية الكبيرة بالتفاصيل التي يعيشها ذلك الإنسان في حياته اليومية، في البيئة المعينة التي يكتب عن همومها ويجسدها مشكلاتها (النساج، 1968)، وهكذا نجد الكاتب إبراهيم إسحق يحسن التفاعل مع قضايا إقليم دارفور غربي السودان، وبخاصة في الإتجاه السياسي الذي يراهن على أن تعقيد المشهد بدأ من ذلك الإتجاه، وينبغي أن يكون الاعتماد عليه في حل تلك القضايا الملحة التي شخصها من خلال إبداعه السردي، وقد تناولت هذه الورقة التحليل الفني للإتجاه السياسي عند الكاتب، بالوقوف على المضامين التي تضمنت موضوع السلطة ونظام الحكم، وظاهرة جرائم الحرب والنهب والسلب، ثم خمت الورقة بأهم النتائج التي خلصت المضامين التي تضمنت موضوع السلطة ونظام الحكم، وظاهرة جرائم الحرب والنهب والسلب، ثم خمت الورقة بأهم النتائج التي الهها.





التحليل الفني للإتجاه السياسي في القصة القصيرة عند الكاتب إبراهيم إسحاق:

وظف الكاتب إبراهيم إسحاق إبداعه الروائي والقصصي في معالجة المشكلات التي يعاني منها إقليم غربي السودان الذي يشمل منطقتي كردفان ودارفور، وأولى تلك المشكلات "التخلف الحضاري الذي يشعر به سكان غربي السودان معكوساً على التعلم والتقدم الاقتصادي الذي يحظى به الشمال النيلي "المركز" أكثر من مما يحظى به إقليم غربي السودان، وقد يرجع إلى الوعي السياسي والثقافي والاجتماعي في "المركز" كذلك النظرة المتعالية من الموظفين من قبل تلك الحكومات وبخاصة الذين نشأوا بالمدن نحو سكان هامش المدينة (الضواحي) وعلى وجه التحديد أولئك القادمين من أقليم غربي السودان مما عكس عليهم شعوراً بالظلم والاضطهاد والحقد ضد المركز" (الدرديري، 1976). فقد نُعتوا بأوصاف يشتم منها رائحة الجهوبة، مثل كلمة: غرابي (غرباوي)، وبقاري (أي منتسب إلى رعاة البقر) وغير ذلك من النعوت التي تثير النعرات العنصرية.

إذا كان ذلك رأي بعض النقاد والمحللين، منهم الدكتور بابكر الأمين الدرديري في شأن مشكلة إقليم دارفور غربيّ السودان؛ فإنهم لم يكونوا مخطئين، ولم يذهبوا بعيد عن واقع الحال؛ لأن المتأمل للمشهد السياسي يعلم أن "السلطات الحاكمة . على مدى الحكومات المتعاقبة منذ عهد الاستقلال . قد أهملت ذلك الجزء المهم من تراب هذا الوطن العزيز إهمالاً كبيراً حتى بدأت حركات انفصالية في الظهور على السطح تطالب بالحكم الإقليمي تحت اتحاد فيدرالي نتيجة لما لحقهم من إهمال واضح وظلم مرر وبخاصة من الطائفيين ورجال الأحزاب السياسية الذين كانوا يهملونهم لمجرد الفوز في الانتخابات الموسمية فأصبح السكان خاصة الشباب منهم يموج شعورهم بالظلم الذي يعيشونه في قراهم وديارهم في الغرب، مما أوجد مشاكل إقليمية كادت أن تؤدى إلى حرب أهلية" (الدرديري، 1976).

وقد وقعت بعض الحروبات الأهلية بين مكونات قبلية كانت متعايشة ومتزاوجة منذ زمن بعيد، كما ظهرت حركات سياسية متمردة تتطالب بحقوق الإقليم وتحاول الإستيلاء على السلطة بالقوة ؛ ولولا أن غلب رأي الحكماء بإزكاء روح العقل وترجيح لغة السلم على لغة السلاح؛ لعصفت تلك الحروبات بالحياة الاجتماعية في إقليم دارفور.

ونجد أن اهتمام إبراهيم إسحاق بعوالم القرية في غربيّ السودان لا يفارقه على طول مشروعه الإبداعي، وبخاصة في مجموعتيه القصصيتين: "ناس من كافا" و"حكايات من الحلالات". ويبدو أنه نذر قلمه وحياته لمعالجة قضايا تلك المنطقة بهذا الاتجاه الفني بدلاً عن أي اتجاه آخر، وقد نصّب نفسه كاتب عرائض بلسان أولئك البسطاء المغلوب على أمرهم، متحدثا باسمهم وقد اعترف بذلك في كثير من لقاءاته، بل جاء ذلك صريحا في اختياره اسم "عرضحالات كباشية" لإحدى مجموعاته القصصية، وقد كان واقعيا في تصويره وعرضه لتلك الحالات التي تناولها في تلك المجموعة (إبراهيم، عرضحالات كباشية، الايداع السردي يطمح إلى التقريب بين المجتمعات الإنسانية، ولا يوجد من يكتب تاريخا قرويا يقرأ الواقع بتفاصيله الدقيقة لتلك الأوضاع غير الإبداع السردي" (سليمان، 2019)، فذلك مبدأ الكاتب على طول مشروعه الإبدعي الذي اختاره. وقد ظلّ بعض السياسيين يعتقد أن قضية دارفور هي مشكلة تخلف تنموي ظهرت بعد الألفية الثالثة، ولكن المطلع على أعمال الكاتب إبراهيم إسحاق الإبداعية يظهر له أنها واضحة المعالم منذ الربع الأخير من القرن المنصرم. يقول الإعلامي الصفحي مجد صالح: "كتبتُ مقالاً عند بداية انفجار أزمة دارفور بعنوان: أسالوا السيد إبراهيم إسحاق، وقلت بدلاً من إرسال شخص يحمل عصاته، يجب إرسال شخص يقرأ هؤلاء الناس بهدوء" (صالح، 2005).

فلا يمكن صدور أي قرار سياسي يصبح ناجحاً وصائباً يوافق هوى أهل تلك الرقعة "كافا إبراهيم إسحاق" ما لم تتم قراءة ذلك المجتمع بالوقوف على عاداته وتقاليده وقيمه... الخ، وقد ورد كل ذلك في "ناس من كافا" أو "عرضحالات كباشية" أو "حكايات من الحلالات" أو "حدث في القرية" أو "أعمال الليل والبلدة" وغيرها من تلك الأعمال الخالدة التي حددت ملامح ذلك المجتمع المتناقض بين الطيبة في التعامل والغلظة والجفاءة في لحظة أخرى، وقراءة القرآن ثم الانصياع لأوامر الشيطان، والغيرة على المرأة واحترامها، ثم إلقاء الأعباء الحياتية الشاقة عليها فيما يفوق طاقة ذلك الملاك الضعيف والمخلوق الظريف؛ وذلك الميل أمرٌ طبيعي في تصرف الإنسان خليفة الله في أرضه الذي استنكرت الملائكة دوره في خلافة الأرض؛ لأنه يفسد فيها ويسفك الدماء، فهو يخطئ ويصيب، "وأن الرجوع إلى إنتاج إبراهيم إسحاق الإبداعي، وقراءته وإعادة التأمل فيه يمكن أن يوفر علينا مداخل سليمة جداً للتعامل مع أزمة دارفور" (صالح، 2005).

ويمثل إبراهيم إسحاق الصورة الصادقة والمعبرة لأهله في دارفور "كافا" وذلك لمعرفته بأدق ما فها، إنسانها وحيوانها وتضاريسها، فينطبق عليه القول: بأن "أهل مكة أدري بشعابها" فهو ذلك الرائد الأمين الذي لا يكذب أهله، لأنه يعبر عن أولئك البسطاء القاطنين في أقاصي الغرب بكل وعي وإدراك، "والقيمة لمشروع إبراهيم إسحاق، إنه واع تماماً لما يفعله ويخطط له، وهو يعتبر نفسه صوت من لا صوت لهم، صوت تلك المجموعة النائية البعيدة بلغتها وإشكالاتها وعالمها وهو يحاول أن يعكس ذلك للآخر بشكل إبداعي فهو مترصد لآل كباشي على المدى الطويل يسرد حكاياته بتقنيات مستمدة من الكتابات الغربية ومادة مستمدة من واقعه إنها مزواجة وُفِق فها إلى حدِّ بعيدٍ ساهم فها بخبراته، وإطلاعه الواسع، وخياله الخصب وذوقه الرفيع" (راضي، 2008).





ومن خلال التسمية "عرضحلات حالات كباشية" يوضح الكاتب مهمته التي تطوع في سبيلها، وما يروم من قصد ورائها، وهي كتابة يوميات أهل "كافا" أو الحكاوي عن حلالاتها أو تسجيل تلك المظالم التي يتعرضون لها؛ فبدأها بأخبار "ناس من كافا" ثم حكي "حكايات من الحلالات" وأخيراً أصبح كاتباً للإنشاء المعروف بالعرضحالجي في قيامه بـ"عرضحلات كباشية". وقديماً قيل أن أحد الناس دخل على القاضي يحكي ظلماً وقع له فأمره القاضي بكتابة قصته . أي ما وقع عليه من ظلم . فلما عرض أمره على كاتب الإنشاء (العرضحالجي) كتب له شكواه، ولما أتم كتابة العريضة، قرأها على صاحبها، فلما سمعها الشاكي بكى بكاءً شديداً، فقيل له ما يبكيك قال: والله ما كنت أعلم أنني ظلمت إلى هذا الحد؛ فبكيت حزناً على حالتي التي سمعت عنها من خلال ما تُلي على في هذه العريضة. وهكذا نجد إبراهيم إسحاق كاتباً يجيد وصف الحال بلسان المقال ومقتضي قرائن الأحوال.

السلطة ونظام الحكم:

في مقدمة القضايا التي تناولها الكاتب في الإتجاه السياسي تلك الهموم القومية والوطنية، ومن أهمها قضية السلطة ونظام الحكم؛ ولمعرفة نظام الحكم وسبر أغواره، لابد من الوقف على تاريخ السلطة الإقليمية في "كافا" ذلك العالم المتخيل المتموج بين الواقع الفني والتاريخ الحقيقي، ويجدر بنا الوقوف على التاريخ الحقيقي للمنطقة التي قصدها الكاتب، منطقة دارفور "وهو اسم أطلق على الجزء الغربي من دولة السودان، الواقع بين خطي عرض 15.10 شمالاً وبين خطي طول 27.22 جنوباً، وهذه التسمية "دارفور" حديثة نسبياً، إذ لم تُعرف تلك المنطقة بهذا الاسم إلا في القرن السابع عشر الميلادي، الذي هو بداية تأسيس هذه المملكة، فقد سبقها قيام مملكتين هما: مملكة التاجوين المعروفين الآن "بالداجو في القرنين الثاني والثالث عشر الميلاديين، ومملكة التنجر من القرن الرابع عشر إلى القرن السابع عشر" (اسحق، 2011).

وهذه المملكة هي التي نزل بها أحمد المعقور الذي ينتمي إلى الهلاليين القادمين من تونس ونزل ببلاط ملك التنجر (شاو دورشيد) وصاهره بالزواج من ابنته (خيرة-كيرا) وجعلوه حاكماً عليهم، وإليه يرجع الفضل إليهم في تأسيس هذه المملكة التي استمرت زهاء أربعة قرون، تناوب على حكمها سبعة عشر سلطاناً من ذريته، ولم ينته أمرها إلا عندما ابتليت القارة الأفريقية بالاستعمار الأوربي الحديث" (إسحق، 2011).

"وعند مجئ السلطان عبدالله دود بنجي بن بكر بن مجد الفضل وتزامن ذلك مع إعلان المهدية للجهاد؛ فلبي نداء المهدية وذهب بجيشه وأهله أبناء السلطان كلهم حيث بايعوا الإمام المهدي بشيكان، وقال دود بنجي قولته المشهورة: يا مهدي الله لنصرة كتاب الله أهديتك أربعة أشياء: نفسي وسيفي وحصاني ومريم أختي، فسيفي وحصاني لأقاتل بهما في سبيل الله ودفاعا عن دعوتك ونصرتها، ونفسي لاستشهد في سبيل الله وأختي مريم هذه لك حتى لا تنقطع صلتي بك، فتبسم المهدي وقال له: بارك الله فيك وهديتك مقبولة" (ادم، 1998). وقد تزوجها الإمام المهدي وأنجبت له أبناءه الإمام عبد الرحمن وأخويه على وعبد الله، ومنهم الآن أسرة المهدي المعروفة، وقد أبلي دود بنجي بلاءً حسناً وسجل برجاله مواقف بطولية في حرب الأحباش مع الزاكي طمبل وصار ملازماً للخليفة عبد الله إلى أن استشهد معه في موقعة أم دبيكرات، ولما كان الناس على دين ملوكهم فإن الفور كان هذا شأنهم في نصرة المهدية كثورة جهادية تحريرية جمعت إليها كل أبناء وقبائل السودان" (ادم، 1998). هذا كان نضال أهل السلطنة في زمن المهدية وبعد معركة أم دبيكرات انطلق السلطان على دينار بن زكريا بن السلطان مجد الفضل وأعاد عرش السلطنة وظل مقاوماً للاستعمار الإنجليزي حتى استشهد سنة 1916م بمنطقة زولي حول قارسلا شرق جبل مرة، وقيل بغرب جبل مرة حول مدينة زالنجي، بعده خضعت دارفور للاستعمار الإنجليزي لمدى أربعين عاماً أي حتى استقلال السودان في سنة 1956م.

ونظم الحكم في دولة الفور هو النظام الملكي المطلق بحيث يعتبر السلطان أعلى سلطة وله مجلس خاص من المقربين وحاشيته يجتمع دورياً ليتباحث معهم في شئون الدولة وسياساتها ويعين السلطان رؤساء الإدارات الإقليمية وغالباً ما يكونون من عشيرة السلطان لضمان ولانهم لديه أو من بطانته الخاصة فكان نفوذهم قوياً في السيطرة على السلطنة وقيادتها وجعلوا على كل قسم حاكماً يدعى النائب والذي ينوب عن الملك أو السلطان في إدارة دفة حكم الإقليم أو القسم الذي يليه وجعل مع كل نائب عدة شراتي وتحت الشرتاي عدة دمالج أو عمد وتحت كل عمدة او دملج عدداً من الشيوخ، وكذلك قسموا قبائل البادية فخصص لكل قبيلة أميراً أو ناظراً، وهنالك المقدوم وله سلطات واسعة تصل إلى الحكم بالإعدام ويفصل في جميع المنازعات وعليه أن يتابع أمر النظار والأمراء والشراتي بدائرته أو إقليمه، لأن السلطنة كانت أربعة أقاليم كل إقليم يعرف بالمقدومية وعلى المقدوم أن يحضر إلى عاصمة الدولة "الفاشر" مرة كل ثلاث سنوات لكي يشهد الاحتفالات بتجديد الطبل السلطاني ويؤدى خراج الثلاث سنوات عن إقليمه ويتسلم جزءاً منه ليصرفه على إقليمه، وكان القضاء شرعياً في المسائل المدنية والجنائية، وكان لسلطنة الفور تجارة مزدهرة مع كردفان وأم الأحوال الشخصية ويقوم بتنفيذه علماء الدين، ووضعياً في المسائل المدنية والجنائية، وكان لسلطنة الفور تجارة مزدهرة مع كردفان وأم درمان وبحر الغزال ووداي وكافة المناطق المجاورة لهم بل هنالك درب الأربعين ليربط السلطنة مع ليبيا ومصر وهنالك طريق الحجاز واليمن ليربطهم بالحج ودول الخليج، فكان سلطان دارفور يرسل كسوة الكعبة إلى الشريف حاكم مكة من الفاشر عاصمة السلطنة، وقد عرفت





تلك القوافل التي تحمل الكسوة بالمحمل (ادم، 1998). وهكذا ظل إقليم دارفور في تاريخه العريق ترفرف أمجاده على طول الطريق، له ذكرٌ طيبٌ مجيد، في ذلك الماضي البعيد.

وهذه الرموز السياسية متوافرة عند إبراهيم إسحاق في مجموعة "ناس من كافا"، نجد في "الفجوة في حوش كلتومة" (إبراهيم، ناس من كافا، 2006)، فهنالك الشرتاي ثم يليه الشيخ الإداري آدم معيريقا وكانا يمثلان قمة الهرم السلطوي ومعهم إدارات أهلية أخرى تمثل الحكومة والجاه السياسي، ولكن كلتومة كانت عفيفة شريفة لم يغيرها الجاه والسيادة، وإنما طلبت الاقتران بذلك العالم العارف الوقور الحكيم عبد المولى كما نرى من خلال النص "مات جدي النعمان في الحروبات فجاءت كلتومة مع عبد القادر وناس عمر فيما بعد قعدوا في الحكيم الدكة لأجل البقر طلها للزواج شيخ آدم معيريقا فرفضته سماها نسوة في الحلة مجنونة" (إبراهيم، ناس من كافا، 2006).

فكان رأي نسوة (القرية) أنه لا يمكن أن يرفض ذلك الجاه العريض في عرف ذلك المجتمع، ولكنها مع صديقتها أم الفضل قدمتا لهن درساً في القيم التي ينبغي أن تسود "فما كان من أم الفضل إلا أن شتمتهم علناً قالت لهن مع ستنا إنهن لم يعرفن أقدار الرجال وأن جدي النعمان بعشرة تمام مثل شيخ آدم وحتى الشرتاي شخصه، ولو جمعوا شراتي الديار من أقصاهم إلى أقصاهم لما وزنوا منه قدر جلسته في التراب" (إبراهيم، ناس من كافا، 2006).

وهذا الرد الصريح قد تكون له ردة فعل قوية على صاحبته ولكن من كانت لها عزة وأباءً فإنها لا تبالي بما يأتها في سبيل ذك، "الشرتاي استاء للغاية من أقوال الأمهات فأوضح مقالاتهن للرجال من فئة عمر وعبد القادر وللمرة الثانية قال له هؤلاء أنهن صدقن فقط، فثار الشرتاي وغضب غضباً عارماً مكث عنده عاماً كاملاً، وابتلي منه أولاد كباشي أشد الشقاء" (إبراهيم، ناس من كافا، 2006).

وفي مثل هذه الحالة نجد أن الحاكم يريد أن يتقوى بالحكم والسلطة لتحقيق أغراضه الخاصة فهو لا يهمه خدمة شعبه أو تنمية بلده بل كل همه نفسه وشهواته، فكان انتصار العلم والحكمة والمعرفة على الأنانية هو فتحُ مبين ليقوى الخير وينزوي الخبث بين إنسان "كافا".

وليس الحكم كله في يد الإدارة الأهلية وإنما هنالك الحكومة النظام القائم كجهة عليا يُرجع إلها في حالة تأزم الأمر أو تجاوزه سلطة الإدارة الأهلية فهذا حمدان يفكر في مسألة الحكومة لهم في قضية الرجل الذي وجده ميتاً في العراء ودفنوه يقول: "كأننا نستيقظ خلعين على نبرته المتغيرة تويا (تعني الآن) يا يحيى خلاص باكر (تعني غداً) بسألوني (أي يسألوني) في الكلمة قدام الحكومة دفنا شان شنو؟ (أي لماذا دفناه) نقدر نعرف كن الله أراد النقولو لهم" (يعني أعلم ما أقوله لهم) (إبراهيم، ناس من كافا، 2006).

لأن سلطة القانون لا تعرف المجاملات؛ فلابد تكون أقواله موثقة وصادقة لا تتغير حتى تتم إدانتهم وهم في الأصل أبرياء لا ذنب لهم غير أنهم أحسنوا على ذلك الميت بدفن جثته، وكان حمدان مشغولاً بمسألة القانون له فظل يفكر في الأمر طيلة المشوار بعد حادثة الدفن "يصمت خالي يحنى برأسه على عرف حماره يدرى بما سيكتبه غداً في دفاتر المجلس والبوليس ويمضاه وعليه سيقسم الكتاب عند المحكمة أمام ناس البلد" (إبراهيم، ناس من كافا، 2006) فإنهم قد أصبحوا متهمين يدافعون عن أنفسهم بحلف اليمين، لأن القاعدة العدلية المعلومة تقول: البينة على من ادعي واليمين على من أنكر، ولولا خوفهم من سؤال يوم القيامة ما فعلوا ذلك.

"كأنه ليقول لهم عن سهولة هذا أمام نهار المعرض العصيب وعما يترجاه وعن حاجته الأكثر يوم الوفود هنالك للإفادة بصدق الإنابة" (إبراهيم، ناس من كافا، 2006).

وأهل "كافا" كغيرهم من سكان القرى يحاولون حل مشكلاتهم عن طريق المجالس التي تناقش شؤونهم أو الأعراف والصلح الأهلي، مثلما نجد في قصة "محاربة المؤذن العجوز" وهي تكشف عن مضمونها من خلال العنوان لما اختصموا مع العجوز لجأوا إلى الجلسة الأهلية "الجودية" لفض النزاع ورفع الخصام الذي طرأ بينهم، فكان طلب حضور الرجال الكبار لمدارسة الأمر: "وكما نخشاه فقد زاد تلفته بتلك الرغبة في استبطان غرابة الأمر وكشفه حتى أنهك فتلفظ به:

- اليوم حاربتو؟ جامعكم لمن سديتو كلو كلو؟ (أي حدث خلاف بينكم حتى إغلقتم مسجدكم) (يدوم الصمت):
- وياتو الهناك داك؟ (بمعنى: من الذي هنالك) لم يسفر صمتنا عن شيء حتى وجدته يبتلعه الربب فقلت له بأول ما خطر على بالي:
 - المؤذن.
 - ومالو يقعد وحيدو؟ (ما الذي جعله يجلس وحيدا)
 - عجباهو... (مزاجه فقط)
- مالو يسدي جامع في رقبتو وحيدو؟، لم أجبه لمدة ثم فكرت عما سيدفعنا إليه هذا الخفاء فرأيت الحق أضمن وأسلم وأقرب على كل مقاييس ثم ما ذنبنا نحن؟ قلت له:





- أسمع يا وليد كن مشيت قول لأبهاتك بدري يجونا قول لهم الشيخ وحمدان وأعمامك سيل وعبد الكريم وحسان وعبد التواب يقولوا لهم ضروري يجونا بدري... ما تنسي!! (إبراهيم، ناس من كافا، 2006) فكان الحوار مدخلاً للمكاشفة التي جرت في قضية المؤذن انتهت المداولات بتوزيع رقاع الدعوة لجلسة موسعة يشهدها أصحاب الرأي الذين يعتمد على قراراتهم، ولكن نفس المؤذن العجوز جاء أجلها فلم يتأخر، وتوفى العجوز قبل مواعيد الجلسة "الجودية" المضروبة للموعد.

وفي قصة "تسعيرة قارورة بلالاوية" (إبراهيم، ناس من كافا، 2006) كان لغياب الحكومة دور في انتشار الجريمة مثلما كان لظهورها أثر في اكتشاف الجريمة بعد حدوثها، وكثيراً ما كان غياب الحكومة هو العامل الرئيس في ظاهرة جرائم الحرب والسلب والهب وغيرها من الجرائم البشعة التي تنتهك ضد الإنسانية.

ظاهرة جرائم الحرب والنهب والسلب:

إن إبراهيم إسحاق يحاول أن يقدم تصوراً لواقع الإنسان في مكان وزمان محددين، وذلك يعنى أن الصراع في أي مجتمع يعزى للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ...الخ ويحاول الكاتب أن يصل إلى مقصد معين من خلال عرضه للصراعات العنيفة أو الهادئة التي تدور في المجتمع القروي حتى تبرز كيانه المتميز بوضوح وتثير قضاياه ومشاكله أمام الإنسان المتحضر ليحس بما يقاسيه إنسان القرية من المشاكل التي تحد من قدراته ومن مساهمته في التقدم الاجتماعي والتطور الحضاري وتغرق في الجهل والشعوذة والخرافة وتقديس الماضي بكل ما يحمل من تناقضات (الدرديري، 1976).

وإذا كانت الحياة داخل القصة هي حياة مصغرة لما يجرى خارجها في الواقع، فهنالك مشاكل جمة يعاني منها إقليم كافا أكبرها الجهل، فكانت هنالك جرائم طرأت على المجتمع نتيجة تفشي الجهل، بل إنه لم يكن ضد العلم وحده وإنما ضد الحلم، فكأن أهل "كافا" يعيشون في عهد الجاهلية وإلا فكيف يمكن أن نتصور أن شخصاً درس بالتعليم النظامي حتى أصبح طبيباً، وعاد إلى بلده لينقذ حيات أهله من المرض والشقاء فيقتلونه ويجزئونه إرْباً الأنه تزوج ابنة عمه الحسناء عشوشة بنت قلبي البلالاوية (إبراهيم، ناس من كافا، 2006).

ولا يمنعه منهم علمه أو حلمه، فكان يجالسهم ويصبر على أذاهم ولكنهم غدروا به، فتآمروا عليه، يجتمع حمودة ولد بسوس ورجال القرعان الثلاثة فيدبرون مخططاً قذراً وبنفذونه على شمسين وهو في غفلةٍ من أمره:

"وراء جبل المناصيرة كان لشمسين في مزارعه جوالات سمسم لم يسلمها للتجار وغداً يخشى عليها من اللصوص فأصبح يبيت هنالك لحراستها يخبرني جليل بأن عشوشة أخذت إليه الإفطار يوم الأحد من الأسبوع الخاتم لمهلتهم في الدكة فلم تجد له أثراً" (إبراهيم، ناس من كافا، 2006).

وهنا ملاحظة تدل على أن عشوشة لم تخلص لزوجها في المودة فكيف لا تجد له أثراً والحلة كلها تعلم خلافاته مع حمودة، كما أن القروي لا يمكن أن يفوته أثرٌ مهما خُفي لكنها عادت فأخبرت أباها، "ركب قلبي وناكور جواديهما وطلعا إلى جبل المناصرة ضعى كبيراً ثم عاد..." (إبراهيم، ناس من كافا، 2006). ويبدو أنهما وجدا آثاراً تدل على أن هناك مخططاً إجرامياً لم يكشف بعد، فقاما بتبليغ الحكومة- الجهات الأمنية- وكانت الاستجابة سريعة لذلك البلاغ "فتسامع الناس بسيارة الأمباشي تطوي النقعة السوداء إعصارية الغبار، حتى أعقبت الجبل وقام الفزع وركب لها من الدكة كل من وجد دابة أو نخوة، الفزع شب القيزان فعبر كليمندو عصراً وفي أول الصباح كانوا مشرقين وراء أم شنقة..." (إبراهيم، ناس من كافا، 2006).

فكانت ملامح البيئة القروية واضحة من خلال هذه النفرة الجماعية في لحظة الشدة والجد، كذلك متابعة الأثر بدقة وملاحقة الجناة بقوة، وكان الفزع مختلطاً بين عامة الناس وخفر العمد ورجال الشرطة: "هارون ولد خاطر كان معهم وخفراء العمد الأربعة ورهط من كل حي يخبرني أحمد فضيل أن الأعاريب شاهدوهم من مرتفع القوز متدلين إلى فريقهم، فتنادي العربان يتجارون حتى سدوا مداخل بيت شيخهم، بنادقهم بأيديهم يا جماعة أمان أمان مانا غايرين أنحن مانا غايرين، أنحن فازعين! يعجبك في هذه الكليمات هارون ولد خاطر، يمدحه لي أحمد فضيل يكلمهم شيخ العرب: البلا يزول، الخائن باين الله لا جاب الشينة! وإن جاب الشينة يجب العقل! أنزلوا... أنزلوا... أنزلهم وقدموا لهم لبن النوق البارد وماء السعون والرغيدة الدافئة ثم أفنوهم إلى باب الخيمة المضروبة جانباً حيث يتدرع الأعراب الحارسين بالبنادق الذي لا يكون من الرجال الثوابت لا يصلح له أن يتقدم من تلك الخيمة شبراً ومستور الخفير أصبح يعوى وبولول مثل التيس الخصي يقول: الله الله لو لقيناكم في الخلاء يا أولاد النام نام" (إبراهيم، ناس من كافا، 2006).

ثم أنه لو كان اللحاق بأولئك المجرمين في الخلاء لكانت مجزرة لأنهم جميعاً سيحكمون صوت الجهل حينها لكن كانت داخل الفريق لقاؤهم فسبق القانون على سيادة الأهواء والانتقام: "الأمباشي لم يرض للفزع أن يسير معه وفي حوزته القرعان الثلاثة وأشلاء شمسين الموزعة في المخلايات ثم هارون ولد خاطر يحلف بالطلاق من نسائه الثلاث لا يطلع من فريق العرب كافا مي واحد حتى يقطع الأمباشي نصف الطريق إلى الدكة يا أمباشي يقول هارون الناس ديل كن سبقوك في الدكة حمودة ولد بسوس ما بتل منه عضم" (إبراهيم، ناس من كافا، 2006).





فكان هارون ولد خاطر هو الرجل الرشيد الذي يهدئ الخواطر ليعيد الأمور إلى نصابها برأيه السديد فهو يخشي مزيداً من إراقة الدماء أو القصاص بطريقة فوضوية فكانت الحكمة أن يجرى القانون مجراه، مساء الثلاثاء أخرجوا حمودة ولد بسوس والقرعان الثلاثة من بيت الأباشي تحت الحراسة المشددة، مقيدي الأيدي والأرجل فأركبوهم السيارة والمخلايات وقد كمموا روائحها في جوالات خيش متلابسة في الخلف" (إبراهيم، ناس من كافا، 2006).

وجرت المحاكمة العادلة الناجزة بإعدام أولئك المجرمين جزاءً بما يستحقون فكانت تلك أمة خلت لهم مساوئهم وإجرامهم الذي يعملون، ويتعلق الكاتب ببشريات الفرح القادم مع الجيل الجديد "أولئك الغلمان حتماً تعقلوا هذه الأيام وما عادوا يصدقون بما كانوا عليه يوم غادرهم حمودة والقرعان الثلاثة إلى الدار الآخرة" (إبراهيم، ناس من كافا، 2006).

وهذه الجريمة النكراء البشعة قد ترتكب في أي مجتمع تفشي فيه الجهل أو الطمع أو الفساد وغير ذلك، وجريمة قتل صاحب محلات المجوهرات بعمارة الذهب بالخرطوم قبل عدة سنوات ليست ببعيدة، فقد قتل ذلك الشاب ووُزع في قمامات متفرقة بشوارع في أحياء مختلفة بالمدينة، وتم القبض على المجرمين وإدانتهم وقضي عليهم بالقصاص. والفرق بين الحادثتين ما يزيد على العقدين من الزمان فقد كتبت القصة في 1988م.

وقد تتكرر الحوادث بين الواقع والواقع المتصور في النص الإبداعي الذي يعالج قضايا المجتمع الملحة كما رأينا.

ويختم الراوي بقوله:" تتململ امرأتي على الليل الذي يسري بنا في أقاصيص العجيبات تتمني لو تقع بوقت تغمض فيه جفنها لهناءة غفوة تنبث منه في دورات الباكر بأشاغيل المعايش وهمومها تقول لي: الحمد لله اتساوت الناس اليوم ووعت حتى أهلكم صاروا أهل علم ودين... ترا اتخلوا عن المباطنة وتركوا تعزيل الناس، وسابوا الجهل، أراها على حق وأقول لكن الرجال لا يزالون يغوون البنات ما لم يردعوا، ويقتل الرجال لأجلهن الرجال ما لم يُرهبوا" (إبراهيم، ناس من كافا، 2006).

كانت هذه هي النهاية التي ختم بها الكاتب هذه القصة، يظهر فها النداء الداخلي أو نداء الضمير الباطن، فجرد منه شخصاً يتمثل في حديث زوجته لتنطق بما كان يحلم به الكاتب من صورة مثلي للمجتمع الذي يربده، مجتمع خالي من العنصرية "تعزيل الناس" متحلي بالعدل والإحسان والمساواة بين سكان "كافا" "اتساوت الناس" وبترك النفاق الاجتماعي "المباطنة" والجهل.

ولكن الواقع لا يفارقه فيستدرك بأن الرجال فيهم الغاوون "الذين يغوون البنات" فيجب بسط هيبة الأمن وسلطة القانون وحكم الدولة لا حكم الغابة، لأن الحكمة استعمال القوة والردع والرهبة متى ما دعت إليها حاجةُ كما قال القائل: "إن أضعفكم عندي القوى حتى أخذ الحق منه" ولولا ذلك لكان القوى ظالم والضعيف مظلوم، فقد عالج النص مشكلة الجهل والمنكر والبغي بأسلوب فني بديع.

وتبدو مسألة الأمن من أكثر القضايا التي أثارتها كتابات إبراهيم إسحاق، فظل يكشف عن مدى الفوضى التي وصل إلها حال ذلك الإقليم، الذي يكتب عنه، بدأ بمقارنة أحوال تأمين المدن بخلاف القرى، كما ظل مولعاً بعوالم تلك القرى التي نُقشت في ذاكرته منذ عهود الصبا، وظل مسكوناً بها يقول: "وقد تسمع يا عثمان نطاط الحيط عندكم وهو يقع في حوشكم وأنتم آمنون في الغرفات المحكمات، وتلك وقايات لا نعرفها نحن أهل الخلاء" (إبراهيم، ناس من كافا، 2006).

فنرى أنه أجرى مقارنة سريعة بين أخطار أهل المدينة، وأخطار أهل الخلاء في الريف حيث لا يخشي أهل المدينة سوى لصوص الليل، التي غالباً ما يتم القبض على مرتكبها بخلاف أولئك الذين ينهبون الناس في وضح النهار بقوة السلاح ويلوذون بالفرار ولا يمكن اللحاق بهم؛ لأن عتادهم الحربي يفوق ما لدى الحكومة الإقليمية "الشرطة تفتقر إلى السلام الذي يقاوم هؤلاء الأشاوس فكيف تريدهم أن يلقوا بأيدبهم إلى التهلكة... ليس في رأس الجاموس كله اليوم سلاح يقاوم ما لهؤلاء..." (إبراهيم، ناس من كافا، 2006)، فقد استغل هؤلاء المجرمون هذه القوة المفرطة وفعلوا الأفاعيل، "نعم حامد ولد حمدون مضروب بشيء لا يعلمه إلا العليم صفحته اليسرى مبقورة يرشح دمه من كسور الضلوع كصبابات النخالة بارك اللهف يهما عمر ولد مستور ومجد ولد ناصح لم ينهب عقلهما فزع الرصاص المنهمر من الجهتين على اللوري فحملا ابن عمهما واندفعا به وسط الأشجار أما بقية الركاب والسائق والمساعدين فقد مرقوا من ضرب، يا رقبة أخلصي..." (إبراهيم، ناس من كافا، 2006).

وكشف الكاتب عن حجم الأضرار البالغة جراء معارك النهب المسلح المتكررة على المنطقة التي قضت على خيراتها؛ فكانت هنالك أصابات بالغة "هذا الدم يقول الحكيم يرشح من الأوعية الساربة ما بين الجلد ولحم الصدر وغضاريفه أول سيارة ذاهبة إلى المدينة سنجعل له فيها مع مرافقة وضعاً مريحاً" (إبراهيم، ناس من كافا، 2006)، وليس هنالك ملاذ آمن غير المدينة فلا حماية ولا علاج ولا استقرار، في تلك الديار الملتهبة. وكما قيل تعرف الأشياء بأضدادها، فنعمة الأمن والصحة وكافة الخدمات الضرورية للإنسان هي نعمٌ تمنن بها المدينة على أهل القرى.

وبعض أحداث النهب لا تمهل المصابين فرصةٍ لنقلهم للعلاج وإنما يقضون نحهم في الحال "أخبارهم معنا- يقصد النهابين- كل صبح وعشية يقولون إنهم في بحر الرزيقات، او كفياقنجي قتلوا بضعة وعشرين من العزل وفي الوخايم أو وادي هور ضربوا لواري النجدة المؤجرة





فقتلوا خمسة أو ستة بين سائق ومساعد عليهم رحمة الله، يسابقون الجوع بالدخن والذرة، ويسابقهم الأشاوس أولاد الأشاوس بالكلاش والقرنيد..." (إبراهيم، ناس من كافا، 2006).

وحسب الدراسات في المجال السياسي والإستراتيجي أثبتت أن سجلات الشرطة رصدت (6958) بلاغاً للنهب المسلح في السودان في الفترة (من 1978 إلى 2000م) كان نصيب إقليم دارفور منها (5325) بلاغاً، أي بنسبة 77% من جملة البلاغات التي سجلت" (مامن، 2015) وبذلك استحقت أن تعرف بأنها ظاهرة وليست حادثة جاءت عرضاً كبقية الجرائم.

ومع هذه الجرائم الكبيرة المتمثلة في السلب والنهب والقتل، وغيرها من الجرائم التي تفشت في القرية، إلا أن المدينة رفدتها بمزيد من الأوبئة، فظهرت جرائم من نوع مغاير مثل ظهور النشالين والبغاء والاحتيال... الخ، ولما تساءل الراوي عن الرجل الذي رآه "أين رأيته يا لأمين، هذا لا يصح نعم رأيته في هذه الدكة قبل ما لا يقل عن العشر سنوات زادت أو نقصت قليلا" (إبراهيم، ناس من كافا، 2006)، ولعل السؤال يجعلنا نهتم بالشخص المسؤول عنه والمفاجأة إن " الرجل لم يكن إلا نشالاً (أي لصاً)، قام بنشل أحد العمد في مناسبة ما في قرية الدكة، وكانت الجريمة نفسها أمراً مستحدثاً في القرية" (بشرى، 2012). ويستنكر الراوي الجريمة من أصلها في بادئ الأمر، لأنه ما كان يتوقع ظهور النشالين في تلك القرية الوادعة، يحلم سكانها بمجتمع مثالي خالي من الجرائم: "ليس لدينا في البلد نشالين كيف يعنى نشالين من الضواحي!" وبالفعل كان النشال من خارج القرية أتاها وافداً محملاً بمساوئ المدينة. ثم دخل السائقون مع اللواري والمساعدون الذين يعملون معهم يحملون عدوي أخرى من المدينة، وهي ممارسة الدعارة وما أن دخل اللوري القرية وخلا لسائقه الجو، حتى فكر في قضاء شهواته وملذاته" فوجد تلك البنت وكانت عينها طايرة في فتيان موقف اللواري، ذلك السائق وعدها تركت بضاعتها مع بنات تكرور عند العصر الأول، وتوجهت حسب قولها إلى المستشفي لكنها في ما علم التكارير من بعض المساعدية، عبرت تندلتي شرقاً إلى طريق جُقو جُقو، وانتظرت اللوري في ظل حبياجة تحتبك بظل القوز الرفيع دون جبال السميات، من هنالك التقطها ذلك السائق قبل المغيرب، وضعها في المقعد إلى جواره، منحدراً مجيليجة تحتبك بظل القوز الرفيع دون جبال السميات، من هنالك التقطها ذلك السائق قبل المغيرب، وضعها في المقعد إلى جواره، منحدراً مرمان يقولون اتخذها محظيته الأجد، لشهر أو لشهرين" (إبراهيم، حكايات من الحلالات، 2013).

وكانت نهايتها أن باعها ذلك السائق إلى بيوت الدعارة ولما تتبع أهلها أخبارهما، قضوا عليها وعلى السائق: "الذي سمعناه هو أن جرائد الخرطوم ظلت تتحدث عن بنت مخنوقة في بيت الخدم بعي السكة حديد في الخرطوم، والشرطة لم تجد مسؤولاً عما حصل لها" (إبراهيم، ناس من كافا، 2006). "وهذا هو صابر ولد أيوب- والد الفتاة- رأيته عام الاستقلال حزم السائق الذي لاث في عرضه ورماه في بئر حجر قدو، ثم دفع من عمره أربع عشرة سنة في سجن خير خنقا!" (إبراهيم، ناس من كافا، 2006).

وقد كشف الكاتب عن بعض جرائم الاحتيال والغش والدجل والشعوذة مثلما نرى في قصة محنة حميدة بت حمودة ولد بسوس (إبراهيم، ناس من كافا، 2006). حيث كان فخري ولد خضر العصرنجي الذي تزوج من حميدة بت حمودة، في أثناء عمله بسوق الدكة اتشاجر مع معرافي فارش في طرف السوق هناك الجماعة الغراب بقولو سمعوا فخري شتمو بأمو وأبوهو شتيمة كعبة الراجل الملعون بعدما فخرى راح منو شال أم غمودة تراب من دربو وفي المغيرب ديك الملعون تاني ما شافو زول تب وفخري قاطع بلاد الله طول وعرض يكوس فهو، وما بقدر يرجع بلا هو! لأنو شالو لهو وراح بهو "يعنى الرجولة أو الفحولة"... حينما تعبر الشارع انحرف وراء شجرة أو ركن وراقب عليه قلبك كالمرذبة – يضرب- ألا يكون قد غرف من دربك أم غمودة تراب هذه طربقة المداري المتثعلب" (إبراهيم، ناس من كافا، 2006).

أنها طريقة من طرق الاحتيال على الناس وأكل أموالهم بغير حق وقد ظهرت في الخرطوم وغيرها من المدن قبل سنوات قليلات بأن يأتي شخص محتال ويخدع الضحية بأنه سحب منه الرجولة "الفحولة" ثم يأخذ مالاً مقابل إعادتها، و مناقشة القضية بهذه الصورة الفنية تسهم في رفع الوعي حتى لا يقع في المحذور أحد، فهي كبسولة تثقيفية تستخدم عند اللزوم، ولأن إبراهيم إسحاق مبدع يرى بعينه الباصرة، ويحلم بالمدينة الفاضلة، فكانت مناقشته لقضايا الفساد والإجرام نوعاً من الإنذار المبكر وكشف الشر يساعد على اتقاءه فدرهم وقاية خير من قنطار علاج.

وهكذا ظل إبراهيم إسحاق" يصور اهتمامات أهل القرية بأحداثهم اليومية في مجتمعهم الضيق وأحاديثهم المكررة الرتيبة عن الأحداث التي تهز المجتمع ثم تبقي في ذاكرتهم إلى مسافات بعيدة من الزمن تتكرر يومياً دون ملل أو سأم، وهذا ما يعكس أن القرية دائماً مشغولة بأمر نفسها لا تفكر في أبعد من حدودها الضيقة" (الدرديري، 1976) لأنها تخشي دخول المزيد من الإشكالات التي تفتنهم فتزيدهم هماً على همومهم، وتشغلهم فوق شغلهم.

وقد قصد بإثارته لمثل هذه القضايا السياسية تنبيه المسئولين عن الأمر دون أن يخشي الملاحقة منها، خاصة تلك الحكومات التي كتب قصصه هذه أو بعضها، في عهدها، فهو يصرح بذلك: "كنا نعارض مايو ونكتب نصوصاً تدل بوضوح على معارضتنا لها، لكنها - إذا استثنينا حبس بعض المبدعين- لم تشغل نفسها بمعاكستنا أو غض الطرف عن مجهوداتنا الثقافية أو محاولة منعنا من الوصول إلى المتلقي" (إسحق، 2011)





وفي قصة "الرجل في سوق أم دفسو" (إبراهيم، ناس من كافا، 2006). نجد هذه المعارضة الصريحة لما كان يقوم به نظام مايو (وهو النظام العسكري الذي حكم السودان في الفترة من 25 مايو 1969م وحتي سقوطه في انتفاضة 6إبربل 1985)، وللكاتب رأي ضد ذلك النظام حيث كان يكتب وفق ما يمليه عليه ضميره، مستصحباً معه الواقع السوداني من خلال معايشة قوانين سبتمبر التي شرعها نظام مايو، ويظهر ذلك الموقف جلياً في قصة "الرجل في سوق أم دفسو" (إبراهيم، ناس من كافا، 2006). فذلك الرجل الشاب سمير الحلبي ود القيزانية الذي قام بنشل أحد العمد في إحدى المناسبات كان الأمر الذي يجرى في تلك الأيام أن يسلم إلى الحكومة فتقطع يده، لكن أهل كافا قرروا حكمه على طريقتهم، حيث حكم عليه بالسجن مع الأعمال الشاقة، وبعدها قُدّر له أن تاب وحسن عمله، واستثمر ما كان يقوم به داخل السجن من عمل يدر عليه دخلا مناسباً؛ فأصبح مواطناً صالحاً وعاملاً شريفاً، قدم خيراً كثيراً للبلد، يقول الراوي: "سألته بامتحان غير مقصود: يعنى أنت من أنصار درء الحدود بالشبهات يا سمير؟ فيجيب: في باكر.. وفي بعد باكر.. يمكن يا لأمين هروبي من الديم كتبو ربي على باب التوبة، وغلبني عندكم المرض بعيوبي، الحد ما يقع فهو يا خوي إلا المعاند إلا المكابر إلا البطران إلا المجاهد أو زولاً طالب الكفارة..." (إبراهيم، ناس من كافا، 2006).

ونخلص إلى أن الكاتب إبراهيم إسحاق وظف إبداعه الروائي والقصصي لمعالجة المشكلات المختلفة التي عانى منها مجتمعه، وبخاصة في ذلك الجانب السياسي الذي كان سببا في اندلاع الكارثة الإنسانية بإقليم دارفور عند بداية هذه الألفية الثالثة، وقد راح ضحيتها الآلاف من أبناء الوطن؛ فإن كتاباته تعد بمثابة الإنذار المبكر قبل اشتعال الحريق. وقد وُفق الكاتب في وصف ذلك الواقع السياسي والأمني إلى حدٍ يجعل القارئ يلقي على ذلك المجتمع نظرةً فيها شيء من الشفقة والاعتبار لما آل إليه واقع الحال. وصور الكاتب اهتمامات أهل القربة بالأحداث التي تجري حول مجتمعهم الضيق، وذلك دليل على الفراغ العريض الذي يعيشة الإنسان الريفي وبخاصة في المجال التنموي؛ بالأحداث التي تحري حول مجتمعهم الضيق، وذلك دليل على الفراغ العريض الذي يعيشة الإنسان الريفي وبخاصة في المجال الاحتيال بعيث لم يخرج تفكيره عن نطاق الذات، ولم يتشارك مع الآخرين همومهم ومشكلاتهم. كما كشف الكاتب عن ظهور بعض جرائم الاحتيال والغش والشعوذة والدجل وعمليات النشل، وعدها من الجرائم الدخيلة على مجتمع القربة؛ فهي آفات تسربت من المدينة لتنتشر في محيط القربة.

وأخيرًا كشف الكاتب عن حجم الأضرار البالغة جراء مشكلة النهب المسلح المتكررة على المنطقة؛ فإنه بحسب الدراسات في المجال السياسي والإستراتيجي أثبت أن سجلات الشرطة رصدت (6958) بلاغاً للنهب المسلح في السودان في الفترة (من 1978م إلى 2000م) كان نصيب إقليم دارفور منها (5325) بلاغاً، أي بنسبة 77% من جملة البلاغات التي سجلت، وبذلك استحقت أن تُوصف بأنها ظاهرة وليست حادثة جاءت عرضاً كبقية الجرائم، وقد قضت هذه الظاهرة على خيرات الإقليم، وروعت سكانه الآمنين، وأرتقت مضاجع القائمين على الأمر، وما زالت إلى اليوم تعد من أكبر مشاكل الإقليم الآنية التي تحتاج إلى حلول جزرية ومستعجلة.

المصادر والمراجع:

ابراهيم ادم إسحق. (2011). معجم اللهجة العامية الدارفورية. الخرطوم: هيئة الخرطوم للصحافة والنشر. إبراهيم إسحق إبراهيم. (2013). حكايات من الحلالات. الخرطوم: هيئة الخرطوم للصحافة والنشر.

إبراهيم إسحق إبراهيم. (2011). عرضحالات كباشية. الخرطوم: هيئة الخرطوم للصحافة والنشر.

إبراهيم إسحق إبراهيم. (2006). ناس من كافا. أمدرمان: مركز عبدالكريم ميرغني.

إبراهيم سليمان. (2019). درفون. الفاهرة: دار أوراق للنشر.

أحمد عبدالله ادم. (1998). قبائل السودان. الخرطوم: مطابع السودان للعملة.

الهادي راضي. (29 أغسطس, 2008). إفادات كاتب الإنشاء إبراهيم إسحق. جريدة الوطن ، صفحة 14.

بابكر الأمين الدرديري. (1976). الرواية السودانبة الحديثة. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم.

سيد حامد النساج. (1968). تطور فن القصة القصيرة في مصر. القاهرة: دار الكتاب العربي.

مجد الربيع مجد صالح. (1 مارس, 2005). منبر الصحافة. جريدة الصحافة ، صفحة 12.

مجد المهدي بشرى. (2012). الرواية السودانية في 60 عاما. الخرطوم: الدار السودانية للكتب. موسى ديدان الحر مامن. (2015). أنواع النزاع في دارفور. الخرطوم: مطابع السودان للعملة.

ياسين الأيوبي. (1984). المذاهب الادبية. بيروت: دار العلم للملايين.





النظام العالمي بعد جائحة كورونا (رؤية استشرافية) النظام العالمي بعد جائحة كورونا (رؤية استشرافية)

كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية

في ضوء التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى والمتسارعة التي أحدثها وباء كورونا، نرى ان النظام العالمي وصل الى مرحلة جديدة من التغيير، في خضم تصاعد صراع القوى الكبرى على قيادة العالم، وانشغال تلك القوى بنفسها وانغلاقها، إلى حد كبير، نحو الداخل، وهو ما يشكل خطورة على العلاقات في هذا النظام وهذا ما اكد عليه الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش: "لم تكن العلاقة بين القوى الكبرى على هذا القدر من الاختلال، إما أن ننضم [معًا] ... أو يمكن هزيمتنا ".هذه المتغيرات توفر فرصة نادرة لصياغة نظام عالمي جديد أكثر عدلا من الناحية الاقتصادية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: النظام العالمي، جائحة كورونا، القوى الكبرى، الصين، الولايات

المتحدة





The world order after the Corona pandemic (forward vision)

Prof.Nawar Jaleel Hashim

College of Political Science, Al-Mustansiriyah University

In light of the major and rapid social and economic changes brought about by the Corona epidemic, we see that the global system has reached a new stage of change, in the midst of the escalation of the struggle of the major powers to lead the world, and the preoccupation of these forces with themselves and their closing, to a large extent, inward, which constitutes a danger On relations in this system, as emphasized by UN Secretary-General António Guterres: "The relationship between the great powers has never been so dysfunctional, we either join [together] ... or we can be defeated." These variables provide a rare opportunity to formulate A new world order is more just economically and politically.

Keywords: global order, Corona pandemic, major powers, China, United States





النظام العالمي بعد جائحة كورونا (رؤية استشرافية)

ا.د نوار جليل هاشم \ كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

المقدمة:

«لقد تغير العالم... وأن غدا لن يشبه اليوم»، هذا ما قاله الرئيس الفرنسى ماكرون، بعد انتشار المخيف لجائحة كورونا عام 2020، مكرراً ما قاله الرئيس الصينى شي جين بينغ قبله بأيام؛ في حين ان مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق هنرى كيسنجر، يرى بأن «فيروس كورونا سيغير النظام العالمي إلى الأبد». هذه الكلمات، والتي صدرت عن قادة ومفكرين من شرق العالم وغربه ووسطه، تبين بوضوح أن التغيير القادم سيكون هائلاً وغير محدود؛ وأن عالم ما بعد كورونا لن يكون كسابقه. لذا، سنحاول في هذه الدراسة استشراف سمات عالم ما بعد كورونا، حتى نتمكن من صياغة سياسات مناسبة للتعامل مع هذا المستقبل المجهول. ولكي تكون عملية الاستشراف تلك علمية ومنهجية، سنحاول في هذه الدراسة التعرف على الانعكاسات السياسية والاقتصادية الرئيسية لوباء كورونا على مستقبل النظام العالمي، وهنا تكمن أهمية الموضوع.

لذا فان إشكالية الدراسة تتمحور حول السؤال التالي: هل ان جائحة كورونا ستغير النظام العالمي، في ضوء الأحداث، التي جرت خلال مرحلة بدء انتشار الوباء وصولاً الى ذروته، لتشمل مختلف الأبعاد (السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية). وعليه، جاءت الفرضية للإجابة على هذا السؤال، "اذ انه وفي خضم الاحداث التي جرت اثناء الجائحة تشير الوقائع الى ان هناك نظاماً عالمياً جديداً قد يتشكل في المستقبل القريب".





هيكلية البحث تكونت من ثلاثة مشاهد مستقبلية وهي رؤية استشرافية وفق ما يراه الباحث وبطبيعة الحال هي ليست على سبيل الحصر ، الأول يفترض ان بقاء الحال على ما هو عليه في النظام العالمي، اما الثاني فقد خصص لموضوع العصر الجيوسياسي الجديد والقطبية الثنائية بين الولايات المتحدة الامربكية والصين، اما الثالث فكان لدراسة موضوع التعاون الجديد في النظام العالمي.

المشهد الأول: بقاء الحال على ما هو عليه

تحت عنوان جائحة كورونا ستغير النظام العالمي إلى الأبد، كتب كيسنجر عمّا سمّاه نظام ما بعد كورونا (على طريقة ما بعد الحداثة)، وأنه لا بد من الاستعداد لهذا النظام الجديد. وحملت مقالة كيسنجر إشارات عديدة، وتنبؤات ونصائح إلى الإدارة الأميركية القائمة لتفادي الوضع الراهن، ولتأكيد مكانة أميركا والنظام الذي أسسته، ويشير كيسنجر إلى بروز القومية أساساً لمعالجة الجائحة، فكل دولة أغلقت حدودها وانكفأت على ذاتها لمعالجة المصابين ووقف انتشار الجائحة، في غياب واضح للتنسيق والتضامن، ولكنه ذهب أيضاً إلى أنه لا بد من جهود واضحة للحفاظ على قيم التنوير والديمقراطية 83.

لا يجد هذا السيناريو سوى القليل من الدعم، اذ إنه يبرز العلاقة بين 19-COVID وزوال النظام العالمي الحالي، كما يقول ريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجية، "... ليست كل أزمة هي نقطة تحول" وكما يشير جوزيف ناي، "لا تؤدي الأسباب الكبيرة بالضرورة إلى تأثيرات كبيرة". لكن في الوقت الذي يتوقع كلاهما نظامًا عالميًا أقل ليبرالية، فإن أزمة فيروس كورونا المستجد 19-COVID لن توضع النهاية الفورية له.

في هذا السيناريو، ستبقى الولايات المتحدة الامريكية على قمة الهرم في النظام العالمي، بسبب استخدام قوتها الناعمة والصلبة وعلى المدى الطويل⁸⁴. فقد شهدت الولايات المتحدة فجر النظام الدولي الحالي، لقد صاغوها بطريقة يمكن أن تعزز مصالحهم في أعقاب أي خلل اقتصادي وسياسي واستراتيجي. في الوقت نفسه فإن النظام الرأسمالي الليبرالي يمر بحالة من التدهور الحاد، لكن من السابق لأوانه القول، إنه سيتم التخلي عنه بالكامل. وفي حديثه عن دور الولايات المتحدة الامريكية في النظام العالمي الجديد، قال هنري كيسنجر: "لا يمكن أن يحدث [النظام العالمي الجديد] بدون مشاركة الولايات المتحدة، لأننا أهم عنصر منفرد. نعم، سيكون هناك نظام عالمي جديد، وسوف يجبر الولايات المتحدة على تغيير تصوراتها"⁸⁵.

اذاً يتعلق أحد أبرز جوانب الجدل حول عالم ما بعد الوباء بمقولة التراجع الأميركي وصعود الصين كقوة قائدة لنظام عالمي جديد، وخلال العقد القادم، قد يصبح هذا المشهد أكثر وضوحًا؛ حيث ستجد الولايات المتحدة في الصين منافسًا اقتصاديًّا يصعب كسره، وفي روسيا منافسًا عسكريًّا وسياسيًّا، ولو بصورة محدودة، وفي عدد من القوى الأصغر منافسًا إقليميًّا أكثر استقلالًا في قراره. ولكن ما يجب ألا يُغفل عنه، أن الولايات المتحددة الامريكية تتمتع بعناصر قوة متعددة وفريدة، ستساعدها في الحفاظ على موقع الدولة الأبرز والأكثر تأثيرًا بين عدد من المنافسين، ربما لأكثر من عقد مقبل من الزمن.

المشهد الثاني: العصر الجيوسياسي الجديد والقطبية الثنائية بين الولايات المتحدة الامرىكية والصين

يفترض هذا السيناربو تدهورًا مستمرًا ودراماتيكيًا في النظام العالمي، اذ ان هناك عنصران لهذا التدهور:

الأول: انهيار عام في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، وعلى الرغم من أنه لم يصل إلى حد الحرب والمواجهة المباشرة، إلا أنه يظل السيناريو الأسوأ مع عدم وجود استراتيجية خروج واضحة.

الثاني: اتجاه مصاحب نحو الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية وإضفاء الطابع الإقليمي المتزايد على النظام العالمي المبني حول حرب باردة ثنائية القطب بين كل من الولايات المتحدة الامربكية والصين.

⁸⁶ ما بعد وباء كوفيد 19: أي عالم يمكن توقعه؟ تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، 13 ابريل/ نيسان 2020، https://studies.aljazeera.net/ar/article/4644



⁸³ تقادم الخطيب، عالم ما بعد كورونا.. اقتصادياً، 19 ابريل 2020، موقع العربي الجديد، https://cutt.ly/hRpoV7z

⁸⁴ Three scenarios for world order after COVID-19: Can multilateral cooperation be saved? Posted on 23 Jun 2020.Richard Higgott DOC RESEARCH INSTITUTE

Post Covid-19: New World Order, Humais Sheikh ,July 2021, STRAFASIA strategic foresight for Asia ,p6.https://strafasia.com/



يتوقع هذا المشهد، أن ينعكس نظام ما بعد الجائحة في انهيار اقتصادي كبير مثل ثلاثينيات القرن الماضي، وظهور مجالات جديدة من النفوذ الجيوسياسي، كما سيصاحها تنامي عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وصعود الاستبداد السياسي الشعبوي، في عالم تتراجع فيه مسائل مثل (العدالة الاجتماعية، الحربات الأساسية، وزبادة عدم الاستقرار البيئ).

أولاً: الانهيار الاقتصادي

يشير تقرير الأمم المتحدة الصادر نهاية اذار/ مارس 2020، بعنوان «المسؤولية المشتركة، التضامن العالمي: لمواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لـCOVID. 19»، أن جائحة كورونا سيكون لها آثاراً هائلة وطويلة المدى على الاقتصاد العالمي واقتصاد الدول على السواء. وقد انتهى صندوق النقد الدولي من إعادة تقييمه للنمو المتوقع لعامي 2020 و2021، مؤكداً بأن العالم قد دخل مرحلة كساد أسوء من تلك التي شهدها عام 2009. وفي السياق نفسه، يوضح تقرير لصحيفة نيويورك تايمز، بتاريخ 16 اذار/ مارس 2020، بعنوان «هكذا سوف يدمر كورونا الاقتصاد»، أن جائحة فيروس كورونا يهدد بإحداث مضاعفات حادة في الاقتصاد العالمي المريض والمثقل بالديون. ويؤكد التقرير أنه كلما طالت مدة الجائحة، كلما زاد احتمال حدوث أزمة مالية أخطر بكثير، من تلك التي شهدها العالم عام 2008.

وعليه، قدر صندوق النقد الدولي (IMF) انكماشًا بنسبة 3.5% من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام 2020، وهو الركود العالمي الأعمق منذ الحرب العالمية الثانية. نتيجة لذلك، يمكن أن يدفع 19-COVID ما يصل إلى 34 مليون شخص إلى الفقر المدقع في إفريقيا، مما يمحو ما لا يقل عن خمس سنوات من التقدم في مكافحة الفقر. كذلك، تتوقع منظمة التجارة العالمية (WTO) انخفاضًا بنسبة 9.2% في حجم التجارة العالمية في عام 2020. وبينما شهدت التجارة في السلع انتعاشًا سربعًا، فإن التجارة في الخدمات ما زالت متباطئة 88. وعليه، وفيما يتعلق بصادرات الخدمات، ففي الوقت الذي كانت مستوباتها تتصاعد في السنوات الأخيرة، ولا سيما تماشياً مع انتقال الإنتاج عبر الحدود الوطنية، من المتوقع، حدوث انخفاض كبير في تدفقات الخدمات، نتيجة لتأثيرات الجائحة على قطاع السياحة العالمي، وستشهد اقتصادات دول عدة، تمتلك قطاع خدمات كبير وتركيز كبير على السياحة مثل إسبانيا، تأثيرًا كبيرًا من الوباء نتيجة انخفاض عدد الزوار الها89.

ومن المرجح ان تدفع اثار الجائحة ما بين 119 - 124 مليون شخص إلى الفقر المدقع في عام 2020، وهو ما يمثل أول زيادة في الفقر المدقع منذ عام 1998، و يوضح الشكل (1) أن معظم الفقراء الجدد عند خط الفقر المدقع، وكذلك عند خطوط الفقر الأعلى، يعيشون في جنوب آسيا.

الشكل (1) توزيع الفقراء في مناطق العالم بعد جائحة كورونا



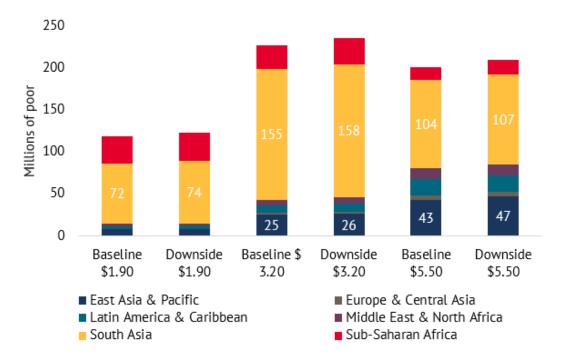
_

عنتر عبدالعال بوقرين، عالم ما بعد كورونا... رؤية استشرافية، موقع الشروق، 24 نيسان/ ابريل ⁸⁷2020 https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=24042020&id=4967370c-2b1e-4a03-87a2-ec3676e96904

⁸⁸ Global Trends in 2021: How COVID-19 is Transforming International Development Mikaela Gavas and Samuel Pleeck, center for global development, march 2021, p1-2.

⁸⁹ The end of globalization? A reflection on the effects of the COVID-19 crisis using the Elcano Global, Presence Index Iliana Olivié & Manuel Gracia. ARI 60/2020 (English version) - 4/5/2020http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano_en





Global Trends in 2021: How COVID-19 is Transforming International Development المصدر: Mikaela Gavas and Samuel Pleeck, center for global development, march 2021,p5

المؤكد هنا، انه بخلاف أزمات (1929، 1987، 1998، و2009)، التي شهدها العالم، أن تدهور الاقتصاد العالمي هذه المرة لم يولد في منطقة معينة من العالم، ولا بفعل عامل اقتصادي/مالي محدد. بل ان التدهور، هذه المرة، عالمي الطابع، يطول الاقتصادات الكبرى كافة (المتوسطة والصغيرة). وطالما أن أحدًا لا يمكنه توقع مسيرة الوباء، وأثره على كل دولة على حدة، ولا كيفية محاصرته، فإن وقع الوباء الاقتصادي لا يزال محل جدل. كما ان هناك رأي يذهب بإن دولًا، مثل الصين، نجحت في محاصرة الوباء بصورة مبكرة، وهي في طريقها لاستعادة معدلات الإنتاج السابقة على انتشار الوباء؛ ودولًا، مثل السويد ودول نصف الكرة الجنوبي، التي تجنبت الإغلاق الكلي أو الجزئي؛ ستكون أقل تأثرًا بالأزمة الاقتصادية. ولكن الأرجح أن هذه الحسابات ليست دقيقة بشكل او باخر .

ثانياً: تنامى الشعبوية (قومية متصاعدة وأقلمه تجارية)

هذا الوباء، إذن، يمثل بالتأكيد أزمة عالمية الطابع، لن تستثني اقليماً او دولةً او مجتمعًا. ولكنه، وبينما ترتفع الأصوات، التي تنادي بأن البشرية في هذه الأزمة معًا، وأن الوباء يتعامل مع المجتمعات الإنسانية بدون تفضيل أحدها على الآخر، يبدو الواقع مختلفًا إلى حد كبير. الحقيقة، أن الاحداث التي جرت بفعل الوباء شهدت ارتفاعاً في مستويات الأنانية والانكفاء القومي في أكثر تجلياته انغلاقًا، اذ ان أغلب دول العالم المنتجة للأدوات والمواد الصحية والطبية، بما في ذلك الولايات المتحدة الامريكية، أحد أكبر المنتجين، أوقفت الصادرات بدون تصربح حكومي، وفي حالات اخرى، قامت دولة ما بالسيطرة على شحنات من هذه المواد كانت في طريقها إلى دولة أخرى، وباستثناء بعض المساعدات التي منحها كل من الصين وتركيا وقطر ودول قليلة لعدد من الدول الأخرى، ليس هناك دليل عملي وواضح على قيام الدول الثرية بتقديم معونات ضرورية وعاجلة للدول الفقيرة، سيما ضمن المرحلة الأولى لانتشار الوباء. وحتى ضمن الاتحاد الأوروبي، المنظمة الإقليمية الأكثر فعالية ورفاهًا في العالم، شكت الدول الأكثر تأثرًا بالوباء، مثل إيطاليا وإسبانيا، من غياب وشائج التضامن بين دول الاتحاد، بينما تتصاعد الانتقادات من دول الشمال الأوروبي لشركائها في الجنوب، لضعف بنية الأخيرة المالية وتزايد المؤشرات على عجزها عن مواجهة الأثار اقتصادية للماء. وقاد اللهاء الهاء الهاء الهاء الأفراء الفاعاء التضامن المراء المؤسرات على عجزها عن مواجهة الأثار القتصادية للماء الأفراء الماء الماء الأفراء اللهاء والماء القاماء الأماء الماء الماء الأماء الألهاء والماء الماء الألهاء والماء الماء الماء

وبالرغم من الاتصالات والمشاورات التي اقيمت بين قادة الدول الكبرى، بما في ذلك الاجتماع عن بُعد لقادة دول مجموعة العشرين، إلا أن الواضح، ان مكافحة الوباء تجري على أساس قومى، وأن ليس ثمة أي مستوى من التنسيق الدولى، لا فيما يتعلق بالتعرف على العلاج



⁹⁰ ما بعد وباء كوفيد 19: مصدر سبق ذكره.

⁹¹ المصدر نفسه.



الأفضل للمرض، او تطوير لقاح فعال ضد فيروس كوفيد-19، أو حتى التوافق حول جملة الإجراءات الاقتصادية التي لابد أن تُتخذ على مستوى دولي لاحتواء العواقب المتوقعة للوباء. ومن المتوقع، بعد انحسار الوباء، أن تلجأ الدول إلى التوكيد على خيارات الاكتفاء الذاتي في الحاجات الضرورية للأمم، وأن تنحسر بالتالي مقولات الاعتماد المتبادل، وعلى هذا الأساس، فان ما يصنعه الوباء هو التوكيد على اتجاه "عودة الدولة" إلى مسرح العلاقات الدولية، الذي انطلق بصورة حثيثة منذ عقد على الأقل⁹².

وعليه فان القومية المتصاعدة، هي قضية أخرى طغت على الساحة الدولية، اذ إن تخزين المواد الغذائية وتقييد الهجرة وشعارات "نحن أولاً"، ما هي الا دليل واضح على عودة القومية، فكل دولة تربد أن تحافظ على مصالحها وهي الأولوبة الحاكمة لها⁹³.

لذلك، يفترض الاستراتيجيون الأمنيون أن 19-COVID سيوفر فرصة للاضطراب الجغرافي الاستراتيجي والجيوسياسي، كما يقترح المحللون الغربيون أن ذلك لن يشجع الصين فحسب، بل سيشجع أيضًا سلوكًا غير تعاوني أكبر من جانب الدول القوية الأخرى، والتي يمكن ان تدفعها لاتخاذ عدد من الإجراءات، منها:

1- تصبح انعزالية بشكل متزايد.

2- فرض ضوابط على الأجانب والهجرة.

3- تعزيز أنظمة المراقبة الرقمية لمواصلة مراقبة الناس وتحركاتهم، بمجرد انتهاء أسوأ عناصر الوباء⁹⁴.

ثالثاً: نهاية العولمة

مع الانتشار المبكر للوباء، انطلقت التوقعات بنهاية العولمة، واتخذت اغلب دول العالم إجراءات صارمة بإغلاق حدودها، ووضعت قيودًا متزايدة على حركة البشر والبضائع، وسنَّت تشريعات مقيدة للعربات، كما تبنَّت سياسات مختلفة لمواجهة الوباء، وتبادلت الاتهامات حول المسؤولية عن ظهور الفيروس أو انتشاره. وأصبح (الفيروس) وحده من بات يتمتع بحرية الحركة الكاملة وتجاوز الحدود والقوانين والأنظمة. وهنا وإن كان من الصحيح التوقع، كما هي تجارب الأزمات الكبرى من قبل، بأن نهاية الوباء أو انحساره، لن تعني بالضرورة نهاية الإجراءات الطارئة كافة التي فرضها، فلابد أن المعالم يشهد الآن بالفعل نهاية يوتوبيا العولمة والوعود التي بشرت بها. بيد أن المشكلة في جدل العولمة، أنه لا يفرّق بين مستويين أساسيين: الأول: يتعلق بالأدوات والوسائل التي عملت، ولم تزل تعمل، على تسارع معدلات النقل والاتصال والحركة، سواء للبشر، او للمعاملات، أو للنصوص والفنون. والثاني: يتعلق بفكرة هيمنة تصور واحد للعالم على المجتمعات البشرية كافة، بغضّ النظر عن الموارث والقيم والمعتقدات الخاصة بكل جماعة أو أمة ⁰⁵.

ومع ذلك، قبل أن تتوقَّع كثير من الدول موجة هجرة سريعة، من المُرجَّح لها، أن تُجري أولاً مراجعة جادة لإمداداتها الغذائية والطبية، وربما تدشِّن نوعاً من التخزين، أو "تأميم الطعام" الذي طبَّقَته روسيا بتقييد صادراتها من الحبوب، والذي نفَّذته فيتنام أيضاً بالحدِّ من تصدير انتاجها من الأرز المجلى⁹⁶.

لذلك يتوقع العديد من المفكرين والباحثين في شؤون العلاقات الدولية أن موجة من تراجع العولمة أو القومية ستتبع COVID-19 الشامل. كما انه ووفقًا لاستطلاع أجرته واحدة من اهم الشركات العالمية المختصة بأبحاث السوق، وهي شركة YouGov البريطانية مؤخرًا، والذي يذهب بان 43٪ من المشاركين من ثماني دول أوروبية والولايات المتحدة الامريكية، بأنه يجب الحد من العولمة 97٪.

كما تشير العديد من الدراسات والمقالات المنشورة في المجلات العالمية إلى أن أزمة كورونا لم تثبت فشل العولمة فحسب، بل أثبتت مدى هشاشتها وزيف الكثير من الحجج التي سيقت لتبريرها. فمع بداية ظهور الوباء، سارعت جميع الدول التي روجت للعولمة، واستفادت منها

⁹⁷ P A P E R S ERI ES Challenges of Global Governance Amid the COVID-19 Pandemic ,2020 by the Council on Foreign Relations, Inc. All rights reserved., may 2020.p13.



_

⁹² المصدر نفسه.

Post Covid-19: New World Order, op cit. 93

Three scenarios for world order after COVID-19: op cit. 94

⁹⁵ ما بعد وباء كوفيد 19: مصدر سبق ذكره.

⁹⁶ الأقلمة هي العولمة الجديدة: 6 تنبؤات بنظام عالمي لما بعد الكورونا، عربي بوست، ترجمة هيئة التحرير، 18/04/2020، https://cutt.lv/zRlvWte



اقتصاديا واستراتيجيا، إلى الانغلاق إلى الداخل والحد من السفر وإغلاق حدودها، وتخزين الإمدادات الطبية. وفي الإطار نفسه، فقد أكد مقال نشر في مجلة «Foreign Affairs» الأمريكية، بأن «كورونا يقتل العولمة التي نعرفها» وأن هذا الوباء يعد هدية للقوميين؛ متوقعاً أن يكون له آثار طوبلة المدى على حربة حركة الأفراد والبضائع.

من ناحية اخرى، ترى بعض التقارير المهمة، أنه بينما كانت العولمة تخدم أنظمة رأسمالية دولية على حساب الفقراء في العالم الثالث، فإن كورونا قد تخطى تلك الفوارق الطبقية وأوجد ما يمكن تسميته بداشتراكية المرض»؛ بحيث أصبح كل من الفقير والغني على حد سواء معرضين بنفس الدرجة لهذا الوباء، الذي أصبح عابراً للطبقات الاجتماعية بكل درجاتها وتصنيفاتها، وهذا الوضع قد جعل الجميع متساويين، من حيث العجز، أمام مواجهة هذا الوباء .

رابعاً: العلاقات الامربكية – الصينية

تعد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في الوقت الحالي أساس النقاش حول مستقبل النظام العالمي، وفي هذا الشأن فقد قال الكثير من المراقبين، بانه ومنذ الحرب التجارية التي شنها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، فإن حربًا باردة جديدة بدأت بين واشنطن وبكين. ويبدو أن بدء إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن فترته الرئاسية بنوع من التصعيد، يدعم هذا الادعاء ويؤكده، اذ أدت الحرب الكلامية بين الدبلوماسيين الأمريكان والصينيين في اجتماع عقد بتاريخ 18 اذار/ مارس 2020 في ألاسكا، إلى اتفاق المزيد من الناس على أن الحرب الباردة بين هاتين القوتين العظميين أمر لا مفر منه.

غير أن آخرين يختلفون مع ذلك الرأي، مشيرين إلى أن حربًا باردة شاملة (على غرار ما حدث بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي السابق) لا يمكن أن تحدث ببساطة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين. لثلاثة أسباب رئيسة: أولاً، لا يوجد صراع أيديولوجي بين الطرفين في الوقت الحالي للفوز بأطراف ثالثة، اذ لا يمكن تقسيم عالم اليوم (المعولم) إلى كتلتين اقتصاديتين منفصلتين ثانيا. اما الثالث هي أن الولايات المتحدة والصين لا تقودان تحالفات متنافسة تشارك في حروب بالوكالة - مثل كوريا وفيتنام 99.

إن عدم الاستقرار الاقتصادي الذي ظهر بعد هذا الوباء يضع القوى العظمى (الولايات المتحدة الامريكية والصين) على شفا صراع على السلطة يمكن ان يقود العالم نحو نظام عالمي جديد، اذ استخدمت القوى العظمى النظام العالمي الرأسمالي لتأمين ومتابعة مصالحها، وإن زوال الرأسمالية ليس واضحاً في المستقبل القريب. اذ سيكون هناك تحول من الرأسمالية الليبرالية إلى الرأسمالية الليبرالية الجديدة الرقمية، وعليه تُعد الديناميكيات المتغيرة والتحول العالمي تلميحًا إلى أن شيئًا جديدًا على وشك الظهور، كما في التطورات الحاصلة في شكل الرقمنة الساحقة بعد 19-Covid والنزاع الحدودي الصيني الهندي ، وأعمال الشغب ضد العنصرية في الولايات المتحدة الامريكية، وما إلى ذلك، تعد مؤشرات واضحة وصريحة على تحول سياسي واقتصادي عالمي.

فالنظام الليبرالي القديم الذي صممته الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها الغربيون لتجنب أي نوع من الصراع في المستقبل، والذي كان يتألف بشكل اساس من الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وحلف شمال الأطلسي والبنك الدولي، فشل لاسباب عدة، في مقدمتها، أن الولايات المتحدة تلاعبت به للحفاظ على مصالحها الخاصة، كما أثرت الصين، باستراتيجياتها الجديدة، على العديد من الدول النامية والمتقدمة في العالم، وذلك في إطار العمل ضمن نموذج (سياسي - اقتصادي) لاكتساب القوة، مع التركيز على مسألة التعاون الاقتصادي مع مختلف دول العالم، وفي خضم أزمة الوباء الحالية، فقد ابدت الصين استعدادها لتقديم الدعم والمساعدة لأي دولة بحاجة الها لمحاربة الوباء.

واستناداً على ما سبق، فيبدو أن الكثير من الخبراء والمهتمين يتفقون على أن الاستجابة غير الكافية متعددة الأطراف للوباء، لا سيما استجابة مجلس الأمن الدولي ومجموعة العشرين ومجموعة السبع، وحتى منظمة الصحة العالمية، هي نتيجة للديناميكيات الحالية بين القوى الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة الامريكية والصين، اللتان استغلتا بالفعل الأزمة الصحية لخلق ولاءات والانخراط في ألعاب القوة، والتي أخرت وخففت المبادرات من أجل استجابة عالمية منسقة، بعد أن انغمست بالفعل في تنافس جيوسياسي وأيديولوجي متزايد وحرب تجارية محتدمة. وكما يذهب ستيوارت باتريك من مجلس العلاقات الخارجية الامريكي والذي يقول، "لقد أظهر الوباء أن المؤسسات وحدها

¹⁰⁰ Post Covid-19: New World Order, op cit.





عالم ما بعد كورونا... رؤية استشر افية، مصدر سبق ذكره. 89

⁹⁹ ما بعد وباء كوفيد 19: مصدر سبق ذكره.



ليست كافية، بل يجب أن تكون هناك إرادة وثقة". اذ يعد فيروس كورونا بمثابة دعوة للاستيقاظ لحقيقة أن التنافس بين الولايات المتحدة الامربكية والصين، بدون تخفيف، يمكن أن يعيق التعددية بشدة 101.

أن السنوات الأخيرة أثبتت فشل السياسة الخارجية الأمريكية، ويعزوا مؤسس مؤسسة زيهان الجيوسياسية "بيتر زيهان"، ذلك في كتابه المعنون (أمم متفرقة: التكالب على القوة في عالم غير محكوم)، يعزوا ذلك لتركيزها على تطوير أدواتها العسكرية بشكل أكبر من أدواتها الدبلوماسية ومساعداتها الاقتصادية التي تقدمها للدول، وذلك منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، وهو الأمر الذي جعل سياستها الخارجية ضعيفة مقارنة بدول أخرى. ويُشير "زيهان" في كتابه إلى ملامح الاضطراب في النظام الدولي، حيث يرى أن التحالفات لن تستمر بدون مجابهة تهديدات متنوعة، فمع اضطراب النظام الدولي لن تكون الدول الكبرى قادرة على الاستمرارية في الحفاظ على أمنها الغذائي، والصحي، والمجتمعي، والمائي، والسياسي، حيث إن المهدّدات القادمة لن تتعلق باستعمال السلاح أو الاستعمار من قبل قوى كبرى، وإنما هي مهددات غير تقليدية بحاجة لتفكير غير نمطي في مواجهتها.

ويوضح "زيهان" في كتابه أنواع المهدِّدات غير التقليدية التي تشمل التغيّرات المناخية، وما ستسببه من فيضانات وجفاف يؤثر على الأمن المائي ويوضح "زيهان" في كتابه أنواع المهدِّدات غير التقليدية التي تشمل التغيّرات المناخية، وفول نجم القوى الكبرى، ويشير "زيهان" كذلك إلى الأمراض الوبائية الكفيلة بتغيير منظومة الأمن العالمي؛ لقدرتها على التأثير في الثقافات الشعبية، كزيادة حدة العنصرية والعنف تجاه فئات معينة، أو زيادة التباعد الاجتماعي، والقضاء على بعض العادات، فضلًا عن قدرتها على إضعاف المنظومة التعليمية وتدمير البنى التحتية داخل الدول. ويوضح بأن التعافي من آثار الأمراض الوبائية أمر ممكن، إلا أنه يتطلب فترات زمنية طويلة نسبيًّا.

لذا ستكون السمة الميزة لنظام ما بعد 19-COVID منافسة شديدة بين الولايات المتحدة والصين، وباعتبارهما، وفقاً لمقومات القوة، أقوى دولتين في النظام الدولي، فإن كل منهما ملزمة بإلقاء نظرة حذرة على الأخرى، وذلك ببساطة، لأن كل منهما لديها أعظم القدرة على تهديد المصالح الجوهرية للطرف الآخر، وعليه ستكون الدولتان متنافستين ؛اذ إن الاختلافات الواضحة بين الديمقراطية الليبرالية في الولايات المتحدة الامريكية من جهة، ودولة الحزب الواحد في الصين من جهة أخرى، ستوفر وقوداً للصقور في كلا البلدين وتزيد من الشكوك أكثر. وزادةً على ذلك، فإن أهدافهم الاستراتيجية الأوسع متناقضة، تماشياً مع التزامها الطويل الأمد بالحفاظ على توازن تقريبي للقوى في أوراسيا، ستحاول الولايات المتحدة الامريكية المريكية المريكية المريكية المريكية المريكية وسنغافورة وأستراليا وعدد من القوى الآسيوية الأخرى، من جانبهم، للحفاظ على علاقات أمنية وثيقة مع اليابان والهند وكوريا الجنوبية وسنغافورة وأستراليا وعدد من القوى الآسيوية الأخرى، من جانبهم، سيشعر قادة الصين، وبلا شك، بمزيد من الراحة والأمان إذا لم يكن لخصمهم الرئيس قوات عسكرية قوية منتشرة بالقرب من الأراضي الصينية، ولم يحافظوا كذلك على تحالفات وثيقة مع بعض أقرب جيران الصين.

ووفقًا لما سبق، ستحاول الحكومة الصينية تقويض علاقات الولايات المتحدة مع شركائها الآسيويين وتقليص دور الولايات المتحدة في المنطقة، تمامًا كما دفعت الاخيرة القوى الأوروبية للخروج من نصف الكرة الغربي في نهاية القرن التاسع عشر، وستكون النتيجة زيادة مكثفة بشكل متزايد، للتنافس على السلطة والنفوذ والأمن، مما سيضع قيودًا كبيرة على نطاق وعمق التعاون العالمي. كما أوضح جون ميرشايمر ذلك بالتفصيل، وسيكون النظام العالمي أساسًا "واقعيًا" في طبيعته، محددًا في المقام الأول من خلال التنافس المستمر إلى حد ما على السلطة 103.

المشهد الثالث: التعاون

إذا ما أرادت الدول احتواء الأوبئة في المستقبل، ينبغي بالأساس أن يكون تطوير استجابات السياسة الصحية المناسبة دوليًا وليس محليًا، اذ لا يمكن للحكومات حماية مواطنها إلا من خلال التخلي عن الخطاب والممارسات القومية وتبني تعاون دولي أكثر قوة، وستكون البداية في إصلاح تلك المؤسسات الدولية القائمة ذات صلة، وعليه ينبغي أن يكون المستقبل العالمي مستقبلًا مشتركًا، ولن تتم معالجة المشاكل العالمية، مثل الأوبئة وآثار تدهور المناخ، إلا من خلال تعزيز التعاون العالمي.

¹⁰³ INSTITUTE FOR SECURITY POLICY (ISP), THE GLOBAL ORDER AFTER COVID-19, WORKING PAPER by Stephen M. WALT Harvard Kennedy School VIENNA 2020, p16



Elena Lazarou, BRIEFING EPRS Ideas Paper Towards a more resilient EU EPRS, European Parliamentary Research Service, September 2020, The future of multilateralism and strategic partnerships, p3.

¹⁰² بيتر زيهان، اضطرابات قادمة: مستقبل تحولات القوة في ظل فوضى النظام الدولي، 22 يونيو، 2020

المستقبل للأبحاث والدر اسات المتقدمة، https://futureuae.com/ar/Tag/Index/2083/



فالنظام العالمي المستقبلي سيحتاج ولمرحلة ما بعد الوباء إلى التكيف مع التنوع "الحضاري". اذ لا يتوافق هذا النظام الدولي مع الهيمنة الأمربكية ولا يمكن للولايات المتحدة وحدها أن تضمن أي نظام مستقبلي. اذ ان النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين أكثر تعقيدًا وهجينًا مما كان عليه في القرن الماضي. وعليه تحتاج الصين والقوى الأخرى مثل روسيا والهند وغيرهما إلى تعلم عادة التعاون الحقيقي ، بدلاً من الإيماءات الرمزية والخطابية. في الوقت نفسه ، تحتاج الولايات المتحدة إلى التعاون مع القوى الاخرى. اذ حتى هنري كيسنجر ، الواقعي المثالي للقوة ، يدرك ذلك. لا بلد ، كما يقول ، "... ولا حتى الولايات المتحدة ، يمكنها من خلال جهد وطني بحت التغلب على الفيروس. يجب أن تقترن ضرورات اللحظة في نهاية المطاف برؤية وبرنامج تعاوني عالمي ¹⁰⁴ .

وعليه تعمل الولايات المتحدة مع حلفائها والدول الأخرى ذات التفكير المماثل، لقيادة الانتعاش وتجديد النظام العالمي القائم على القواعد. فقد طرحت القوى الأخرى فكرة عالمية الاستجابة للوباء وتسهيل الانتعاش الاقتصادي و اصلاح نظام بربتون وودز. تحقيق هذا السيناربو يعتمد على تعاون عميق ومستدام بين الولايات المتحدة والحلفاء وسوف يستفيدون منه بالتنسيق مع الصين 105.

افتتح إربك شميدت ، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي السابق لشركة Google والمؤسس المشارك لشركة Schmidt Futures، المنتدى الافتراضي لمركز كيسنجر، ببيان رئيسي قوي، يدعو إلى إعادة ضبط جذري للعلاقة بين الولايات المتحدة الامربكية والصين، حيث يجب على كلتا الدولتين الاعتراف بالآخر على أنه "شربك منافس"، وفهم علاقتهما على أنها علاقة ديناميكية "تعاونية" بدلاً من الاستمرار في طربق المنافسة، كما حذر من المخاطر الكامنة في التنافس على التطورات في استخدام الذكاء الاصطناعي، خاصة في الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل¹⁰⁶،

فيما يتعلق بالولايات المتحدة الامربكية، قد يظل نظام التحالف الخاص بها قوباً بحلول 2025-2030 بناءً على افتراضين: الاول، إمكانية ان تزيد التعددية القطبية من الحوافز لانصهار الأحزاب ذات المصالح المشتركة، فالعديد من الأقطاب الصاعدة في النظام العالمي الجديد استبدادية، مع وجهات نظر مشككة بشأن الديمقراطية والصحافة الحرة والأسواق المفتوحة، مع زيادة المنافسة العالمية، هناك حوافز هيكلية ومؤسسية لحلفاء الولايات المتحدة الديمقراطيين، للالتقاء معًا لتعزيز وجهات النظر المشتركة وصد الأنظمة التي تحاول تغيير النظام العالمي.

الافتراض الثاني، هو أن الولايات المتحدة الامربكية يمكن أن تشهد تغييراً في القيادة السياسية، فمن المرجح أن تفضل الإدارات الأمربكية المستقبلية، سواءً كانت جمهورية أو ديمقراطية، إطار تحالف أقوى. زبادةً على ذلك فانه يمكن لظروف المنافسة بين القوى العظمي إلى جانب الضغوط الاقتصادية لـ Covid-19 أن تخلق فرصًا للحد من التسلح بناءً على مصالح الدولة الاستراتيجية فقط، وتحقيق الاستقرار في المنافسة، وإدارة الصراع، مما يمكن أن يزبد من تحفيز منع الانتشار. وقد تكون هذه العوامل أكثر تحفيرًا للدول، كحوافز لتشجيع الحد من التسلح أكثر من التعاون بعد الحرب الباردة. وعليه من الممكن، وربما حتى على الأرجح، أن تلجأ الولايات المتحدة والصين وروسيا إلى أدوات الحد من التسلح لإدارة منافسة القوى العظمى.

وعليه فان النظام العالمي المستقبلي يحتاج بشكل أساس إلى "نظام تشغيل": وهو اشبه بنظام من القواعد، يساعد الدول على إدارة كل من (التجارة، الاستثمار، الاتصالات، حركة الشعوب، وإدارة الدبلوماسية ومجموعة من القضايا الأخرى)، كما تصمم الدول القوبة والفاعلة هذه القواعد وتطبقها وتقوم بتعديلها، من أجل تعزيز مصالحها الخاصة أو حمايتها؛ ولهذا السبب، فإن النظام السائد في أي وقت هو دائمًا انعكاس لتوازن القوى الأساسي 108.

¹⁰⁸ INSTITUTE FOR SECURITY POLICY (ISP), op cit, p24



¹⁰⁴ Three scenarios for world order after COVID-19: op cit.

¹⁰⁵ Jeffrey Cimmino, Rebecca Katz, Matthew Kroenig, Josh Lipsky, and Barry Pavel, A Global Strategy for Shaping the Post-COVID-19 World, Atlantic Council, strategy papers, 2020,p21, www.AtlanticCouncil.org

World Order after COVID-19 Forum, June 30, 2020, Johns Hopkins University School of Advanced International Studies, https://sais.jhu.edu/kissinger/news/world order after covid-19

¹⁰⁷ Seth G.Jones; World Order after Covid-19, CSIS center for strategic & international studies, May 28, 2020.



لذا تتطلب التحديات العالمية الحالية والمستقبلية، تعاونًا دوليًا أفضل بكثير، وإجراءات أكثر حسماً بشكل ملحوظ، وذلك لتجنب أسوأ السيناريوهات، ونظرًا لقلة الإجراءات التي تتخذها الهيئات السياسية الدولية المهمة في التعامل مع فيروس كورونا، فانه ينبغي تحويل الجهود والموارد إلى منظمات دولية تكنوقراطية أكثر مرونة، تتمتع بالمعرفة والقدرة المؤكدة على توفير استجابة سريعة للتطور 109.

كما توفر الاستجابة للوباء، فرصة سانحة لاستعادة الثقة في قيمة التعاون العالمي، ومعالجة فجوات الموارد والمساءلة خارج تلك المؤسسات العالمية، المكلفة بشكل مباشر بمكافحة الوباء 110.

اما بالنسبة الى أوروبا، فانه مع افتراض هزيمة النيوليبرالية أمام فيروس كورونا، تلفت انتباه الدول ذات النظام الاشتراكي الديمقراطي مثل (ألمانيا والنمسا)، إلى جانب دول الشمال الأوروبي مثل (الدنمارك وأيسلندا والنرويج والسويد وفنلندا)، والتي تتبنى نظام الرفاهية الشاملة والمفاوضة الجماعية على المستوى الوطني، مع نسبة عالية من القوى العاملة النقابية، وفي الوقت نفسه، تقوم على الأسس الاقتصادية لرأسمالية السوق الحرة، ما يعني أن لديها شكلاً من "الرأسمالية اللطيفة"، ومستويات منخفضة من عدم المساواة، كما أنها دول رفاهية سخية، وتركيز الدخول المرتفعة فيها منخفض.

وبشأن مقالة كيسنجر وحديثه عن تشكل نظام ما بعد كورونا، وأنه لا بد من الحفاظ على قيم التنوير والديمقراطية، هناك من يرى أن النموذج الصيني هو الذي ستكون له الغلبة وسيكون سيد العالم في الفترة المقبلة، أي النموذج الشيوعي المنغلق (في الحقيقة هو شيوعي اسماً)، في المقابل، ستمنع الجماهير، التي اعتادت الديمقراطية والحربة ودولة الرفاه، تسيّد أي نظام قمعي في دولها، على غرار النظام الصيني، "فهزيمة النيوليبرالية وعدم تسيد النظام الصيني يعطيان فرصة للنظام الاشتراكي الديمقراطي".

كما ان ذلك سيمنح فرصة حقيقية للنظام الاشتراكي الديمقراطي (النموذج الألماني والنمساوي)، أو نموذج دول الشمال الأوروبي، في عالم ما بعد كورونا، وهذا لا يعني اختفاء الرأسمالية وأن الشيوعية ستسود في هذه الدول، أو أنه سيتم "بناء مجتمع اشتراكي"، هذا لن يحدث فهو ليس الهدف، أو أنه معاد قولبته بطريقة رأسمالية متقدمة، وبالتالي لن تكون الاشتراكية هي الحل على طريقة الإسلام هو الحل، لماذا؟ لأن يسار الرفاه الصاعد في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والبرتغال وغيرها، عاجز عن توسيع تحالفاته الاجتماعية، وقد اتضح هذا مع هزيمة زعيم حزب العمال، ومرشحه لرئاسة الوزراء (جيريمي كوربين)، في الانتخابات البريطانية في ديسمبر/ كانون الأول 2019، وانسحاب السيناتور الديمقراطي، بيرني ساندرز، من سباق الرئاسة الأميركي لصالح جو بادين. ولذا يمكن أن يكون النموذج الاشتراكي الديمقراطي أو الشمال الأوروبي صاحب الفرصة في عالم ما بعد كورونا.

ولن يكون هذان النموذجان الانفا الذكر ضد إيقاف عجلة العولمة الاقتصادية والتكنولوجيا، ولكن الأسس التي يقومان علها ستجعل التفكر المسيور على المستوى العالمي هو الوصول إلى مستوى أو حد أدنى عالمي للدخل، إلى جانب مجانية التعليم والنظام الصحي، على طريقة الاشتراكية الديمقراطية، ولن يتم هذا إلا من أجل مواجهة التدهور، خصوصاً على مستوى فقدان الوظائف والركود مع عدم إيقاف عجلة العولمة التجارية ومعدلات الاستهلاك، فبالتالي لا النموذج الصيني القمعي ولا النموذج الاشتراكي الذي يرى من باريس نموذجاً، هو من ستكون له الفرصة للتسيد وحكم العالم.

وبالتالي، فإن التركيز على المناطق هو خطوة ضرورية لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي وبعد نظره، بصفته لاعبًا عالميًا ملتزمًا بالتعددية المستندة إلى القواعد، وينبغي أن يواصل الاتحاد الأوروبي العمل على إقامة شراكات مع المناطق، ومساعدتها على بناء المرونة في مواجهة تأثير الازدواجية في العلاقات الدولية وتعزيز دعمها لنظام متعدد الأطراف قائم على القواعد. فضلا عن التوجه نحو مبادرات "الشراكة الاستراتيجية" مع مناطق بأكملها، مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

¹¹¹ عالم ما بعد كورونا .. اقتصادياً آراء تقادم الخطيب 19 ابريل 202 موقع العربي الجديد، مصدر سبق ذكره

¹¹²BRIEFING EPRS Ideas Paper Towards a more resilient EU EPRS, op cit,p8.



PAPERSERIES Challenges of Global Governance Amid the COVID-19 Pandemic, op cit ,p12

¹¹⁰ Lpid ,p25



الخاتمة:

من خلال ما تقدم خلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات وهي كما يلى:

- 1- على الرغم من أن النظام العالمي الناشئ سيكون واقعياً وتنافسيًا في جوهره، إلا أن هناك العديد من المجالات، حيث لا تزال هناك حاجة ماسة للتعاون العالمي
- 2- بغض النظر عن حالة العلاقات الصينية الأمريكية، ينبغي أن تركز جهود ما بعد 19-COVID لتشكيل مستقبل أكثر إيجابية على القضايا الحيوية التالية والأكثر وضوحاً، منها ما يتعلق بانه لدى جميع الدول مصلحة مشتركة في ترويض الفيروس التاجي وتطوير وسائل أفضل للوقاية من الأوبئة المستقبلية أو احتوائها.
- 3- ان للولايات المتحدة الامريكية والصين وجميع القوى الكبرى الأخرى مصلحة مشتركة في معالجة تغير المناخ، واخيراً، فتشترك كل من الولايات المتحدة والصين وروسيا والعديد من القوى المتوسطة في مصلحة مشتركة في تحسين أمن الطاقة النووية في العالم.
 - 4- سيكون النظام العالمي بعد 19-COVID تنافسيًا في صميمه، لكن نطاق وشدة تلك المنافسة مسألة اختيارية.





5- من غير المتوقع أن يحظى التنافس الجيوسياسي والأيديولوجي بين الولايات المتحدة والصين بتغطية عالمية. فيما سيحافظ الاتحاد الأوروبي، إلى جانب روسيا والهند والبرازيل وإندونيسيا ونيجيريا وتركيا وجنوب إفريقيا، على مستوى معين من الاستقلالية لاتباع سياسة توازن القوى 113.

المصادر العربية والإنكليزية

المصادر العربية

- الأقلمة هي العولمة الجديدة: 6 تنبؤات بنظامٍ عالعيٍّ لما بعد الكورونا، عربي بوست، ترجمة هيئة التحرير، 2020/04/18 ،
 https://cutt.ly/zRlvWte
- 2. برهان الدين دوران، إلى أين يتجه النظام الدولي، 31 مارس 2021، مقالات ديلي صباح ترجمة وتحرير ترك برس https://www.turkpress.co/news
- 3. بيتر زيهان، اضطرابات قادمة: مستقبل تحولات القوة في ظل فوضى النظام الدولي، 22 يونيو، 2020 ،المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، https://futureuae.com/ar/Tag/Index/2083
 - 4. تقادم الخطيب، عالم ما بعد كورونا.. اقتصادياً، 19 ابربل 2020، موقع العربي الجديد، https://cutt.ly/hRpoV7z
 - 5. عنتر عبدالعال بوقرين، عالم ما بعد كورونا... رؤية استشرافية، موقع الشروق، 24 نيسان/ ابريل 2020
 - 6. ما بعد وباء كوفيد 19: أي عالم يمكن توقعه؟ تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، 13 ابربل/ نيسان 2020.



¹¹³ برهان الدين دوران، إلى أين يتجه النظام الدولي، 31 مارس 2021، مقالات - ديلي صباح - ترجمة وتحرير ترك برس https://www.turkpress.co/news



https://studies.aljazeera.net/ar/article/4644

English references

- 1- Elena Lazarou, BRIEFING EPRS Ideas Paper Towards a more resilient EU EPRS, European Parliamentary Research Service, September 2020, The future of multilateralism and strategic partnerships.
- 2- Jeffrey Cimmino, Rebecca Katz, Matthew Kroenig, Josh Lipsky, and Barry Pavel, A Global Strategy for Shaping the Post-COVID-19 World, Atlantic Council, strategy papers, 2020. www.AtlanticCouncil.org
- 3- Global Trends in 2021: How COVID-19 is Transforming International Development ,Mikaela Gavas and Samuel Pleeck, center for global development, march 2021.
- 4- Institute for security policy (ISP), The Global Order After COVID-19, Working paper by Stephen M. WALT Harvard Kennedy School VIENNA 2020.
- 5- Papers Series Challenges of Global Governance Amid the COVID-19 Pandemic ,2020 by the Council on Foreign Relations, Inc. All rights reserved., may 2020.





6- Post Covid-19: New World Order, Humais Sheikh ,July 2021, STRAFASIA strategic foresight for Asia ,p6.https://strafasia.com/

https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=24042020&id=4967370c-2b1e-4a03-87a2-ec3676e96904

- Seth G.Jones; World Order after Covid-19, CSIS center for strategic & international studies, May 28, 2020.
- The end of globalization? A reflection on the effects of the COVID-19 crisis using the Elcano Global, Presence Index Iliana Olivié Manuel Gracia. ARI 60/2020 (English version) 4/5/2020http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano_en
- 9- Three scenarios for world order after COVID-19: Can multilateral cooperation be saved? Posted on 23 Jun 2020.Richard Higgott DOC RESEARCH INSTITUTE.
- 10- World Order after COVID-19 Forum, June 30, 2020, Johns Hopkins University School of Advanced International Studies, https://sais.jhu.edu/kissinger/news/world_order_after_covid-19

Turkey and Russia

From conflict to cooperation

Prof. Ahmed Jassim Ibrahim

Babylon Center for Civilization and Historical Studies / University of Babylon

Abstract

The importance of studying the relations between Russia and Turkey is extremely important from a political and geographical point of view, especially after the end of the Cold War, as several regional and international variables have occurred, especially in Europe, and this importance also occupies in discussing the issues, interests, and developments





facing these relations. Research and studies on the issue of Russian-Turkish geopolitical relations, but there is an urgent need to deal with more study and research due to the historical depth that governs these relations, their complexity and the complexity of their problems, which requires that they be addressed in the language of political and strategic analysis rather than the language of historical narration if the researcher wants to reach conclusions Close to the reality in the past, present, or future, in addition to the tremendous internal changes that the countries have witnessed since the end of the Cold War and until now, as well as the international changes resulting from the end of that war, and the collapse of the Soviet Union touched the essence of international relations, whether between Turkey and Russia. Or the essence of each other's relations with other countries, and the geopolitical and geostrategic facts surrounding them, especially the Balkans and Asia Central, the Caucasus, and the Middle East region, hence our interest in this issue and our choice for I.

الملخص:

تكتسب دراسة العلاقات بين روسيا وتركيا أهمية بالغة من الناحية السياسية والجغرافية ، خاصة بعد انهاء الحرب الباردة ، حيث حدثت عدة متغيرات إقليمية ودولية ، خاصة في أوروبا ، وتحتل هذه الأهمية أيضًا مناقشة القضايا والمصالح والمستجدات التي تواجه هذه العلاقات. الأبحاث والدراسات حول موضوع العلاقات الجيوسياسية الروسية التركية ، لكن هناك حاجة ماسة للتعامل مع المزبد من الدراسة والبحث بسبب العمق التاريخي الذي يحكم هذه العلاقات ، وتعقيدها ، وتعقيد مشاكلها ، الأمر الذي يتطلب أن تكون كذلك. بلغة التحليل السياسي والاستراتيجي بدلاً من لغة السرد التاريخي إذا أراد الباحث الوصول إلى استنتاجات قرببة من الواقع في الماضي أو الحاضر أو المستقبل ، بالإضافة إلى التغيرات الداخلية الهائلة التي شهدتها الدول منذ نهاية الحرب الباردة وحتى الآن ، وكذلك المتغيرات الدولية الناتجة عن انهاء تلك الحرب ، وانهيار الاتحاد السوفيتي ، لمست جوهر العلاقات الدولية ، سواء بين تركيا وروسيا. أو جوهر علاقات بعضنا مع الدول الأخرى ، والحقائق الجيوسياسية والجيواستراتيجية المحيطة بها ، خاصة البلقان وآسيا الوسطى والقوقاز ومنطقة الشرق الأوسط ، ومن هنا اهتمامنا هذه القضية واختيارنا بالنسبة لي.

The importance of studying;

It is represented in the fact that the Russian Federation and Turkey are two large and important countries, not only in terms of power in their broad sense, but also in terms of capacity, in the sense of the mutual influence between them, and the influence on conflict and cooperation relations in the nearby surroundings. They are oceans full of conflicts and conflicts, some of which have their roots in the Cold War, and to the extent that Russia and Turkey have a direct and indirect presence in these conflicts and conflicts, they have an undeniable presence in their settlement, and it is sufficient to point out that this is the case that the Caucasus, Central Asia, and Middle East issues are At the heart of the two countries concerns after the Cold War. Indeed, the Iraqi issue after the year 2003 has inaugurated an agreement in their positions on some of the problems of this issue, even if it contradicts the US positions. Turkey and Russia after the Cold War, and from these common ones, each of them adopting a realistic and interest-based methodology in drawing up their international





relations, as their interests may converge in one issue and may differ in another, although each of them may encapsulate that interest with ideological perspectives, especially when it comes to the competition of roles in regions of overly sensitive In the interest of any of them, such as the Caucasus region, the region of Central Asia, and the Balkans The other common denominator is that each of them suffers from the dilemma of defining their identity after the Cold War. Russia, after stripping away its Marxist ideological orientation, suffers from a struggle between being a nation-state or a polar state, between the European reluctance to accept it within the European family and the Asian fear of its colonial and communist past. This dilemma is more clear for Turkey, as its repeated failure to gain the identity of the European Union can create in it formal and informal perceptions of remorse for the great services it provided when it was one of the hotlines for defending Europe against the communist threat. Rather, the analysis does not exclude that this failure generates a nationalist tendency. Or Islamic forces pushing it towards its Arab and Islamic surroundings, in addition to that, there is a third commonality in Russian-Turkish relations, represented by the American-Israeli influence. In the regions of the Balkans, Central Asia, the Caucasus and the Middle East, Israel, as is well known, is trying to benefit from the changes that are taking place in The major Arabs and the Arab-Israeli conflict, therefore, was the first to take advantage of the shift that took place in Russia's policy towards the Arabs after the collapse of the Soviet Union, just as it was a forerunner in linking Turkey to the 1996 agreement, in order not to be dragged into its Islamic surroundings.

The problematic of the study:

Every study is based on a specific problem represented in the idea of the topic and its unity, and if the statement of the factors affecting the relations of the two countries after the Cold War represents one of the vocabulary of this problem, then the second item is the statement of aspects of convergence and divergence in Russian-Turkish relations, whether those aspects are political or economic The third and important vocabulary is to clarify the rules or rules of behavior that any of them can follow in relation to the other in the post-Cold War years, with the need to refer to the difference between these rules and the rules that characterized their relations in the Cold War

The first topi.

Historical roots of the two-state relations:

The Turkish-Soviet relations were affected in their historical course, by the characteristics of the strategic location of the two countries, the historical legacy of the conflict between the Ottoman Empire and Tsarist Russia, the developments of the Soviet perception of the geographical position of Turkey in the Soviet national security and the effects of the military, economic and political variable on those relations. From the time of the Ottoman Empire, a great role in the quality of the historical relationship with Tsarist Russia, as the Turks, during the Ottoman Empire and the contemporary era, bordered the Aegean Sea and the Mediterranean Sea, as well as the narrow lands facing the Bosporus, the Dardanelles and Lake Marmara, which lie outside the entrance to the Black Sea, all matters are imperative. Choose from the control of the Turks over the waterway and reduce or restrict the penetration of the Russians to Europe. Therefore, since 1677 AD, Russia has fought many wars

with the Ottoman Empire, as a result of which it lost large parts of its lands.()

Many variables contributed to the creation of a friendly rapprochement between the Ottomans and the Russians, especially in the period between the first and second world wars. The defeat of the Ottoman Empire in World War One and the loss of most of its lands and their division among the Allied countries. And the imposition of the Treaty of Sèvres in 1920





on Turkey, in addition to not inviting the Soviet Union to the peace conference held in Paris after the First World War, the Soviets remained in opposition to the terms of the conference that had been reached with regard to Turke(), and in order to avoid the threat of Western threats, especially from Britain, it abandoned The Soviets expressed their territorial demands for the Turkish straits, and worked on the withdrawal of Soviet forces from Turkish lands, as well as their relinquishment of the privileges that were established for them in the secret agreement concluded with Britain and France during the war, as the Soviet leader Lenin in 1917 stated, In general, and Turkey's secret treaties in particular,()" the matter that prompted Turkey to establish new relations with the Soviet Union that were marked by mutual friendship and cooperation.

However, the path of the relationship between the two countries was tense, especially after the end of World War II, as regional problems began to appear between the two countries. Especially after Joseph Stalin (1879-1953) declared)() (The system established by the Montreux Charter no longer fits into the new status of the Soviet Union))(). Accordingly, the issue of the Turkish Straits was included in the agenda of the Yalta Conference (), which took place between 4-11 February 1945 AD, through which it was suggested that amendments should be made to the articles of the charter in a way that allows Soviet warships to pass at all times in the straits as long as it is It is no longer possible to accept a situation for Turkey to have the upper hand in tightening the screws on the Soviets. The issue of inconveniences was also raised again at the Potsdam Agreements (), and Stalin emphasized the return of both the "Kars and Wardhan" regions to the Soviets. Turkey refused. This prompted it to cooperate with the West, especially the United States, to obtain more economic and military aid and political suppor().

There was a slight improvement in the Turkish-Soviet relations after the death of President Joseph Stalin in 1953. As the Soviet Minister of Foreign Affairs "Moltov" presented on May 30, 1953 a memorandum to the Turkish government in which he explained the beginning of the reform campaign to the harm caused by Stalin, and to restore the understanding that prevailed in the twenties of the last century, as well as its confirmation of Moscow's abandonment of its territorial claims in Turkey, justified These demands came in circumstances that imposed the elimination of a potential threat that might threaten the security of the Soviets because of the straits () Only that reaction Al-Turki was lethargic because the Turkish government was running within the sphere of Western influence, its projects and alliances in the Middle East region. Turkey became a member of the North Atlantic Treaty Organization (NATO).

On the other hand, the Soviet Union supported Turkey and stood by its side in the Cyprus issue in 1964, which created great satisfaction on the part of the Turkish circles, in contrast to the American position in support of Greece in its vital demands on that island, which prompted the exchange of visits between Ankara and Moscow at its highest levels to remove barrierSuspicion, mistrust, and the creation of the appropriate atmosphere to develop relations between him.()

Based on that, "Podgorny", Secretary General of the Central Committee of the Sovie Communist Party, visited Ankara at the beginning of 1965 AD, when he publicly admitted his country's mistakes in the deterioration of Turkish-Soviet relations since the end of World War II, and at the same time the Soviet Foreign Minister, Andrei Gromyko. He has stated that he does not rule out reaching a federal solution to the Cyprus problem, and it was not until a few months passed since this statement that the Turkish Prime Minister, "Agd Polo", visited Moscow to lay with the Soviet officials the basis for Soviet-Turkish cooperation(). The nature and objectives of these mutual visits were mostly economic in order to strengthen economic cooperation. In 1965, the Soviet Union provided a loan to Turkey in the amount of one million dollars to finance industrial projects, especially after Suleiman Demirel came to power in the October 12, 1965 elections to poweKosygin "Prime Minister of the Soviet Union in Turkey in December 1966, and on March 25, 1967, an economic agreement was concluded





that stipulated the commitment of the Soviet Union to help Turkey build aluminum and iron projects, chemical projects and oil refineriesr().

Demerl responded in December 1967 AD the visit and during it the signing of an agreement between the two countries to build a steel plant in the port of Iskenderun "Hatay"(). On November 21, 1969, the President of the Turkish Republic, "Jawdat Sunay", visited Moscow and held talks with Soviet officials that dealt with issues. One of them is the strengthening of European security and another of interest to the two countries.() The impact of this rapprochement on Moscow's role in the Middle East and increased the importance of the Soviet Union in the Middle East region, which made Turkey in the period from 1964-1969 the Soviet Union's fourth trade partner In the Middle East, especially after the deterioration of Turkish-American relations in the seventies of the last century, as a result of the Cyprus issue and the US embargo on Turke.

Turkish-Soviet relations witnessed a great rapprochement in the beginning of the seventies of the twentieth century, which was reflected in Turkey's role in the Middle East region, as the West considered this rapprochement against them. Among its results was the signing of the Turkish and Soviet parties in 1972 a document stipulating the principle of good neighborliness, and the Soviet Union provided long-term loans to Turkey more than those provided to any other country in the third world, and despite that the Turks feared that relations would reach the political sphere for this. They refused Kosijin's offer to conclude a non-aggression pact in 1975. () In 1975, the Soviets renewed the technical cooperation agreement signed in 1967.() In 1976, Turkey authorized the Soviet aircraft carrier (Kiev) to pass through the straits, ignoring the protest made by NATO, which saw in this matter a violation of the provisions of the Montreux Charter(). In June 1978 AD, during his visit to Moscow, Turkish Prime Minister "Poland Ecevit" held extensive discussions with Soviet leaders that led to the signing of a political document on cooperation based on good neighborliness and friendship. The Soviets also worked to improve Turkey's economic relations with the "Comecon" countrie The invasion of Afghanistan in 1979, revived fears of Soviet expansion, as Turkey condemned the invasion and refused to participate in the Moscow Olympics.() Until the military coup on September 12, 1980 AD in Turkey to rearrange its internal conditions and to make fundamental changes in its foreign policy, relations returned to their previous pace and officials in the two countries exchanged official visits.() In this context, the visit of Soviet Prime Minister "Nikolai Tikhonov" to Ankara in December 1985, and the discussions between the two sides focused on a report on long-term economic cooperation extending from 1986-1990, and a document was signed that provided for closer cooperation in the economic, commercial, scientific and technical fields.()

However, the most important development in Soviet-Turkish relations came after Mikhail Gorbachev came to power in March 1985. When he came to power, the Soviet Union was suffering from internal and external problems that called him to present his well-known policy (Balbir Westroika and Glasnut) and the essence of this policy is (political thinkin New) in order to get out of these problems and restore life to the Soviet Union, in other words that international relations have become driven by considerations of national interests and the need for cooperation to overcome common threats to human well-being and from On this basis, the Soviet Minister of Foreign Affairs (Advardchevardnadze) visited Ankara in December 1990, followed by a visit in March 1991 by Turgut Ozal, the former Turkish president of the Soviet Union, during which he signed an agreement of friendship, good neighborliness and cooperation. This treaty placed bilateral relations on a legal basis new().

Political relations between the two countries witnessed some tension, especially in February 1992, due to the Turkish position in support of the Republic of Azerbaijan in its conflict with Armenia over the Karabag Nagor no region on the one hand, as well as allowing the Kurdistan Workers Party in Turkey (KKP) to hold conferences on Russian lands, which The





number of conferences was three between 1991-995, as well as the establishment of a Kurdish cultural center in 1994 there.()

The visits between the two countries also developed, especially a visit by Turkish Foreign Minister Tansu Ciller to Moscow in 1996, during which she met with Viktor Chernomyrdin, Prime Minister of Russia, and Yevgeny Ber Yamakov, Minister of Foreign Affairs, in December of the same year, with the aim of restoring the normal relations that prevailed betwee The two countries have been for more than thirty years. She emphasized the mutual respect between them in protecting their regional borders, as well as the emphasis on increasing investment and trade exchange.()

Through the foregoing, we noticed that the Russian-Turkish relations have undergone many developments that affected geographical, religious and national factors in their nature. These relations were characterized by the nature of hostility in the period before World War I between Tsarist Russia and the Ottoman Empire, and one of the results of the First World War was the occurrence o Political changes that prompted cooperation and coordination between the two parties, this cooperation was justified for both parties, but these relations soon returned to the nature of tension in the period following World War II (the Cold War).

Based on the foregoing, it can be said that the indicator of Soviet-Turkish relations was not the result of reactions to the state of coldness or retreat in relations with Western European countries and the United States of America, although he understood this view sometimes, but rather the balance between the two sides of the equation for Turkey's security and self-interests in terms of its interest The West and the United States from another side. Any breach between the two scales of the balance between Turkey's interests and the West is quick to correct it by building approaches with the Soviet Union.

The second topic

Factors influencing Turkish-Russian relations.

The elements of power possessed by states and the ability to influence the behavior of each other, either towards achieving common goals and interests or employing them to serve the purposes of conflicts and crises existing between them, and with regard to Russia and Turkey, these factors have played a historical role in making conflict and crisis the predominant character of the two countries' relations. The concept of power and its components and influence in it have changed after the end of the Cold War, whether in terms of the diminution of the role of some in influencing international relations or in terms of the rise of the influence of new factors, such as the fourth dimension of power represented by information and communication technology, but the influence of traditional factors such as geographical location and military potential, as well as Economic power has the biggest impact on convergence or divergence in the relationship between the two countries.

. Geographical effect (geopolitical)-

As for the geographical factor, the area of Russia is estimated at (17,075,200 km2), and thus it is the largest country in the world, in terms of area, an area that is almost twice the size of the United States, and represents seven times the size of European Union, as it extends from the Baltic Sea and the oceaNorth in the north to the territory of China and Mongolia in the south, and even the Pacific Ocean to the east .() As it is bordered on the east (the Bering Sea, Bahrachotsk, and the Sea of Japan), and these three seas branch out from the Pacific Ocean, and on the west are bordered by (Belarus, Latvia, Estonia, the Gulf of Finland, and Norway), and the Russian (Kalingrad) region is located between (Lithuania and





Poland). While it is bordered from the north (the Barentser Sea, the Kara Sea, the Laptev Sea, the East Siberian Sea and the Choconka Sea), all of these seas branch out from the Arctic Ocean. As for the south, (it is bordered by China, Mongolia, Kazakhstan, Azerbaijan, Georgia, and the Black Sea) While adjacent to i The far southeast of North Koreat(). And since Russia covers more than nine almost the area of the world, it can be divided into three broad geographical regions, namely:

- -European Russia, located to the west of the Ural Mountains
- -Siberia, which extends eastward to the Ural Mountains
- -The Russian Far East, including the far southeast, and the Pacific coas

Thus, Russia is a bridge between the continents of Europe and Asia, as Russia is characterized historically and geographically by mixing Europe and Asia, "Eurasia", as 75% of its territory is located in Asia and 25% in Europe, and from here the strategic location of Russia becomes clear.() Through its control of the Eurasian "Heart of the World" region, we can imagine the tremendous potential inherent in that superpower. The American strategist, "Nicholas Speakman," divided the Eurasian geography into: the heart of a continental (Heart Land), which is Russia, which has a land extension of (17) million km2, and to a large crescent of coastal countries he called (the edge land) "Rim Land" and it includes all (Europe, the Arabian Peninsula, Iraq, Central Asia, Iran, Afghanistan, India, Southeast Asia, China, and Korea), which are countries characterized by the importance of their locations and economic resources. Speakman believed that World War II took place with the aim of controlling the coastal zone, and then It is the "Crush Zone"That is, the region that will witness the struggle for control of its resources and waterways, and since Russia is the rear back of the area of impact and is the heart, it will seek to reach the seas and oceans by incursion into this region, so the policy of containment must be adopted for the sake of Containing the Russian Slavic tide in Eurasia, it is the only effective way to confront the fortified site of Russia() Nevertheless, Russia lacks major sea lanes, as it overlooks a group of seas, some of which are of little importance because it is frozen for a period of time during the year, such as, the Arctic Ocean, and the sea The Baltic and even its northeastern coasts overlooking the Pacific Ocean are witnessing freezing for a period of time during the year, and the only warm sea that the Russian Federation overlooks is the Black Sea in the south, which is a semi-inland sea due to Turkey's control of its entrances, and this is what made the former Soviet Union Russia set its basic goals Going out to the warm waters of the Mediterranean, where Turkey controls the Bosphorus and the Dardanelles straits().

The geographical factor between Russia and Turkey has a great role in determining many matters, because Turkey since ancient times borders the Aegean Sea and the Mediterranean and the narrow lands facing the straits of the Bosporus, the Dernel and its Marmara, which lie outside the entrance to the Black Sea, which leads to Turkey having strong influence and overall influence in the waterway, And thus lead to determining Russia's penetration into the center of Europ.() Where Turkey is unique in a very important location, it can only be described as a link between the continents of Asia and Europe on the one hand, and between Asia, Africa and Europe on the other hand through the (Arab Bridge), which is the huge land mass that forms the Arab East (Iraq and countries Sham). It is also a mass link between five regional environments, which are respectively: Arab, Caucasian, Slavic (Russia and Ukraine across the Black Sea), Balkan, Iranian and Central Asia. Turkey has always played a game of owning this privileged location, which increases the importance of its possession of the Bosporus and the Dardanelles straits. And in the Sea of Marmara, this site has given Turkey a significance that has made the major powers in the world take an account for it and try to reach some kind of understanding on goals, interests and intentions.()

While the total area of Turkey is estimated at about 779,500 km2, and a small part of this area, about 3% of the total area, is located in the European continent, and it is known as "Eastern Thrace", and extends west to the (Maritza) River, while the largest part is located in the Asian continen It is known as (Asia Minor) or the Anatolian plateau, and separates the European





and Asian sections of the Bosphorus Strait, the Sea of Marmara and the Dardanelles, and they all form an important waterway between the Black Sea and the countries bordering on it (Russian Federation, Ukraine, Romania, Bulgaria, Georgia) and the Mediterranean Sea()The geographical location of Turkey on the outskirts of the Asian continent made it an inter-land confined between the forces of the Asian mainland and the forces of the surrounding sea and confrontation, so it formed a section of the front of collision between land pressures from the north, the east, and the sea from the south, and the main danger to which Turkey was exposed was the power of land. The Russian Federation, which snatched the northern shores of the Black Sea, then the eighteenth century witnessed several Russian thrusts to storm the Turkish straits, and until the end of the nineteenth century there had been at least seven wars between Russia and Turkey, and in all of them one of the two sea powers, France or Britain, or both were advancing To stand with Turkey(). That is why Turkey became the alliance's southeastern defense line against Soviet threats throughout the Cold War. Turkey, since its accession to NATO inFebruary 18, 1952 was one of the US containment episodes that targeted the Soviet Union's surrounding of a series of military bases and alliances.() Turkey's geographical location to the south of the Russian Federation has given it great importance to meet Russian aspirations to warm waters in the Mediterranean and the Arabian Gulf, as its supervision of the Black Sea and the straits of the Bosphorus and the Dernel also has its strategic importance in the European and Russian orientation towards the Asian continent and the Middle East region, especially the oil fields.() Moreover, this important location of Turkey made it a country in control of most of the direct air and land routes between Russia and its allied countries - the former Soviet Union countries - and the Middle East and Africa region.

It is worth noting that Ankara did not hide its desire to use the Turkish Straits card in its pursuit of securing its oil interests, at the level of the Baku-Ceyhan pipeline, despite the fact that the 1936 Montreux Agreement stipulates Turkey's commitment to ensuring free passage in the straits. At any time, except in times of war, Turkey has expressed its unwillingness to allow the expected increase in the passage of giant oil tankers as a result of the shipment of larger quantities of crude oil, which will arrive in the future from the Caspian Sea to the Russian port (Novorsisk) through the straits, justifying this with the environmental danger that will be exposed to it. Residents of Istanbul in the event of a maritime accident, which prompted it to adopt a new maritime traffic law, according to which restrictions were imposed on the movement of sea tankers, which made Russia object to such a measure by Turkey. Therefore, the geographical position still influences the relations of the two countries.

In addition to the fact that the main differences between Turkey and the Russian Federation are geopolitical in nature, as many Russian politicians see that Turkey is the main beneficiary of the collapse of the Soviet Union, as it is seeking all new means for the purpose of reaching the southern borders of neighboring countries().

In fact, it confirms that there is a Russian-Turkish geopolitical competition over the Caucasus region. Armenia, which owes gratitude to Moscow for its support in the Karabakh war, signed an agreement in August 1992, in which it allowed the establishment of Russian military bases on its territory, and Georgia did the same in September 1995 in the wake of Its defeats in Abkhazia and South Ossetia, as for Azerbaijan, continued to stand still, but internal, external and especially Russian pressures led to the overthrow of the pro-Turkey government of President (Abul Fadl al-Chebbi) in June 1993, and the rise of the more neutral President (Heydar Aliyev) Azerbaijan, with rhetorical support, has any benefit when Moscow intervened, calling on them to implement their threats and bear their consequences, after President Ozal threatened in mid-May 1992 to send troops to Nakhchivan().





The continued Russian interference in violent conflicts and conflicts in the Caucasus, and beyond the Caucasus, warns of the possibility of Russian-Turkish conflicts due to the ties that tie Turkey to many countries in the region, and the history of the Chechen uprising in 1994, witnesses that such a possibility is possible, just as the forces are still The Russian Federation is spread along Turkey's borders with Georgia and Armenia, and Turkey is concerned about what it considers Russia's unilateral position on the conflict over Nagorno Karabakh, this conflict that has important political and security implications and repercussions for Turkey, given its tense relations with Armenia on the one hand, and its relations Enhanced friendly (ethnically) with Azerbaijan from the other sid.() Russia and Turkey are competing for dominance in the Black Sea. If Turkey takes advantage of the differences on borders and minorities between Russia and Ukraine, to strengthen its relations with Ukraine, which seeks to permanently exit from the sphere of Russian influence, it is strongly supported by the United States, which believes that without Ukraine, Russia cannot return to an empireA large portion of the Turks who live in the lands that Khrushchev gave in 1954 to Ukraine, and Russia claimed it again after the dissolution of the Soviet Union, where Turkey stands with the Turks and keeps the lands in which they are in the hands of Ukrana ()

In fact, Turkey's orientation towards the Caucasus and Central Asia was not only motivated by the dream of being led by an international Turkish group, but also by the desire to contain the awakening of Russian influence, so it used cultural kinship ties to expand its economic and political ties() As there is a Russian-Turkish competition over determining a map of the oil and gas pipelines in the Caspian Sea basin and Turkmenistan, and the issue of drawing this map is of great strategic importance, with regard to the development of the region and whether the Turkish straits will be open to the passage of the expected quantities of oil if the pipelines are poured Its cargo is from the Russian port of Novorasisk().

-The political factor and its impact on the rapprochement of the two countries.

The beginning of the twenty-first century marked a major breakthrough for the two countries with regard to political advancement. The two countries, Russia and Turkey, worked to overcome all obstacles that prevent their political cooperation from reaching the required level, and as a step to activate that cooperation and to give a clear picture to the media and the world about the seriousness of the development of relations between them. In 1997, Turkish Foreign Minister Tansu Ciller visited Moscow and met her Russian counterpart Primakov The two sides agreed to create conditions to work gradually to dissolve the obstacles that hinder the development of relations, especially in cases where the views of both countries coincide.() The launch of Russian President Vladimir Putin's project since 2000 to restore Russia's economic power and external influence coincided with the AKP's project in 2002 to revive Turkey's regional and international standing.

As for Russia, it emerged from the post-Soviet era in a new form, even though it lost control of many lands and resources, but it has strongly preserved its strategic independence and regional influence and its neighborhood, especially the Middle East, as well as preserving its influential international position thanks to the presence of a permanent sea In the UN Security Council, its nuclear and missile forces are among the pillars of the strategic balance.() However, restoring its international status required more than preserving the status quo, especially as it watches the West as it expands its influence in its direction until it reaches its direct borders through Ukraine and Georgia As a result of the expansion of NATO and the European Union towards the east, Russia concluded that "while the ideological rivalry that prevailed during the Cold War has been ruled out, the struggle to achieve geopolitical goals still exists.().

As for Turkey, it shares with Russia its aspiration to revive its regional and international position that befits its historical legacy, its geographical location, and its inherent strategic potential. It considers that it was and still is an effective central





state; Turkish Prime Minister Ahmet Davutoglu says, "Central states like Turkey, which occupies a central position in the mother African continent - or a plumb, do not accept to remain confined to a specific region and are known to it, and have the ability to access multiple other regions at once. Therefore, he believes that this geopolitical situation must be viewed as a tool to open up to the world within interim steps in order to convert the regional influence into an international influence and in a way that allows Turkey to make international policie() Hence, Turkey is working to revive its political and economic presence in many regions in the East and West, and to conclude agreements and partnerships with regional and international powers, especially its opponent, Russia, yesterday.

Based on these visions, Russia sought to ensure that it had a special position that would enable it to participate in any role to formulate European security, as it is a vital matter for it And a culture and civilization striking at the roots of world history, Russia is a country of enormous geopolitical depth, as its lands extend from the middle of the European continent and end with the borders of Western Asia.()

the trend was towards Europe, as it is a basic economic and security partner, and all European countries are located deep in the European geo-political side of Russia, and from here their orientation was an attempt to participate in the formulation of European security on bases different from the Soviet era, in other words from the ideological confrontation policy to the policy of openness and participation Up to cooperation, if not the alliance, and the fact of the matter confirms that Russia's allowing the former Soviet republics to join NATO did not give Russia the desired results, and instead of erasing the line between East and West in its previous concept, this division was consecrated in the interest of Europe, and it seemed as if the matter came on Russia's expense, neither the countries organizing to NATO fulfilled Russia's ambitions, nor did the United States give the way to Russia for a security participation according to the Russian visio.()

Based on these facts, new priorities for Russia's foreign policy were formulated, and Russia proceeded on the path of diversifying its foreign policy, which led to its association with strategic partnership relations with many countries on the basis of the congruence of many of its national interests with it().

In the same context, the Russian option appears clear regarding strengthening relations with Turkey, and this agreement coincided with Turkish dissatisfaction with the Europeans, due to the failure of its accession to the European Union, which prompted (Tuncer Klinc - former Secretary General of the Turkish National Security Council) to declare ((thatTurkey should abandon its efforts to guarantee membership of the European Union and search for alternative alliances with Russia or Iran as an alternative to the European Union))(). Ankara wants to show the European Union that it has an alternative, which is Russia, while Moscow is taking advantage of that to show Washington and the European Union that it can attract the Turks who have played the role of a buffer between Russia and NATO for half a century, and an appropriate response to Western moves to control UkraineAnd the Caucasus(). Turkey seeks to strengthen security cooperation with Russia in the Black Sea basin in order not to give this role to Romania, Bulgaria, which joined NATO in 2004, and Ukraine in the future, which will be at the expense of the Turkish role in NATO for this region, therefore it called on Turkey to wait in the matter of joining Georgia and Ukraine to the alliance. Turkey also believes that there is no need for an American military presence in the region, and the expansion of NATO's operations in the Black Sea to combat terrorism, Turkey confirms that the security initiative that it is implementing jointly with Russia in the Black Sea is in fact complementary to the process of (active endeavors) carried out by the alliance at sea. Turkey does not rule out that the increased military activity in the Black Sea will lead to the reopening of the debate over the re-examination of the 1936 Montreux Agreement, which governs the passage of ships in the Turkish straits.()





Therefore, it opposes any penetration into the region, stressing that, there is no need for NATO to enter the region, as the current regional structures are sufficient and linked to NATO operationsIn addition to that any regional initiative must include Russia, so as not to provoke hostility to Russia and thus destabilize the region. This trend enjoys the support of Germany and France as they oppose any move to isolate Russia in the region and this position is evident in NATO discussions towards Georgia and Ukraine(). Within the framework of Russian-Turkish security cooperation in the Black Sea Basin, Russia and Turkey are making continuous efforts to implement the initiative to protect regional security in the Black Sea Basin, as the military group under the name (Black C4) is currently working in the Black Sea to combat terrorism and repel attempts to spread weapons of destruction. Comprehensive and its components, and in the same context the initiative called (Harmony of the Black Sea), which Russia and Ukraine joined.()

-The economic and commercial factor and its impact on the cooperation relations between the two countries

Turkey is pursuing a new strategy based on removing Turkey from a country (party), a member of axes and enmities to a country (center), at a distance from everyone, a country with an active and proactive role in all regional and international issues, which explains the great development in Russian-Turkish relations.() Russia, from the Turkish point of view, which is the most hostile candidate in traditional terms, seems at this stage and perhaps for years to come completely preoccupied with internal problems, and these problems have culminated in economic backwardness and Chechen separatism, in addition to that Ukraine has identified Moscow in the Black Sea region.()

Based on this, Russia and Turkey stressed on giving priority to the horizons of cooperation and marginalizing the concept of traditional competition in order to extend influence, so the two countries sought to strengthen relations on the basis of mutual trust and good neighborliness, and to deepen and diversify areas of cooperation, especially in the economic field(). Russia is showing interest in opening new horizons for economic cooperation with Turkey. There are about (60) bilateral agreements currently between Russia and Turkey, covering scientific, cultural, commercial, and energy cooperation().

It is noticed that the figures of the volume of bilateral trade exchange moved quickly from 1.4 billion dollars in 1992 to 4.2 billion dollars in 1997. (See Table 11), and after the agreement on canceling double taxation between them concluded on December 15, 1997, the volume of trade exchange between them increased to reach In The year 2004 amounted to about 8,445.1 million dollars.() The volume of bilateral trade exchange reached 15 billion dollars in 2005, and the rapid economic growth witnessed by the two countries increased the volume of trade exchange between them to reach 34 billion dollars in 2008().

During his visit to Moscow on July 2, 2009, and his meeting with his Russian counterpart Lavrov, Turkish Foreign Minister Ahmet Davutoglu announced that relations with Russia are characterized by trust and partnership. Thus, Russia has become Turkey's first economic partner, and Turkey ranks fifth in the system of trade relations between Russia's trading partners, in addition to increasing the volume of investments between them, as Russia's investments in Turkey amounted to nearly 4 billion dollars, while Turkey invested in Russia about 7 billion dollars.()

Table No. (1) The volume of bilateral Russian-Turkish trade exchange (Billion dollar)

1992	441.9	1,040.8	0.42	598.5-	1,482.7
1993	504.7	1,452.3	0.33	1,037.6-	2,047.0





1994	820.2	1,046.0	0.78	225.8-	1,866.2
1995	1,238.1	2,082.4	0.60	844.3-	3,320.5
1996	1,4820	1,846,0	0.80	364.0-	3,328.0
1997	2,049.3	2,048,4	1.00	0.9	4,097.7
1998	1,347.5	2,154,9	0.63	807.5-	3,502.4
1999	586.6	2,371,9	0.25	1,785.3-	2,958.5
2000	643.9	3,886.0	0.16	3,242.1-	4,529.9
2001	924.1	3,435.6	0.26	2,511.5-	4,359.7
2002	1,163.0	3,855,0	0.30	2,692.0	5,018.0

Source: Cihangir Gurkan, Turkish - Russian Federation Economic and Trade Relations report, Confederation of Russia -Turkish Businessmen Publications, No. 8, May 2003, p.132.

In fact, cooperation in the field of energy takes strategic dimensions, especially since Turkey imports from Russia 65% of the gas (see Table 2) and 25% of the oil it imports from abroad ().

Table No. (2)

Russian gas exported to Turke Period - year date of signature quantity billion year m3 / current contracts

February 14, 1986 6 Russia (west)

April 14, 1988 4 Algeria (LNG)20

November 9, 1995 1.2 Nigeria (LNG)22

August 25, 1996 10 Iran

December 15, 1997 16 Russia (blue stream)25

February 18, 1998 8 Russia (west)23

May 21, 1999 16 Turkmenista 30

March 2001 6.6 Azerbaija 15 12

Source: Russia Federation report, export development research center, Ankara, December, 2000, p.11.

Russian and Turkish companies have also succeeded in extending a pipeline (the Blue Stream) at the bottom of the Black Sea, to transport Russian gas to the Turkish and European markets, which authorized Russia to own the keys to supplying Europe with gas through all pipelines, especially when it was able to persuade Turkmenistan to export part of its gas through (Blue Stream) Russia has also deliberately repaired the current gas pipeline from (Russia to Ukraine - Moldova -Bulgaria - Turkey) which allows to supply 14 billion cubic meters of natural gas per year.() In fact, Turkey is one of the main markets for Russian gas, as Russia's exports of gas to Turkey are clearly increasing, as it increased from 14.5 billion cubic meters in 2004 to 18 billion in 2005, and the percentage increased from 25-30% in 2006, where the transfer is carried out. Russian gas to Turkey via the (Blue Stream) pipeline and a project to extend another pipeline at the bottom of the Black Sea by the year 2015 is being discussed, in order to meet Turkey's growing demand for oil, as well as to transport it to Europe via Turkey, and this was discussed during a president's visit The Russian company (Gazprom) to Turkey in February 2006.() On the other hand, Turkish construction companies own the largest percentage in Russian construction projects, as more than 100 Turkish construction companies worked in Russia in 1997, and more than 15 thousand worker.()





The (Russian Federal Agency for Construction, Housing and Municipal Services) announced that Turkish companies obtained more than other foreign companies licenses to work in the construction market in Russia in 2007, as Turkish companies obtained 21.3% of work permits, and obtained the amount of deal A work value of 4.3 billion dollars. The total of what these companies accomplished until the year 2009 amounted to 800 projects with a total value of 26 billion dollars. Many Turkish companies also show great interest in contributing to the construction of sports complexes and facilities for the Winter Olympic Games in (Sochi) in 2014.() For its part, Russian construction companies are also undertaking various projects on Turkish territory, the most important of which is the iron and steel project signed by the Russian "Magneto Gorsky" and the major Turkish company specialized in importing coal "Akash Group". The deal value was estimated at 1.1 billion dollars, whose production capacity is estimated at 2.6 million tons of iron.() In addition to the construction of two hydroelectric stations in Derner and Tulum, a gas distribution station in the city of Sivas, and the tunnel under the Bosphorus Strait.() Turkish companies invest about 1.5 billion dollars in Russia in various industrial and service sectors, while the volume of Russian investments in Turkey is 200-300 million dollars, and it may seem that there is an imbalance, but the Russian (Al-Fagroup) company alone intends to invest more than Over \$ 3 billion in the telecom sector in Turkey.()

The tourism sector and its impact on the rapprochement of the two countries.-

The tourism sector occupies great importance in the relations of Russia and Turkey, especially the tourism cooperation agreement signed in 1995 between Russia and Turkey. The tourism sector gave an indication of the development of Russian-Turkish relations, as the tourism sector with Russia is important to Turkey due to the importance of its contribution to the national income.

It is considered one of the most promising sectors in economic relations between Russia and Turkey, and Turkey is the first favorite tourist country for the Russians due to its geographical proximity, ease of obtaining entry visas to it and the quality of services it provides to tourists in comparison to their reasonable prices. The number of Russian tourists in 2002 reached less than 500 thousand and increased in the year that It was followed by 1,2 tourists, and thus the number of Russian tourists to Turkey increased, reaching 2.7 million tourists in 2008.()

Conclusion and conclusions.

It became clear from this study that the Russian-Turkish relations after the year 1991 and their future are a set of facts and results. On the level of facts, the study revealed to us that geographical, political and national factors were among the factors affecting Russian-Turkish relations, as geographical considerations were represented in Russia's continuous attempts to reach warm waters, and on Despite the decline in religious and national calls during the era of the Soviet Union, the geographical and ideological factor remained influential in relations until the collapse of the Soviet Union in 1991.

In addition to the internal, regional and international environment factors among the most prominent influences in Russian-Turkish relations after the end of the Cold War, geographical considerations dictated that Russia and Turkey made changes in their foreign policies, as it led the openness of both countries to new regions in Central Asia, the Caucasus, the Balkans, and the Middle East. To formulate a new strategy through which it can preserve its economic and political interests





in those regions, so the Russian-Turkish competition appeared in these areas, which was evident in 1994, when Turkey put in place a new regulation. To regulate passage in the straits, which angered the Russian Federation because it saw this as an attempt to prevent it from competing with Turkey in transporting Caspian oil. Besides, the military and economic factors showed the great difference in the capabilities between the two countries, which indicates the state of imbalance in the economic and military power between the two countries. In that, the impact of the human factor, as Russia began sympathizing with the Kurdish rebellion, while Turkey began sympathizing with the rebellion in Chechnya, especially in the nineties of the twentieth century.

On the other hand, the Russian Federation developed a new regional policy called (near abroad) in order to establish a security belt for Russia in the former Soviet republics, and in order to confront the aspirations of other regional powers, especially Turkey, which sought to play an influential regional role, and quickly established the Economic Cooperation Organization for the Sea Countries the black. Turkey was also able to regain its position in the US strategy for the post-Cold War period, especially after the United States went to control Eurasia and besiege Russia, and that the United States had counted on the Turkish role there, despite the Russian-Turkish competition to get closer to the European Union and the negative repercussions of Russia's security role in Europe. After the Cold War on the Turkish role, Turkey was able to compensate for this through its active role in NATO, which plans to expand to the east and the former Soviet republics.

While the study revealed that there is a competition of roles in three strategic regions, the Turkish role in the Balkans was at the expense of the Russian role, and with the emergence of the Central Asia and Caucasus regions after the collapse of the Soviet Union until both countries declared that it was a vital interest area for them, especially after the opening of the Baku -Tbilisi - Jabhan line Oil, the Chechnya and Karabakh issues have become among the regional problems affecting Russia and Turkey. Therefore, the two parties sought to find peaceful settlement solutions that would help achieve stability..

The Middle East region is one of the regions of strategic importance, so the US occupation of Iraq in 2003 had a direct impact on Russia and Turkey. Russia faced the fact that it lost its most important allies in the Middle East region and lost its economic interests with it, while Turkey began to face the dangers of the Kurdish revival, but thi. The consensus in Russian-Turkish interests did not continue with the rest of the Middle East issues, especially with regard to the issue of the Iranian nuclear program and the new Russian alliances with Iran and Syria.

The study showed that the future of Russian-Turkish relations may take the scene of competition between the two countries, as there is a Russian-Turkish competition in Central Asia, the Caucasus and the Black Sea region, and there is also economic competition over determining a map of oil and gas pipelines in the Caspian Sea basin, and therefore Russia remains an obstacle to movement Turkey is in the Caucasus and Central Asia, so Turkey seeks to benefit from the American role and the role of NATO in these vital areas, and accordingly, the competition scene is a logical one, but that does not mean that this will lead to a war between them. Given the development of economic cooperation between the two countries in the post-Cold War era, this contributed to pushing relations to advanced levels, especially since Russia is Turkey's second economic partner. The most important sectors affecting the Russian market, in addition to that, there has become a Russian-Turkish consensus towards issues of the Middle East, especially Iraq, but this does not eliminate competition between them on certain issues, which means that Russian-Turkish relations will be governed in the framework of competition, cooperation, tension and attraction.

As for the results of the study, they are as follows:





-Russia and Turkey have become pivotal countries in the process of geostrategic development in Eurasia. However, matching US interests with Turkey's special interest in the desire to play a stronger regional role in its relations with newly independent countries may necessitate reducing Russian influence, which will be reflected in the relations between them.

-It is certain that Moscow and Ankara are unwilling to create permanent tensions in their relations, but this does not mean that they will not compete in the pursuit of their interests.

Margins

- Ahmed Nuri Al-Nuaimi, Turkey and NATO, The National Press, Amman, 1981, pp. 48-50.
- 2) Kamal Al-Menoufi, "The Evolution of Soviet-Turkish Relations," Journal of International Politics, No. 24, Cairo, April 1971, p. 115.
- 3) Turkish Daily News, Ankara, 14.9.1987,p.2
- 4) Joseph Vissario Novi was born on December 21, 1879 in Georgia, who later became known by his name Joseph Stalin, which means the man of steel in the city of Gori, Republic of Georgia. Because of his revolutionary views and activities, he fled to the Caucasus region to join the Socialist Revolutionary Movement until he met (Lenin) to become a member of the Central Committee of the Russian Communist Party that led the socialist revolution in October 1917. On April 23, 1922, he was appointed General Secretary of the Soviet Communist Party. He ruled





the Soviet Union completely from 1928-1953 and grew up under Lenin and took over the leadership of the party after him, killing his opponents and supporting the foundations of the Soviet state. According to the theory of (socialism in one country) and led his country towards victory in the Second World War and the sharing of spheres of influence in the world with the United States through the Yalta conference, transforming the Soviet Union into one of the two most powerful countries in the world, and he remained in his position until his death in 1953. Seen: Ahmed Jasim Ibrahim, Turkey's Position on the Issues and Problems of the Arab Mashreq 1967-1979, Unpublished PhD thesis, Faculty of Arts, Basra University, 2011, p.7.

- 5) Bulent Ecevit, op. cit, p. 200
- 6) The "Yata Conference" was held between the US President Roosevelt, the British Prime Minister Winston Churchill, and the Soviet President, Marshal Joseph Stalin, for the period from February 4-11, 1945 AD, as final plans were agreed to defeat Germany, and its unconditional surrender was decided, and each of the three powers would control a separate region. In it, on the condition that the settlement takes place through a committee composed of the highest commanders of the occupation forces, whose headquarters will be in Berlin, and France is invited to take a region and participate as a fourth member in the settlement committee, and the invitation to join the United Nations was also made before February 8, 1945 AD, for more see: ArtherM.Schlesinger, J.R.The Dynamics of World POWER, A Documentary History of United States Foreign Policy 1945-1973, Chelsea House, Mcgraw-Hill, U.S.A. 1973, PP. 48-67
- 7) The "Potsdam Conference" was held between Britain, the United States and the Soviet Union for the period from July 17 to August 1, in which the three powers confirmed their policy towards Germany, which was previously agreed upon in the "Yalta Conference", and it was also agreed not to establish a central government at this time Germany exercises supreme power in it with its duties according to the instructions of the governments of the four countries, complete disarming of Germany, get rid or control of German industries that can be used for purposes of military production, dissolve all military and security organizations, destroy the National Socialist Party and dissolve all its organizations ... etc. From the details see Ibid,pp.146-165.
- Khalil Ibrahim Mahmoud, Turkish Foreign Policy towards the Middle East from 1945-1991, Unpublished PhD thesis, Faculty of Political Sciences, University of Baghdad, 1995, p. 31
- 9) Art. ZK Rubinstein, The Emergence and Development of Soviet Strategy in the Middle East, Arab Research Foundation, Beirut, 1980, p. 4
- 10) (1) Peace Attempts in Cyprus, The Journal of International Politics, Issue 14, (Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies), 1968, p. 132
- 11) Khalil Ibrahim Mahmoud, the previous source, p. 32; Nabih Al-Isfahani, Turkey: Between National Demands and International Reality, The Journal of International Politics, Issue 52, (Cairo: Center for Political and Strategic Studies), p. 1978, p. 96.
- 12) Hajir Adnan, Soviet-Turkish economic relations, stages and tendencies, Series of Translated Studies, Issue 9, (Al-Mustansiriya University: Institute for Asian and African Studies), 1985, p. 1.
- 13) Kamal Al-Menoufi, "New Developments in Turkish Foreign Policy," The Journal of International Politics, Issue 44, Cairo, April 1976, p. 147.
- 14) Khalil Ibrahim Mahmoud, the previous source, p. 33.
- 15) Art.Z.K. Rubinstein, ibid., P. 4
- 16) Turkish Foreign Policy Report, Ministry of Foreign Affairs, Ankara, no.7,1 october 1975,p.17.
- 17) Survey on Turkey, Financial Times, nov. 23, 1977.





- 18) Charles Mclane ,soviet Middle East Relations ,Caspian Crossrods Magazine , Vol.1,No.1,Winter 1995,p.104
- 19) Khalil Ibrahim Mahmoud, the previous source, p. 34.
- 20) Same source, p. 22.
- 21) Ahmed Hussein Shehail, Russian Foreign Policy towards the Middle East, Master Thesi (unpublished), University of Baghdad, College of Political Sciences, 2000, pp. 26-34.
- 22) Babel Newspaper, Baghdad, on November 20, 1995.
- 23) Anil Gurtuna, Turkish Russian Relations in the Post Soviet Era: From Conflict to Cooperation, A Thesis For the degree of Master of Science in International Relations, Submitted to the Graduate of Social Science of Middle East Technical University, January 2006, P.35
- 24) Ibrahim Abu Khuzam, The Arabs and the Balance of Power in the Twenty-first Century A study of the reality of the great powers and the implications of this reality on the Arab world and the world, PhD thesis (published), Qarinos University, Tripoli, 1995, p. 380.
- 25) Riyad Muhammad, General Principles in Geopolitics and Geopolitics, 4th Edition, (Beirut: Arab Renaissance House), 1997, p.105.
- 26) Same source, p. 105
- 27) Ahmed Allou, Russia: The Heart of the World is Beating Again, Al-Jaish Magazine, Issue 104, (Beirut: Lebanese Ministry of Defense), March 2004, p. 32.
- 28) Osama Farouk Mukhaimer, Defining the Mediterranean State: A Study of Social and Economic Characteristics, Al Siyasa Al Dawliya, Issue 129, (Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies), July 1997, p. 45.
- 29) Ahmed Nuri Al-Nuaimi, Turkey and NATO, the previous source, p. 48.
- 30) Abd al-Wahhab Abd al-Sattar al-Qassab, Threats to Arab National Security in the Regional Neighboring Countries, Turkey - Case Study, Arab Papers Bulletin, No. 28, (Al-Mustansiriya University: Center for Studies and Research in the Arab World), February 2000, p.5.
- 31) Judah Hassanein Judeh and Dr. Ali Ahmed Haroun, Geography of Islamic Countries, (Alexandria: Al Maaref Establishment), 1999, p. 667.
- 32) Sabah Mahmoud Muhammad, Turkey between the Ottoman Fez and European Pants, (Beirut: Research and Studies Center), 1996, p. 16.
- 33) Nizar Ismail Al-Hayali, The New Turkish Role in NATO, Strategic Papers Bulletin, No. 15, (University of Baghdad: Center for International Studies), 1997, p.11.
- 34) Sabah Mahmoud Muhammad, the previous source, page 5.
- 35) Dmitri Trenin, Russia and Turkey Acure for schizophrenia, Perceptions, Journal of International Affairs, Vol. 2, No.2, Ankara, June-August 1997, p.1. internet.
- 36) Malik Mufti, Audacity and Caution in Turkey's Foreign Policy, Global Studies, No. 27, (Abu Dhabi: Th Emirates Center for Strategic Studies and Research), 1998, p. 14.
- 37) Heinz Kramer, A Changing Turkey Is Looking For A New Dress The Challenge Before Both Europe And The United States, translated by Fadel Junker, 1st Edition, (Riyadh: Obeikan Library), 2001, p. 354..
- 38) Muhammad Nuruddin, Confused Republic Turkey, pp. 239-240.
- 39) Same source, p. 24.
- 40) Haynes Kramer, Previous source, p. 355.
- 41) Hanna Izzo Behnan, "Turkish-Russian Relations 1997-2009", Journal of Education and Science, Vol. 18, Issue 1, Mosul, 2011, p. 39.





- 42) Dmitry Trenin, "From Istanbul to Kabul: Is there a common ground between Turkey and Russia?", Turkish Vision (Summer 2103), see: http://bit.ly/1Blvtq
- 43) John Berryman, "Geopolitics and Russian Foreign Policy," International Politics (July 2012), pp. 539-540.
- 44) Ahmed Davutoglu, Strategic Depth: Turkey's Position and Role in the International Arena, translated by Muhammad Jaber Thalji and Tariq Abdul Jalil (Peer Wat and Doha: The Arab Science House and Al Jazeera Center for Studies, 2101), pp. 023 and 116-106
- 45) Talaat Rumaih, Putin's Russian strategy from a superpower to a regional state, on the following linkhttp://www.islamtoday.net
- 46) Raed Jabr, a previously mentioned source, pp. 120-122.
- 47) Evgeny Primakov, The World After 9/11 and the Invasion of Iraq, Previously Cited Source, p. 174.
- 48) Fiona Hill, seismic shifts in Eurasia The Changing Relationship between Turkey and Russia and its implications for The South Caucasus, Brookings Institution ,Washington,October,2002,p.6
- 49) Ghassan Makhal, Russia and Turkey head to the coalition against the Christian club, Al Arabiya channel website, December 9, 2004, at the following link: http://www.alarabiya.tv/article.aspx
- 50) Suat Kinklioglu, Turkey and Russia Partnership by Exclusion, Turkish policy Quarterly, Vol.5, NO.2 Ankara,Summer2006,pp.9-11. Internet,
- 51) Suat kinikl loglu, op.cit.,p.11.
- 52) Russia and Turkey embody the initiative to protect security in the Black Sea Basin, Russian Novosti News Agency, 2008-2020 at the following link: http://www.ar.rain.ru.co.
- 53) Abdullah Turkmani, Turkey and its regional surroundings, in a symposium: Turkey and the Arabs strategic stakes, (Ankara: Justice Center for Strategic Studies and Planning), 2006, p. 19. Also see: - Muhammad Nur al-Din, the view of the new Turkish strategy Ahmet Davutoglu Turkey from a country partyTo Country Center, As-Safir Lebanese newspaper, 21-8-2004, p. 5
- 54) Muhammad Javad Ali, Turkey, a geostrategic fortress, a series of strategic stations, No. 54, (University of Baghdad: Center for International Studies), 2001, p. 4.
- 55) Quotlay Dugan, previously cited source, p. 233.
- 56) Vladlen Martynov, Russia and Turkey horizons of developing policy, Foreign Policy, VOL. XXV, No. 3-4, 2000, p. 28
- 57) Hanna Izzo Behnan, the previous source, p. 51
- 58) Same source, p.52.
- 59) Same source, p.52.
- 60) Putin begins an official visit to Turkey, the first of its kind in more than 30 years, Russian news agency RIA Novosti, 5-12-2006. At the following link: - http://www.ar.rain.ru.com
- 61) Nataliya Ulchenko, Geostragic aspects of Gas export frome Russia and Turkmenistan to Turkey, Foreign Policy, Vol.XXIX, No.3-4, Ankara, 2002, pp.54-57.
- 62) Nourhan Al-Sheikh, Russia and the European Union, the energy and status struggle, Journal of International Politics, Issue 164, (Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies), April 2006, p. 66.
- 63) Orhan Morgil ,the Turkish Russia bilateral economic relations, Foreign Policy, Vol .XXIX,No.3-4,Ankara,2002,p.44.
- 64) Turkish companies top the list of foreign companies interested in the construction market in Russia, Russian news agency Novosti, 29-2-2008 at the following link: http://:www.ar.rian.ru.com
- 65) Hanna Izzo Behnan, the previous source, p. 49.





- 66) Hanna Izzo Behnan, the previous source, p. 49
- 67) Mariana Nabenikaya, Russia, Turkey Double the Volume of Commercial Exchange, Russian News Agency Novosti, 25-11-2007, at the following link: http://www.ar.rian.ru.co
- 68) Hanna Izzo Behnan, the previous source, p. 50.

List of sources and references

- Ahmed Nuri Al-Nuaimi, Turkey and NATO, The National Press, Amman, 1981.-1
- Kamal Al-Menoufi, "The Evolution of Soviet-Turkish Relations," Journal of International Politics, No. 24, Cairo, 2. April 1971.
- 3. Turkish Daily News, Ankara, 14.9.1987.-3
- 4. Joseph Vissario Novi 4- Ahmed Jasim Ibrahim, Turkey's Position on the Issues and Problems of the Arab Mashreq 1967-1979, Unpublished PhD thesis, Faculty of Arts, Basra University, 2011,.
- ArtherM.Schlesinger, J.R.The Dynamics of World POWER, A Documentary History of United States Foreign Policy 1945-1973, Chelsea House, Mcgraw Hill, U.S.A. 1973.
- Khalil Ibrahim Mahmoud, Turkish Foreign Policy towards the Middle East from 1945-1991, Unpublished PhD thesis, Faculty of Political Sciences, University of Baghdad, 1995.
- Art. ZK Rubinstein, The Emergence and Development of Soviet Strategy in the Middle East, Arab Research Foundation, Beirut, 1980.
- 8. Peace Attempts in Cyprus, The Journal of International Politics, Issue 14, (Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies), 1968, p. 132.
- Khalil Ibrahim Mahmoud, the previous source, p. 32; Nabih Al-Isfahani, Turkey: Between National Demands and International Reality, The Journal of International Politics, Issue 52, (Cairo: Center for Political and Strategic Studies), 1978.
- 10. Hajir Adnan, Soviet-Turkish economic relations, stages and tendencies, Series of Translated Studies, Issue 9, (Al-Mustansiriya University: Institute for Asian and African Studies), 1985.
- 11. Kamal Al-Menoufi, "New Developments in Turkish Foreign Policy," The Journal of International Politics, Issue 44, Cairo, April 1976.
- 12. Turkish Foreign Policy Report, Ministry of Foreign Affairs, Ankara, no.7,1 october 1975.
- 13. Survey on Turkey, Financial Times, nov. 23, 1977.
- 14. Charles Mclane, soviet Middle East Relations, Caspian Crossrods Magazine, Vol.1, No.1, Winter 1995.
- 15. Ahmed Hussein Shehail, Russian Foreign Policy towards the Middle East, Master Thesi (unpublished), University of Baghdad, College of Political Sciences, 2000.
- 16. Babel Newspaper, Baghdad, on November 20, 1995.
- 17. Anil Gurtuna, Turkish Russian Relations in the Post Soviet Era: From Conflict to Cooperation, A Thesis For the degree of Master of Science in International Relations, Submitted to the Graduate of Social Science of Middle East Technical University, January 2006.
- 18. Ibrahim Abu Khuzam, The Arabs and the Balance of Power in the Twenty-first Century A study of the reality of the great powers and the implications of this reality on the Arab world and the world, PhD thesis (published), Qarinos University, Tripoli, 1995.
- 19. Riyad Muhammad, General Principles in Geopolitics and Geopolitics, 4th Edition, (Beirut: Arab Renaissance House), 1997.





- 20. 19-Ahmed Allou, Russia: The Heart of the World is Beating Again, Al-Jaish Magazine, Issue 104, (Beirut: Lebanese Ministry of Defense), March 2004.
- 21. Osama Farouk Mukhaimer, Defining the Mediterranean State: A Study of Social and Economic Characteristics, Al . Siyasa Al Dawliya, Issue 129, (Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies), July 1997
- 22. Ahmed Nuri Al-Nuaimi, Turkey and NATO, the previous source.
- 23. Abd al-Wahhab Abd al-Sattar al-Qassab, Threats to Arab National Security in the Regional Neighboring Countries, Turkey - Case Study, Arab Papers Bulletin, No. 28, (Al-Mustansiriya University: Center for Studies and Research in the Arab World), February 2000.
- 24. Judah Hassanein Judeh and Dr. Ali Ahmed Haroun, Geography of Islamic Countries, (Alexandria: Al Maaref Establishment), 1999.
- 25. 24-Sabah Mahmoud Muhammad, Turkey between the Ottoman Fez and European Pants, (Beirut: Research and Studies Center), 1996.
- 26. 25-Nizar Ismail Al-Hayali, The New Turkish Role in NATO, Strategic Papers Bulletin, No. 15, (University of Baghdad: Center for International Studies), 1997.
- 27. Sabah Mahmoud Muhammad, the previous source, page 5.
- 28. Dmitri Trenin, Russia and Turkey Acure for schizophrenia, Perceptions, Journal of International Affairs, Vol. 2, No.2, Ankara, June-August 1997, p.1. internet.
- 29. Malik Mufti, Audacity and Caution in Turkey's Foreign Policy, Global Studies, No. 27, (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research), 1998.
- 30. Heinz Kramer, A Changing Turkey Is Looking For A New Dress The Challenge Before Both Europe And The United States, translated by Fadel Junker, 1st Edition, (Riyadh: Obeikan Library), 2001...
- 31. 30-Muhammad Nuruddin, Confused Republic Turkey, pp. 239-240.
- 32. 31-Hanna Izzo Behnan, "Turkish-Russian Relations 1997-2009", Journal of Education and Science, Vol. 18, Issue 1, Mosul, 2011.
- 33. Dmitry Trenin, "From Istanbul to Kabul: Is there a common ground between Turkey and Russia?", Turkish Vision (Summer 2103), see: http://bit.ly/1Blvtq
- 34. John Berryman, "Geopolitics and Russian Foreign Policy," International Politics (July 2012).
- 35. Ahmed Davutoglu, Strategic Depth: Turkey's Position and Role in the International Arena, translated by Muhammad Jaber Thalji and Tariq Abdul Jalil (Peer Wat and Doha: The Arab Science House and Al Jazeera Center for Studies, 2101).
- 36. Talaat Rumaih, Putin's Russian strategy from a superpower to a regional state, on the following link.http://www.islamtoday.net
- 37. Raed Jabr, a previously mentioned source.
- 38. Evgeny Primakov, The World After 9/11 and the Invasion of Iraq, Previously Cited Source.
- 39. Fiona Hill, seismic shifts in Eurasia The Changing Relationship between Turkey and Russia and its implications for The South Caucasus, Brookings Institution, Washington, October, 2002.
- 40. Ghassan Makhal, Russia and Turkey head to the coalition against the Christian club, Al Arabiya channel website, December 9, 2004, at the following link: http://www.alarabiya.tv/article.aspx
- 41. Suat Kinklioglu , Turkey and Russia Partnership by Exclusion, Turkish policy Quarterly, Vol.5, NO.2 ,Ankara,Summer2006,pp.9-11. Internet





- 42. Russia and Turkey embody the initiative to protect security in the Black Sea Basin, Russian Novosti News Agency, 2008-2020 at the following link: http://www.ar.rain.ru.co.
- 43. Abdullah Turkmani, Turkey and its regional surroundings, in a symposium: Turkey and the Arabs and the strategic stakes, (Ankara: Justice Center for Strategic Studies and Planning), 2006.
- 44. Muhammad Nur al-Din, the view of the new Turkish strategy Ahmet Davutoglu Turkey from a country partyTo Country Center, As-Safir Lebanese newspaper, 21-8-2004.
- 45. Muhammad Javad Ali, Turkey, a geostrategic fortress, a series of strategic stations, No. 54, (University of Baghdad: Center for International Studies), 2001..
- 46. Vladlen Martynov, Russia and Turkey horizons of developing policy, Foreign Policy, VOL.XXV, No.3-4, 2000.
- 47. 46-Putin begins an official visit to Turkey, the first of its kind in more than 30 years, Russian news agency RIA Novosti, 5-12-2006. At the following link: - http://www.ar.rain.ru.com
- 48. Nataliya Ulchenko, Geostragic aspects of Gas export frome Russia and Turkmenistan to Turkey, Foreign Policy, Vol.XXIX, No.3-4, Ankara, 2002.
- 49. Nourhan Al-Sheikh, Russia and the European Union, the energy and status struggle, Journal of International Politics, Issue 164, (Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies), April 2006..
- 50. Orhan Morgil ,the Turkish Russia bilateral economic relations, Foreign Policy, Vol .XXIX,No.3-4, Ankara, 2002, p.44.
- 51. Turkish companies top the list of foreign companies interested in the construction market in Russia, Russian news agency Novosti, 29-2-2008 at the following link: http://:www.ar.rian.ru.com
- 52. Mariana Nabenikaya, Russia, Turkey Double the Volume of Commercial Exchange, Russian News Agency Novosti, 25-11-2007, at the following link: http://www.ar.rian.ru.co

"روسيا الاتحادية في ظل المتغيرات الدولية والتحولات السياسية الجديدة" د . مصطفى أبو القاسم دبوب .

ملخص.

شهد مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تحولات عميقة في بنيان النظام الدولي كطبيعة القوة الفاعلة، والتحالفات القائمة, وطبيعة العلاقات الدولية والتوجهات السياسية والجيوسياسية لتلك القوى، وأثرها على النظام الدولي, ومن تلك المتغيرات التي شكلت هياكل البناء السياسي للسياسة الدولية ونماذج تفكيرها وتوجهاتها السياسية هو صعود بعض القوى الدولية الفاعلة في السياسة الدولية أمام تراجع نفوذ الولايات المتحدة الأميركية فيما يطلق عليه بنهاية المركزية الأميركية، فالأزمة الاقتصادية العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، دفعت النظام العالمي نحو تحولات هيكلية تميل للتعددية القطبية، ومن أبرز هذه القوى الصاعدة





روسيا والصين والهند، وقد بدأت بوادر الصعود الروسي في الظهور مع وصول "فلاديمير بوتين" إلى السلطة في روسيا عام 2000، حيث أصبحت روسيا لاعباً مؤثراً في الأحداث الدولية، ولها حضورها السياسي على المسرح الدولي، وبدأت أكثر فاعلية ونشاطا في التعاطي مع القضايا الدولية، حيث كانت روسيا ولا تزال تعتبر نفسها قوة دولية فاعلة على الساحة العالمية . غير أن هناك العديد من المعوقات والتحديات منها تحديات داخلية مثل تزايد الأعباء المالية وتحديات دولية وإقليمية .

هذه الدراسة هي محاولة للإطلالة على الدور الروسي الجديد في مسرح السياسة الدولية، ومحاولة فهم وتشريح حركة التفاعلات التي تنسجها السياسة الخارجية الروسية، وخربطة تحالفاتها التي تدور مع المصالح القومية الروسية .

كلمات مفتاحية: الصعود الروسي ، النظام الدولي ، البعد القومي في السياسة الروسية .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع محل الدراسة كونه يسعى إلى محاولة تقديم تفسير للتحولات الجارية في بنية النظام الدولي من خلال دراسة حالة "روسيا"، وما إذا كان صعود روسيا يمثل بالفعل تحولاً في موازين وتفاعلات السياسة الدولية، كما تنبع أهمية الدراسة كونها تقوم بتحليل أبعاد التحولات السياسية الروسية، ومدى ارتباطها بالتغيرات في العامل القيادي الروسي، وتوضيح أهم العوامل المؤثرة على السلوك الخارجي الروسي ومحددات السياسة الخارجية الروسية والآليات التي اتبعتها في تعاملاتها حيال القضايا الدولية المؤثرة في النظام الدولي.

الإشكالية:

شهد النظام الدولي خلال القرن الواحد والعشرين تحولات كبيرة ترتب علها تراجع النظام أحادي القطبية لصالح بعض القوى الدولية الجديدة، كروسيا الاتحادية حيث بدأت بوادر وإرهاصات الصعود الروسي في الظهور منذ عام 2006، بإعادة هيكلة الاستراتيجية الروسية في السياسة الداخلية والخارجية، هذه التحولات تطرح التساؤل التالى:

كيف أثر الصعود الروسى على هيكل النظام الدولي ؟

وبنبثق عن السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية.

- ما هي أبعاد الصعود الروسى ؟
- كيف أثر الصعود الروسي على تحولات القوى في بنية النظام الدولي ؟
- لماذا تسعى روسيا لاستعادة دورها كفاعل مؤثر في السياسة الدولية ؟

الفرضية الدراسة:

- من خلال الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضية التالية:
- لقد أدي الصعود الروسي إلى قلب موازين القوي في العالم وتغيير نمط القطبية الأحادية .
 - تسعر روسيا إلى إعادة رسم خربطة العلاقات الدولية بعيدا عن سياسة الحرب الباردة.
- تسعى القيادة الروسية لإيجاد موطئ قدم لها في النظام الدولي الحالي، ومحاولة تغيير هيكل النظام الدولي القائم.
 - تحقيق المصالح القومية الروسية ومحاولة روسيا استعادة دورها كقوى إقليمية.

أهداف الدراسة:

- تتمثل أهداف الدراسة في عدد من النقاط الرئيسة وهي:
- الوقوف على أبعاد الصعود الروسي، وأثره على بنية النظام الدولي.
 - الوقوف على أبرز المتغيرات في هيكل النظام الدولي.
- التعرف على المحددات الداخلية والدولية الحاكمة للسياسة الخارجية الروسية الجديدة .

الحدود الزمنية للدراسة:

تبدأ هذه الدراسة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق عام 1990 مروراً بتراجع دور روسيا في السياسة الدولية وصولاً إلى تولي الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" للرئاسة في فترته الأولى وحتى عام 2020 .

تقسيمات الدراسة:





تتكون الدراسة من مقدمة وثلاثة مباحث رئيسة وخاتمة:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة .

المبحث الثاني: تحولات السياسة الروسية الجديدة.

المبحث الثالث: الاستراتيجية الروسية الأبعاد والتحديات.

المقدمة:

تصاعد الدور الروسي على مسرح الأحداث الدولية خلال القرن الواحد والعشرين، فبعد تولي "بوتين" السلطة عام 2000، أحدث تحولات عميقة من خلال اعتماده على العديد من المرتكزات الإستراتيجية التي تهدف إلى دعم سلطة الدولة المركزية، وتشديد قبضتها على المؤسسات الاقتصادية والسياسية وتقوية قدراتها الإستراتيجية، ما جعل روسيا تتعافي من الهزات العنيفة التي تعرضت لها، وتعود من جديد كلاعب مؤثر في الأحداث الدولية، وإبداء الرغبة في التوسط لحل العديد الأزمات الدولية بما يتماشى والمصالح الروسية. تمثل تعاظم الدور الروسي في مجموعة من المتغيرات الهامة منها رؤية موسكو في إبداء أهمية خاصة للانخراط في بعض بؤر التوترات والصراعات المسلحة، الأمر الذي يعكس تقديرات النخبة السياسية الروسية للمصالح الوطنية من جراء التدخل العسكري الخارجي في الصراعات الداخلية للدول الأخرى وفقا لمبدأ "البرجماتية السياسية" التي تجمع بين حسابات العلاقات الاقتصادية وتعقيدات الجغرافيا السياسية، كما أن القيادة السياسية الروسية كان لها دوراً بارزاً في رسم وتخطيط إستراتيجية روسية فاعلة ومؤثرة على الساحة الدولية .





المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للدراسة.

عقب سقوط جدار برلين في نوفمبر (1899)، وانهيار الإتحاد السوفيتي في ديسمبر (1991) الذي رافقه انهيار اقتصادي وضعف سياسي وفوضى في مؤسسات الدولة الروسية كافة، واجهت روسيا مأزقاً استراتيجياً على المستوى الدولي والإقليمي فرض تحديات عدة على الدولة الروسية الجديدة، خاصة في ظل التنامي الأميركي الغير مسبوق، من حيث الأهداف والآليات، وظهر عجز الدولة الروسية الجديدة من خلال المستقرار السياسي وضنك الأزمة الاقتصادية(1)، خلال هذه المرحلة كانت الدولة الروسية تتجنّب أي مواجهات أو تدخلات خارجية، وفقدت الكثير من قوّتها ونفوذها الإقليمي والدولي ومكانتها الكونية. بدأ ذلك واضحاً إثر وقوفها مكتوفة الأيدي تنظر إلى حليفها "سلوبودان ميلوزوفيتش" وهو يزاح من السلطة في الحرب على يوغوسلافيا عام 1997(2)، إلا أن الأوضاع قد أختلف في عهد الرئيس "فلاديمبر بوتين" إثر مجيئة إلى الحكم عام (2000) الذي نجح إلى حد كبير في وقف التدهور والتخبط الذي عانت منهما روسيا على امتداد حقبة التسعينيات، واستطاع تكوين إدارة قوية للحكم. حقق بوتين بإحكام قبضته على روسيا هدفه الأساسي من إدخال الإصلاحات على نظام الدولة، وإعادة الإيراني والملف السوري وغيرهما من الملفات الأخرى، هذه التحولات أعادة روسيا كقوة دولية مؤثرة بعد أن أوشكت على الانهيار عقب تفكك الإيراني والملف السوري وغيرهما من الملفات الأخرى، هذه التحولات أعادة روسيا كقوة دولية مؤثرة بعد أن أوشكت على الانهيار عقب تفكك الإيراني والملف السودي وغيرهما اللفات الخارجي ذات بعدين أساسين هما الواقع الجديد والسابق، وما بين الإمكانيات المتاحة وضرورات عملية التنمية الدوسية الجديدة في إطارها الخارجي ذات بعدين أساسين هما الواقع الجديد والسابق، وما بين الإمكانيات المتاحة وضرورات عملية المنية التنمية الداخلية والإصلاحات اللازمة بأي قيادة سياسية جديدة ().

أولاً: بنية النظام الدولي.

يتمبز النظام الدولي بالديناميكية والتغيير المستمرين كونه دائم الحركة والنشاط والتغير نظرا لوجود أكثر من فاعل دولي مؤثر في هذه البيئة، لذا فقد مثلت تحولات موازين القوة من أبرز المحاور الرئيسة في حركته، وقد شكل انهيار نظام ثنائي القطبية إيذاناً ببداية نظام أحادي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي كان له العديد من التداعيات الدولية كتحول التوازن الدولي نحو الاختلال الشديد، وتحولت معادلة القوى لصالح الهيمنة الأمريكية التي انفردت قطباً وحيد في العالم(4). مدفوعة بالعامل الاقتصادي والتفوق العسكري. فقد سعت الولايات المتحدة للسيطرة العالمية، من خلال محاولة ضبط قواعد حركة التفاعلات الدولية بما يحقق لها فرض الهيمنة واستمرارها في قيادة تلك الحركة. وقد كانت أزمة الخليج 1991 البداية، ثم الصومال، والبوسنة والهرسك في 1995 يوغوسلافيا (السابقة). إلا أن التدخل الأكبر كان في أفغانستان في عام 2001، وأخبراً احتلال العراق وإسقاط النظام القائم سنة 2003، الأمر الذي كان له العديد من التداعيات الجسيمة خلال تلك التدخلات وهو ما آثارا استياء دولياً واسعاً (5)، الأمر الذي هيئا الأجواء للتغيير في هيكل النظام الدولي عقب فشل الولايات المتحدة في فرض السلم والأمن الدوليين خلال فترة التفرد بالنظام الدولي أحادي القطبية، بل إن ما حصل خلال تفرد الولايات المتحدة الأمريكية من حروب وكوارث وأزمات دولية فاق بعدده وتداعياته خلال ما حصل فترة القطبية الثنائية، فالإفراط في استخدام القوة العسكرية لتسوية المنازعات الدولية بما يتناقض ومبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان ومبدءا عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى. كما حصل في العديد من الأزمات الدولية، الأمر الذي تسبب في تصدع بنية النظام الدولي لصالح قوى دولية صاعدة الداخلية للدول الأخرى. كما حصل في العديد من الأزمات الدولية، الأمر الذي تسبب في تصدع بنية النظام الدولي لصالح قوى دولية صاعدة الأعطام الدولية بناء نظام متعدد الأقطاب (6).

ثانياً: محددات عودة روسيا للساحة الدولية

عقب وصول فلاديمير "بوتين" للسلطة في روسيا مع بداية العام (2000) عمل على استغلال العديد من القضايا والملفات والمتغيرات الدولية، وتحديث ميكنة الصناعة العسكرية الروسية لإنتاج أحدث المقاتلات في العالم وتصنيع صورايخ طويلة المدى بقوة دفع ذاتي قادر على حمل رؤوس نووية، لأجل عودة روسيا لمسرح السياسة الدولية خاصة في ظل الاندفاع الأمريكي والانفلات الذي كان من أبرز سمات عصر الاحتكار والتفرد منذ عقد التسعينيات من القرن المنصرم(7). نجح "بوتين" في القيام بإعادة هيكلة السياسة والاقتصاد، كما تعزز هذا الوضع خاصة مع وصول رئيس الحكومة "ديمتري ميدفيديف" الذي أصدر ما يسمي بمبدأ ميدفيديف، المتكون من خمسة مبادئ أساسية هي:

أن تكون الأولوية لمبادئ القانون الدولي، والعمل على بناء عالم متعدد القوى تكون روسيا أحد أقطابه، والبعد عن سياسة الحرب الباردة أو الدخول في مواجهة مع دول أخرى، وحماية روسيا لمواطنها أينما كانوا، وتطوير العلاقات مع الأقاليم الصديقة لروسيا، بالإضافة إلى عودة





روسيا كقوى إقليمية ودولية ومحاولة القيام بدور مؤثر وفعال في قضايا الشرق الأوسط(8). استثمر "بوتين" العديد من العوامل الهامة الداخلية والخارجية، فعلى المستوى الداخلي روسيا تعتبر من الدول الأكبر مساحة التي تقدر بـ 17 مليون كم ² ، بالإضافة إلى القوي البشرية الهائلة التي يبلغ تعدادها حوالي 150 مليون إنسان ، هذا إلى جانب ميرانها للإتحاد السوفيتي، فالجيش الأحمر يعد من أقوى جيوش العالم ولديه أكبر مخزون من ترسانة الأسلحة النووية، وتعد روسيا من أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز (9)، كما كان هدف الإستراتيجية الروسية الجديدة تطوير روسيا داخليا ومحاولة الاستفادة من العولمة وأن تكون قوي اقتصاديا كبرى، وتتطور تقنياً واجتماعيا، وأن تمتلك التأثير السياسي وتكون متكيفة مع اقتصاد العولمة، من خلال اعتماد سياسة خارجية فعالة لتهيئة الظروف للنمو الاقتصادي وتشجيع نشاط رؤوس الأموال الروس، على المستوى الخارجي سعت روسيا الدخول في منظمة التجارة العالمية، كما أولت الإدارة الروسية الجديدة أهمية خاصة للمصالح الاقتصادية(10). تمكن "بوتين" من إعادة مظاهر القوة لروسيا وأعاد احترامها كقوة كبرى من خلال إعادة الهيبة إلى قوتها العسكرية التي كانت قد وصلت إلى أدنى المستويات عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، قام المعيار العسكري على الطابع القومي الدوسي والمصالح الإستراتيجية الروسية، ومن ثم فقد حرصت الدولة الروسية على التطوير المستمر لقدراتها العسكرية خاصة في المناطق الحدودية لروسيا (10).

رغبة روسيا في زيادة قوتها العسكرية ونفوذها واستعادة البعض من قوة الاتحاد السوفيتي السابق جاء متزامناً مع استبعادها لسياسة الحرب الباردة لمعرفتها بأنها حرب مكلفة على كافة الأصعدة ناهيك إنها لا تزال تكافح أثارها السبية داخل المجتمع الروسي، بالإضافة أن سياسة الحرب الباردة تتقاطع ومصالح روسيا الجديدة التي لها شبكة مصالح مع العديد من الأطراف الدولية (12). حاولت القيادة الروسية الجديدة الدخول إلى علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من العديد من نقاط الخلاف بينهما كالحرب على العراق، الذي هددت فيه روسيا استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن، فقد توترت العلاقات بين موسكو وواشنطن خاصة حول فرض العقوبات الاقتصادية على العراق، والتي استمرت خلال فترة التسعينيات من القرن المنصرم، أيقنت القيادة السياسية الروسية حينها بأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى مزيد من توتر العلاقات عقب الغزو الأمريكي للعراق، معاولة أن تتكون شريكًا في أية تسوية في مستقبل الوجود الأمريكي في العراق(13)، الأمر الذي يفسره أختلف موقف القيادة الروسية على المستوى الرسمي عن المواقف الشعبي في روسيا، فقد خرجت التظاهرات في روسيا منددةً بهذا الغزو، على حين اتسم الموقف الرسمي الروسي بالسلبية في بادئ الأمر، إلا أنه ومع الوقت قد تغير لتكون تحالف دولي رافض لهذا التدخل الأمريكي بالعراق وضد الهيمنة الأمريكية، الأمر الذي شكل ضغطاً كبيرًا على واشنطن، وأوصل رسالة للعالم مفادها بأن ما يجري على أرض العراق هو مشروع هيمنة أمريكي وتفرد دولي(14). أعطى خطفة المؤركي المتنامي على الساحة الدولية خاصة في منطقة الشرق الأوسط حافزًا للسياسة الخارجية الروسية لتحصيل المزيد من النفوذ الأمريكي المتنامي على الساحة الدولية خاصة في منطقة الشرق الأوسط حافزًا للسياسة الخارجية الروسية تحصيل المزيد من النفوذ الأمريكي المتنامي على الساحة الدولية خاصة في منطقة الشرق الأوسط حافزًا للسياسة الخارجية الروسية من منطلق المشاركة الإقليمية، وذلك من خلال النفوذ الأمريكية، ولتأكيد قدرتها على إدارة المتافسية مع الولايات المتحدة (15).

ثالثاً: المرتكزات الإستراتيجية للسياسة الروسية .

تمثلت المرتكزات الأساسية للسياسة الروسية الجديدة في العديد من النقاط الرئيسة:

1- إضفاء البعد القومي على السياسة الخارجية الروسية، من خلال الدفاع عن المصالح الوطنية الروسية، ومحاولة التوفيق بين أهدافها الاقتصادية والمصالح الإستراتيجية .

2- تعزيز الحضور السياسي والعسكري الروسي على الساحة الدولية، لمحاولة إنهاء التفرد الأمريكي بالنظام الدولي، وضرورة إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي وخلق تعددية قطبية تفضي إلى نظام عالمي جديد بما يتناسب والطموحات الروسية الجديدة.

3- الاستفادة من الإرث السوفيتي في من خلال التعاون الإستراتيجي مع أصدقاء الاتحاد

السوفييتي السابقين.





4- الواقعية السياسية وتطوير سياساتها في إطار تحقيق مكانة مناسبة لروسيا في النظام الدولي، والبحث على مجالات للتعاون وتعزيز العلاقات الإقليمية .

5- الاتفاق مع بعض القوى الدولية في أسيا لمنع انتشار النزاعات المؤدية إلى عدم

الاستقرار في المنطقة (16).

6- حتمية قواعد الجغرافيا والديمغرافيا لمنطقة قلب العالم (الشرق الأوسط) حيث يتقرر فها مراكز التوازنات والقوى الدولية، وخارطة تشكيل العالم الجديد(17).

المبحث الثاني: تحولات السياسية الروسية الجديدة.

شكّلت تحولات السياسية الروسية الجديدة منعطفًا مهمًّا في السياسة الدولية، خاصة عقب تنامي الدور الروسي في العديد من القضايا الدولية، كمنطقة الشرق الأوسط، واحتواء مصالح وسياسات كلٍّ من إيران وتركيا من جهة أخرى، والتدخل في الأزمة السورية وتغيير المسار السياسي لصالح النظام السوري الذي تمكن من استعادته السيطرة وانحسار قوى المعارضة المسلحة، وهو الأمر الذي شكل نقطة ارتكاز قوية لصالح روسيا، حيث مكن الروس من الانفتاح على دول المنطقة بما فها منطقة الخليج العربي والأردن ومصر، ما شكل منعطفاً مهمًا في مناطق النفوذ الأميركي، التي بدأت تتحسّس من تداعيات هذا التوسع المتزايد. كبيع الأسلحة الروسية لعددٍ من دول المنطقة التي كانت تعتمد في التسليح على الولايات المتحدة أساسًا.

هذه التحولات الجديدة أعطت روسيا دوراً مهما في ملف غاز شرق المتوسط، لتستعيد علاقاتها الإستراتيجية مع تركيا لنقل الغاز. كما ساعدها في استعادة دورها كلاعب أساسي في المنطقة، وأسس لتحولات ومتغيرات سياسية إضافية وتأثير تلك المتغيرات في السياسة الروسية الجديدة، على ذلك تباينت السياسة الروسية تجاه العديد من الأزمات الإقليمية والدولية (18).

أولاً: ديناميات السياسة الروسية.

تسعى روسيا من خلال سياستها الجديدة إلى محاولة التأثير في مجريات السياسة الدولية والإقليمية، فقد تبنت خلال السنوات الأخيرة مواقف في سياستها الخارجية أحيت تطلعاتها بعودة التوازن في النظام الدولي بما يحافظ على تحقيق مكانتها ومصالحها، من خلال التدخل في العديد في القضايا والأزمات الدولية والإقليمية وتحديد قواعد اللعب على الساحة الدولية، ورفض الخطوات الانفرادية للولايات المتحدة والدول الغربية بمعزل عن الدور الروسي . روسيا تعتبر أن مكانتها الحالية وقدراتها تؤهلها للعب دور أكبر في السياسة الدولية، وتجعل مشاركتها في الشئون الدولية أكثر فاعلية . في الوقت الذي حاولت فيه من محاولة الحد من التوسع لحلف شمال الأطلسي (NATO) نحو الشرق، ومنطقة نفوذ الاتحاد السوفيتي (السابق) . على الصعيد الداخلي عملت السياسة الروسية الجديدة على تقوية الاقتصاد الروسي الذي يعاني من الكثير من الصعوبات المحلية، خاصة فيما يتعلق بالأرصدة البنكية، وإشكاليات الاستثمار وأزمة البطالة التي كانت تعاني منها روسيا لتقوية الموقف الروسي دولياً .

دأبت الديناميات الروسية الجديدة على إتباع خطة إستراتيجية تفضي إلى إحلال التعددية القطبية على الساحة العالمية على نحو يتناسب أكثر واتجاهات العالم الجديد، كما توجهت بدبلوماسيتها نحو آسيا كالصين والهند والدول الآسيوية الكبرى الأخرى؛ بهدف تقوية الدور الروسي في الشئون العالمية(19)، لخلق علاقات تعاون إستراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفييتي (السابقين)، لا سيما الهند وإيران والصين، والاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة . كما عملت على الاندماج في العديد من النشاطات السياسة الخارجية مثل مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، ومنتدى آسيا- باسيفيك للتعاون الاقتصادي، ورابطة الأمم لجنوب شرق آسيا، ومؤتمرات القمة الروسية مع الاتحاد الأوروبي(20) .

ثانياً: إستراتيجية إدارة الأزمات الدولية.

السياسة الروسية الجديدة صارت أكثر تحررا من القيود الإيديولوجية القديمة . كما أصبحت أكثر براغماتية من سابقتها، فقد سعت إلى بناء خط إستراتيجي يشمل تحقيق آليات السوق والتأكيد على الدور المركزي للدولة، لتتحرك بحربة بعيدا عن القيود الأيديولوجية السابقة،





وفي هذا الإطار تتبني روسيا الفكر الواقعي في العلاقة مع الدول والفاعلين الأساسيين على الساحة الدولية . هذا النمط الجديد في المدرك الروسي اتخذا مواقف جادة حيال العديد من القضايا والأزمات الدولية، وتبعا لذلك تمكنت روسيا من بناء علاقات قوية مع عدد من الفواعل الدولية . مع تزايد الرغبة الروسية في المضي نحو مناطق تخدم مصالحها وتعزز أهدافها ودورها ومكانتها على الساحة الدولية . وعليه فإن إدارة الأزمات الدولية تظهر نتيجة الخلافات والمواجهات بين الوحدات الدولية والتي تشكل تحدياً رئيساً أمام أصحاب القرار وتعتبر هدفاً ملحاً نتيجة لتضارب المصالح بين اللاعبين في النظام الدولي، من هنا جاءت الإستراتيجية الروسية في إدارة الأزمات، كالأزمة الشيشانية التي تعاملت معها ببراعة واضحة من خلال المزج بين القوة الصلبة والناعمة، واستخدام كافة الأساليب المكنة وقد كانت تسعى لتوصيل رسالة قوبة للولايات المتحدة والدول الغربية بأن روسيا لا تزال دولة قوبة ولن تسمح بالتهاون مع مهددات أمنها القومي، كما فرضت الأزمة الجورجية (21) في أغسطس 2008 تحدياً مصيرياً عقب استجابت جورجيا لإغراءات الغرب في تحدي الروس من خلال المساس بالأمن القومي لهم بأقدامها على اجتياح إقليم "اوستينيا" ذو الأغلبية الروسية والمتمتع بالحكم الذاتي داخل جورجيا، جاء الرد الروسي سربعاً ودموباً، حيث أدرك الروس أن المواجهة مع الولايات المتحدة في جورجيا وليس مع القوة الجورجية حتى وأن تصدرت الواجهة، كما قامت بالضغط على جورجيا تحت حكم "ساكاشفيلي" الموالي للولايات المتحدة الأمريكية من خلال الحركات الانفصالية في أبخازيا لطرد الجورجيين المقيمين في روسيا، ووقف الواردات من جورجيا وخفض مدها بالنفط والغاز الطبيعي(22) . لم تكن أزمة القوقاز "الروسية الجورجية" مجرد أزمة إقليمية بين دولتين جارتين بل شكلت منعطفاً مصيرياً للسياسة الروسية الجديدة كأحد أقطاب السياسة الدولية وفرض إرادتها الإقليمية والدولية . خلال الأزمة "الروسية الجورجية" حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على عدم التصعيد والتصادم مع روسيا التي خرجت منتصرة دبلوماسياً من الأزمة لتؤكد أنها لاعباً أساسياً لا يمكن تجاوزه أو الاعتداء على أمنه القومي وتُحدث تحولاً نوعياً في موازين القوى الإقليمية لصالحها، وتجعل من العلاقة مع الفواعل الدولية خاصة الولايات المتحدة أكثر توازناً في إدارة الأزمات الدولية(23) . كان الموقف الروسي في المواجهة مع الولايات المتحدة والدول الغربية تصعيديا ما أعادا للأذهان أجواء الحرب الباردة، خاصة عقب تأكيد الرئيس الروسي "بوتين" "بضرورة إعادة تسليح روسيا بعد أن أصبحت قوى عالمية لمواجهة سياسة الدول الغربية والولايات المتحدة، وهو ما يستلزم على روسيا عدم تخليها عن قدراتها للردع الإستراتيجي لضمان أمن روسيا"، في إشارة إلى السلاح النووي والصواريخ العابرة للقارات والمقاتلات والغواصات وذلك من خلال أضخم برنامج للتسليح في روسيا منذ انهيارها عام 1991، كما عارض "بوتين" سياسات الولايات المتحدة والغرب في مد مظلة حلف الناتو إلى الحدود الروسية، رافضاً المشروع الأمريكي لبناء قواعد صواريخ مضادة في بولندا وجمهورية التشيك، كما أعادة روسيا رسم إستراتيجياتها في دول منطقة النفوذ السوفيتي (السابق) كالأعمال العسكرية التي نفذها الجيش الروسي في شبه(24) جزيرة القرم إثر التحولات الكبيرة التي حصلت في أوكرانيا وكانت تصب في مصلحة الولايات المتحدة، ومن ثم اجتياح القوات الروسية قواعد الجيش الأوكراني بالقرم، وبالتالي ضم روسيا لشبه جزيرة القرم بصورة غير قانونية، الأمر الذي فرض تحدياً للحدود الإقليمية لأوروبا، إلا أنها دخلت في معادلة الحرب والسلام وإعادة توازن القوى من خلال الشراكة في الأمن الأوروبي والمساهمة في رسم خارطة حدود حلف الأطلسي والدرع الصاروخي(25)، كما تمكنت روسيا من الاستحواذ على الاهتمام الأمني من طرف الولايات المتحدة الأمر الذي سهل عليها التعاون مع الاتحاد الأوروبي، على الرغم من تقاطع المصلحة الجيوسياسية والإستراتيجية، فقد تم احتواء العديد من الإشكاليات بين روسيا والدول الغربية وتسوبها بالطرق التي تمكن روسيا من ضمان مصالحها الوطنية وحماية أمنها القومي (26).

في الأزمة السورية أدركت القيادة السياسية الروسية منذ البداية أن سقوط حليفها التقليدي، وإقامة نظام سياسي بديل عنه لن يكون في صالح روسيا، كما أن سقوط نظام الأسد قد يمهد الطريق لإعادة رسم جغرافية المنطقة بما يخدم مصالح الولايات المتحدة، وقد يؤدي إلى أخراج روسيا من المنطقة ومحاصرتها من جهة أسيا، لذا فقد عملت ميكنة السياسة الروسية على مساعدة النظام السوري عقب الحصول على تفويض من الكرملين، ومن ثم فقد قامت روسيا بتوظيف كامل قدراتها وإمكانياتها في النظام الدولي لإدارة الأزمة السورية بالشكل الذي يغدم مصالحها في سوريا والشرق الأوسط، خاصة من خلال موقعها في مجلس الأمن وقدراتها العسكرية وتحالفاتها الدولية والإقليمية، فالوجود الروسي في سوريا هو تَدخُل استراتيجي جاء في وقت قد ضجر الأوروبيين من أزمة اللاجئين التي خلفتها الأزمة السورية، وفشل التحالف الدولي في إخضاع تنظيم الدولة، بالإضافة لانشغال قوى إقليمية عربية بحرب اليمن وانتشار حركات التطرف والإرهاب، وهو الظرف الذي جعل التدخل الروسي مقبولا من أطراف عدة داخل وخارج المنطقة، كما أرادت روسيا أن تكون سورية هي المفتاح والمدخل الرئيس في المنطقة الذي يمكنها من التأثير على كافة الأحداث الساخلة في المنطقة، وورقة ضغط جديدة في يد روسيا للتفاوض حول الملف الأوكراني (27)، في الوقت الذي ترغب فيه روسيا حماية الساحل الإستراتيجي للبلاد على البحر المتوسط، بالإضافة لغاز شرق المتوسط، إلا المدف الروسي الأبرز هو محاولة إنشاء دولة ساحلية صغيرة شبهة بدويلة "أبخازيا" على ساحل جورجيا على البحر الأسود، ومثل هذه الدولة الصغيرة من المفترض أنّ تضمن ولوج روسيا إلى قاعدة جوّية وبحريّة موسّعة في شرق البحر المتوسط، (28).



ثالثاً: محددات الإستراتيجية الروسية في السياسة الدولية.

مما لاشك أن الصعود الروسي كان له تداعياته على هيكل النظام الدولي من خلال تحولات العلاقات الدولية بين روسيا والفواعل الدولية الكبرى في النظام العالمي، فروسيا دخلت في مواجهة ومزاحمة مع الدول الكبرى للبحث عن دور فاعل في السياسة الدولية، ومحاولة فرض رؤيتها ووجودها على النظام الدولي، كما دخلت في علاقات تعاونية مع كل من الولايات المتحدة والصين انطلاقا من بعض الدوافع والمتغيرات كتدعيم النمو الاقتصادي الروسي خوفا من التعرض لأي هزات اقتصادية، ومحاولة الحفاظ على التأثير الإقليمي لروسيا، فروسيا لا تربد الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة بقدر ما تربد خلق نوع من توازن القوى في النظام الدولي والحيلولة دون إنفراد قطب دولي واحد بإدارة شئونه (11)، فالديناميات الروسية والتقديرات البراغماتية تعي الآليات والأدوار الجديدة التي يجب على روسيا القيام بها على الساحة الدولية. تميزت السياسة الخارجية الروسية البراغماتي(29)، من خلال التدخل في القضايا والأزمات الدولية، والسعي إلى إدارة النزاعات الاثنية في دول الجوار الإقليمي(30). كما سعت السياسة الخارجية الروسية إلى محاولة الحفاظ على قدراتها الإستراتيجية مع الدول الكبرى كالولايات المتحدة، خاصة ما يتعلق بالترسانة النووية، كما عملت روسيا على تحديث الترسانات العسكرية التقليدية. من المدى والفعالية والحجم والدقة والتأثير، معلنة على نشر منظومة الصواريخ "إسكندر" ذات التأثير والقدرات النووية الكبيرة في منطقة "كالينغراد" الروسية الواقعة شمال غرب روسيا بين بولندا وليتوانيا(31).

تمكنت روسيا من النجاح في التعامل مع العديد من الأزمات الدولية في الوقت الذي بدأ فيه الدور الأمربكي يتراجع على المستوى الدولي، فقواعد اللعبة الدولية على المستوى العالمي بدأت في التبلور وبدأت ملامح وإرهاصات نظام دولي جديد في الظهور من خلال الحديث عن عودة روسيا كفاعل رئيس على مسرح الأحداث الدولية، ولم يعد اللعب الروسي يقبل بالقواعد التي تفرضها معطيات الساحة الدولية التقليدية، بل صار يسعى إلى تأسيس قواعد قانونية جديدة تتماشى مع الوضع الدولي الجديد الذي أصبح أحد وفاعله وأقطابه الرئيسيين(32).

رابعاً: العمل على إستراتيجية توازن القوى.

يُعرف مفهوم توازن القوى بأنه "حالة تتعادل وتتكافأ عندها المقدرات البنائية والسلوكية والقيمية لمجموعة من الدول"، فالتوازن لا يعني حالة بذاتها، ولكنه يتكون عدة قوى . تلك القوى تعمل على موازنة بعضها بعضاً، ولا يوجد حدود أو فواصل في ظل نظام التوازن للقوى، كما تلعب إستراتيجية القوى المتعددة دورا هاماً في السياسة الدولية, كما أن التحول في ميزان القوى يجعل من ميزان القوة يتحول من لصالح قوة دولية أخري أو عدة قوة على الساحة السياسية الدولية .

هذا التحول من شأنه أن يؤثر علي السلم والأمن الدوليين, كما أن ذلك التحول يؤثر علي بنية النظام الدولي وإعادة تشكيله، وعلى العلاقات بين الدول . لذلك فان القوة الدولية الصاعدة لابد أن تمتلك المقومات الأساسية التي تمكنها من ذلك(33) .

وفي ظل التحولات الدولية الحاصلة واحتمالية انتقال النظام الدولي من حالة نظام القطب الأوحد إلى نظام متعدد الأقطاب تسعى روسيا إلى محاولة تطوير قدراتها واستراتيجياتها ليكون لها دور فاعل في تشكيل توازن القوى الاستراتيجي العالمي القادم، فروسيا تدرك أن مستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي محكوم بطبيعة القوى الدولية الفاعلة القادرة على إعادة تشكيل هذا التوازن ما دفع بها إلى إعادة تطوير سياساتها وقدراتها العسكرية والبشرية، وتطويرعقائدها الإستراتيجية(34)، وهو ما أدى إلى تأثر موازين القوى الدولية في الساحة السياسية الدولية، كما تغير نمط القطبية التي انفردت بالنظام العالمي لفترة من الزمن وظهرت إرهاصات وبوادر النظام العالمي الجديد وبدأ القديم بالتأثر والتغيير في ظل الصعود المتنامي لبعض القوى الدولية الصاعدة كروسيا والصين والهند التي سعت بكل قوة في الدخول لساحة التنافس الدولي من جديد مستغلة العديد المتغيرات الدولية التي يمر بها النظام وحالة التراجع والانحدار التدريجي للولايات المتحدة الأمريكية وضعف قبضتها على العالم، فقد صعدت القوة الروسية على مسرح الأحداث الدولية في محاولة لصنع واقع آخر ولتشكل أكبر تحد للزعامة الأمريكية في المقام الأول وترى في الفرصة متاحة لتسريع مكاسبها في الوقت الذي تنهمك فيه الولايات المتحدة أكثر فأكثر في انتخابات الرئاسة المقبلة في نوفمبر/ 2020. تمكنت السياسة الروسية الجديدة من توظيف تصدع بنية النظام الدولي. نتيجة السياسات الأمريكية الخاطئة في التعامل مع العديد من الملفات الدولية خلال السنوات الأخيرة، ومع تنامي الطموحات الروسية بالعودة من جديد لتأدية دوراً مؤثراً في النظام الدولي، دخلت روسيا في تنافس مع العديد من القوى الدولية على الساحة الكونية مع العديد من الفواعل الدولية، وما أدى إلى سعي السياسة الخارجية الأمريكية إلى محاولة استمالة روسيا من جديد نحو أوروبا(35).



خامساً: تراجع الدور الأمريكي في النظام الدولي .

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية العديد من مصادر القوى الفاعلة في العلاقات الدولية، فبي لا تزال الأكثر تأثيرا في السياسة المعاصرة، حيث امتلكت الولايات المتحدة مصادر القوة المتعددة التي لها تأثير مباشر في العلاقات الدولية، وهو ما أثر سلبا في آلية توزيع القوة على الساحة الدولية . فمع نهاية الحرب الباردة وانهيار القطب السوفيتي، تفردت الولايات المتحدة كقطب أوحد في العالم وجعلت من نفسها المحافظ على الأمن والاستقرار الدوليين، وقامت بالتدخل في العديد من الأزمات الدولية والإقليمية تحت ذريعة العديد من الشعارات منها مهمة محاربة الإرهاب كما حصل في كل من العراق وأفغانستان، إلا أن الدور الأمريكي على الصعيد العالمي أخذا في التراجع ولا يمكنه الاستمرار في نهج السياسة السابقة لعدة اعتبارات منها محدودية الموارد التي تفرض على الإدارة الأمريكية تحديد أولوياتها وهو الأمر الذي تسبب في إتباعها سياسة الانسحاب والتراجع عن سياستها السابقة .

إن النظام السياسي الدولي الحالي يمر بمرحلة مفصلية من مراحل صيرورته التاريخية المعاصرة، نتيجة لتأثير المتغيرات الدولية والتحولات في توازن القوى للدول الكبرى وبروز قوى سياسية واقتصادية دولية تمثل انتقالا تاريخيا للثروة والقوة، مع تنامي أحدات فاعلة ومؤثرة غير دولية، ويمكن القول أن بنية وهيكل النظام الدولي سيتحول من نظام الأحادي القطبية إلى تعدد الأقطاب(36).

المبحث الثالث: الإستراتيجية الروسية الأبعاد والتحديات.

تسعى روسيا من خلال المقاربة الجديدة إلى بلورة رؤى ومبادئ جديدة كان أبرز معالمها الواقعية السياسية، والابتعاد عن الأيديولوجية السوفيتية السابقة، وبناء سياسة أكثر براغماتية وإحلال مبررات سياسية واقتصادية أكثر وضوحا وتعبيرا عن تطلعات روسيا المستقبلية، وقيم جديدة بدأت تعمل بها من خلال قطع العلاقات بالإيديولوجية الشيوعية, وعدم العودة إلى الوراء منذ اختفاء عصر الأيديولوجيات المتصارعة على الساحة الدولية، وإحلال بدلها المنافسة على الأسواق العالمية التي أجازها الدستور الروسي الجديد، لاستعادة هيبة الدولة الروسية والحفاظ على أمنها وسيادتها (37).

أولاً: المقاربة الإستراتيجية.

ركزت القيادة السياسية الروسية الجديدة من خلال التحولات في سياستها الخارجية إلى ضرورة العمل على أن يكون لروسيا دور فاعل على الساحة الدولية، ومحاولة استرجاع الهيبة والمكانة الدولية لروسيا، للحفاظ على مصالحها القومية . فقد عمدت روسيا إلى العمل على استخدام كافة وسائل القوى الناعمة والصلبة . فمسألة الحفاظ على المصالح القومية الروسية يستلزم صياغة إستراتيجية جديدة على كافة الأصعدة . سياسية، واقتصادية، وثقافية، وعسكرية، بالإضافة إلى وسائل وآليات القوة الناعمة، لاستعادة دورها الإستراتيجي في نطاقها الإقليمي والدولي ضمن التوجهات الجيوستراتيجية الجديدة، خاصة عقب التخلص من التحديات والمخاطر الداخلية، كما ركزت روسيا على التعامل المؤسساتي الدولي والذي رأت فيه الإستراتيجية الأمثل في تفاعلاتها الدولية، ورأت في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي عنصرا محوريا لتحقيق نظام دولي مستقر (38) .



ثانياً: البعد الجيوسياسي.

عملت روسيا على إعادة ترتيب أوراقها لتحديد مهامها الدولية ومحاور تحالفاتها الإقليمية، وإيجاد موضع قدم لها في المياه الدافئة بالقرب من مضيقي البوسفور والدردنيل، ومنها إلى البحر الأبيض المتوسط، والدول التي كانت ضمن مجال الإتحاد السوفيتي (السابق)، التي تعتبر ضمن أمنها القومي، ولها أهمية خاصة في المدرك الإستراتيجي الروسي مع السعى للتكامل على المستوى البعيد في إطار قانوني واحد، كما تتعاون روسيا مع حلفاء جيوبولتكيين آخرين حتى الدول الكبرى التي تمتلك من القدرات والإمكانيات الكبيرة في المجالات الاقتصادية والثقافية والآمن(39) . نجحت روسيا في تعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في منطقة أسيا الوسطى، نظراً لما تمثله هذه المنطقة من خصائص مهمة كالموارد الاقتصادية والطبيعية المصالح الجيو إستراتيجية، توغلت روسيا في العديد من القطاعات خاصة المالية من خلال الاستحواذ على العديد من حصص البنوك المملوكة للدولة، الأمر الذي يجعلها تقوم بالتأثير على اقتصاديات تلك الدول وجعلها تدور في فلك الاقتصاد الروسي(40) . تسعى روسيا في ذلك إلى مواجهة بعض القوى الدولية الراغبة في استغلاله، والذي سيجعل نجاح تلك القوى في المنطقة أحد مهددات الأمن القومي الروسي، وتعمل على تنشيط وتأمين إمدادات الطاقة خاصة عقب الاكتشافات الحديثة لمصادر الطاقة والغاز (41). لا شك إن إرساء مبادئ حاكمة داخلياً والعمل على إستراتيجية بناء الذات قد أعطى نتائج متناغمة داخلياً وخارجياً وأسهم في تفعيل الأداء الإستراتيجي الوظيفي لروسيا ما مكنها من التوجه نحو الفضاءات الجغرافية والتاريخية، في الوقت الذي لم تهمل فيه مناطق الجوار القريب والتي تعتبرها ضمن أمنها القومي كتركيا التي تعدها ضمن مجالها الحيوي فالأمن القومي الروسي مرهون بمدى قدرة روسيا الاتحادية بالنفاذ إلى البحر الأبيض عبر هذه المضايق، لأن المواني الشمالية لروسيا معطلة بسبب تجمد المياه، وهو أحد أسباب عملية ضم جزبرة القرم لتعزيز الحضور العسكري البحري في البحر الأسود كبوابة إستراتيجية لروسيا نحو المياه الدافئة، لذا فقد عملت القنوات الروسية سواء الدبلوماسية أو الاقتصادية للمحافظة على علاقات جيدة مع تركيا، في الوقت الذي حافظة روسيا على علاقات جيدة مع إيران والصين(42) . كما رأت روسيا في منطقة الشرق الأوسط منطقة مصالح إستراتيجية ودولية، ومن ثم محاولة الدخول كلاعب مؤثر في تفاعلات المنطقة . خاصة وأن منطقة الشرق الأوسط منطقة صراع دولي، الأمر الذي يتيح لها اللعب بأوراق قوبة في مسرح السياسة الدولية، استغلت روسيا المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط لتعزيز نفوذها في المنطقة، فقد كانت لتداعيات الثورات العربية والأزمة السورية والاتفاق النووي الإيراني بمثابة المفاتيح للمنطقة ومن ثم الولوج إلى مكامن القوة والنفوذ في الشرق الأوسط، لذا فقد جاء التواجد العسكري في سوريا الحليف التقليدي لحجم المصالح الإستراتيجية الروسية في المجالات كافة التي تمس الآمن القومي الروسي، خاصة في حرب ممرات الطاقة والغاز التي تسعى روسيا إلى الهيمنة علها لاحتكار الطاقة الغازية، ومنع أي مشروع لفك احتكار الطوق الروسي على أوروبا(43). جاء التوجه الجيوسياسي الروسي نحو سوريا كونها بوابة نحو العالم، والسيطرة على خطوط نقل الطاقة والغاز في الوقت الذي احتكرت روسيا منابع الإنتاج وطرق الإمداد الطاقوي وحاصرته(44)، كما ترى في إيران نقطة دخولها الشرق الأوسط، في الوقت الذي تخشي فيه موسكو من أن تعود إيران إلى لعب دور العازل الجغرافي لروسيا عن المياه الدافئة في الشرق الأوسط والخليج، ففي حالة وجود إيران مواليةً للولايات المتحدة الأمريكية أشدّ خطراً بالنسبة لموسكو من أن تكون إيران دولة نووية، من هما روسيا تعمل على محاولة تقليص فرصة تلاقي الأمريكيين والإيرانيين من جديد في المعادلة السياسية في الشرق الأوسط، فروسيا تعتقد أن التحسّن في العلاقات لإيرانية الأمربكية هو إضعاف لموقف روسيا على الساحة الإقليمية (45).

من هنا فإن روسيا كانت تعمل وعبر إستراتيجيات مُحكمة لاستعادة مكانتها وفرض ذاتها كفاعل دولي مهم في العلاقات الدولية.

ثالثاً: التحديات أمام المقاربة الروسية الجديدة.

على الرغم من الإستراتيجية الروسية الجديدة التي نجحت إلى حد كبير في الوقت الحالي، إلا أنها تمر بالعديد من التحديات والمعوقات في الداخل والخارج، حيث إن السياسات الخارجية الروسية لا تسلم من التبعات والتداعيات بسبب مضاعفة نفوذها ومكانتها الدولية.

- التحدي الاجتماعية . المتمثلة في انتشار البطالة وتراجع التغطية الصحية وتفاوت مستوى الدخل الفردي في العديد من المناطق الشرقية والشمالية التي ترتفع بها الأجور بسبب ظروف العمل الصعبة بمناجم استخراج البترول، بالإضافة إلى الإشكاليات البيئية، التي عرفتها روسيا بسبب سرعة حركة التصنيع، وتراجع الغطاء النباتي (الغابات)، وتدهور التربة الصالحة للزراعة، والتلوث البيئي جراء مخلفات الصناعات الكيماوية (46) .

- تحديات المجتمع المدني.





تسبب التضييق على المجتمع المدني من خلال تطبيق العديد من السياسات والقوانين التي صدرت من قبل الدوما في 2012 - 2013 إلى تفاقم الاختلالات الهيكلية في العلاقة بين المركز والأطراف، ما أدى إلى تباين الشرائح الاجتماعية، نتيجة زيادة تعزيز قبضة الحكومة على أنشطة القطاع غير الحكومي، كمنظمات المجتمع المدني، فضلا عن التضييق على شبكة التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى وسائل الإعلام من خلال تغير مدراء الهيئات الإعلامية بأخرى تدعم السلطة الحاكمة، مثلت تلك السياسات أحد مهددات السلطة المركزية (47).

- التحدي الاقتصادي. لقد كان للعقوبات الأمريكية والأوربية وانخفاض أسعار النفط التأثير السلبي على الاقتصاد الروسي، وتراجع القوة الشرائية للروبل الروسي، وارتفاع الديون الخارجية، سواء بالنسبة للشركات أو الحكومة الروسية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة، وهروب رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي على خلفية فرض العقوبات ما أدى إلى تباطؤ في الناتج المحلي الأجمال الروسي، فقد تعرض الاقتصاد الروسي لهزة عنيفة جراء التوتر السعودي الروسي عندما رفضت موسكو قرارات اجتماع منظمة أوبك في مارس 2020 بخفض الإنتاج للسيطرة على تهاوي الأسعار، في الوقت الذي انخفض إنتاج النفط الروسي من 12 مليون برميل يوميًا إلى 6 مليون (48) برميل فقط، وعندما حاولت موسكو زيادة نسبة الإنتاج رغم ضغوط الدول المُنتجة، جاءت تداعيات فيروس كورونا المُستجد لتغلق الحدود وتوقف عمليات الاستيراد والتصدير بجانب تراجع الطلب علي النفط، وبالتالي يُمكن القول إن الأوضاع الاقتصادية المُتردية والأزمات الداخلية ألقت بظلالها القاتمة على المشهد الداخلي، حيث زادت من حالة احتقان الشارع .

- التحديات الأمنية . لم تعد روسيا قادرة على مواجهة كافة مخاطر الأمن القومي الروسي خاصة داخل مناطق الجوار الإقليمي لروسيا والفضاءات التاريخية (الحديقة الخلفية)، وذلك لحجم المساحة وتباين الأعراق والاثنيات والديانات، بالإضافة إلى ما تحويه هذه المناطق من ثروات هائلة لتكون محط أنظار، كما أن شعوب تلك المناطق لها تاريخ حافل من الذكريات السيئة مع الإتحاد السوفيتي (السابق)، (49) والتي لا تزال في ذاكرة تلك الشعوب مع بعض الاستثناءات، فدول القوقاز الجنوبي لا تزال لديها مواقف عدائية من روسيا، "جورجيا عانت من دعم روسيا انفصال ثلاث أقاليم ذات أهمية إستراتيجية، أذربيجان لديها تحفظ على الدعم الروسي لأرمينيا" في إقليم (ناغورنو كاراباخ) والذي يقع في قلب الصراع بين الدولتين الممتد منذ عشرات السنوات بين أرمينيا وأذربيجان، كما تتشجع كل من جورجيا وأذربيجان للتعاون مع حلف الناتو، في آسيا الوسطى، كما سبق وأن قبلت بعض دول تلك المناطق العروض الأمربكية بقبول إقامة قواعد عسكرية على أرضيها(50).

- شبه جزيرة القرم.

بعد سنوات من ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، لا يزال العديد من السكان لم يتقبلوا التغيير الذي حصل، ويرغبون في استعادة وحدة الأراضي الأوكرانية، وقد ظهر ذلك من خلال العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية الروسية، كما أن عملية ضم القرم قد دشن لحلقة جديدة من حلقات الصراع مع الغرب والذي كان يهدف بالأساس إلي إعادة تشكيل الفضاء السياسي الداخلي، وتشكيل قاعدة شعبية جديدة تهمش دور النخبة الموالية للغرب، ومعاداة الغرب(51)





الخاتمة.

بعد الانتهاء من الدراسة البحثية حول السياسة الروسية الجديدة، وكخاتمة للدراسة نشير إلى أن ما طرح حول منطلقات الإستراتيجية الروسية الجديدة، وتوجهاتها الخارجية وفق منظوراتها وافتراضاتها التي يصبو إليها قادة وصناع القرار السياسي الروسية وصناعة السياسة الروسية قد مرت بالعديد من المتغيرات النوعية، والتحولات الداخلية، التي أدّت إلى إعادة هيكلت السياسة الروسية وصناعة القرار الروسي، نتيجة سياسات القيادة السياسية الروسية الجديدة، التي اختلفت عن سابقتها وأصبحت أكثر تحرراً من القيود الأيديولوجية، وقطع علاقاتها بالماضي الشيوعي وركائز الحرب الباردة، حيث استثمرت السياسة الروسية العديد من الأحداث والأزمات الدولية والإقليمي . كأزمة القرم، والملف النووي الإيراني والأزمة السورية، والسعي لعالم متعدد الأقطاب من خلال تكوين تحالفات إقليمية ودولية مع أقطاب دولية .

انطلاقا من تلك المحددات التي أسهمت في تفعيل الأداء الإستراتيجي الخارجي لروسيا، وإعادة بعث دورها في دول الاتحاد السوفيتي (السابق) نجد أنها قد أصبحت من دولة مركز في النظام الدولي، وأحد الفواعل القوية فيه ولها تأثير قوي في العديد من القضايا والأزمات الدولية، ولعل ما ذُكر في الدراسة كان الدليل، فقد شكل الصعود الروسي تحولاً في موازين القوى في هيكل النظام الدولي وقد كان ذلك على حساب الولايات المتحدة الأمربكية وتأثير مباشر على هيكل النظام الدولي، ومن ثم على السياسات الدولية.

ومن المرجح أن النفوذ الروسي سوف يتصاعد في أزمات الشرق الأوسط، استنادًا لمؤشرات محددة ودوافع حاكمة، وذلك من خلال عدة طرق كالأسلحة والتجارة والطاقة فموسكو صارت ترى في منطقة الشرق الأوسط مسرحًا واسعًا لإثبات نفوذها وتأكيد مكانتها كقوة عالمية لها مكانتها ودورها في العديد من الملفات الدولية .





الهوامش:

1- بربجنسكي، زبنغو ، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة: أمل الشرقي، ط,1 عمّان، الأهليّة للتوزيع و النشر، 1999، ص ص . 128، 129.

2- النزاع وصراع المصالح بين الولايات المتحدة، روسيا، أوروبا الغربية، قراءات إستراتيجيّة، (مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، المتراتيجية، (مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، http://acpss/.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/reads.htm

3- روسيا ومحاولة السيطرة على المنطقة العربية والشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، 2017 . موجود على الرابط التالي :

http://ewanlibya.ly/news/news.aspx?id=106734

4- صلاح، مصطفى مجد، حدود التأثير ومستقبل الدور: الدور الروسي في الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث والدراسات،2018، على الرابط التالى .

http://www.acrseg.org/40666

5- أرحيل، أحمد عارف ، النظام الدولي الجديد في إطار نظرية تحول القوى، (مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (46) العدد(29)، 2019) ، ص ص 99 405 405 .





6- Andrew J. Bacevich - The limit Of power: The End of American Exceptionalism - Metropolitan Books - New York 2008 -p:87.

7- جورج فربدمان، مبدأ ميدفيدف والإستراتيجية الأمربكية، (بيروت: مجلة المستقبل العربي، العدد(356)، اكتوبر 2008) ، ص 124.

8- نيكولاي زلوبن، الخليج في سياقات السياسة الخارجية الروسية، (مركز الامارات للدراسات والبحوث، 2006)، ص 137.

- Andrew J . Bacevich — op . Cit — p : 126 . 9

10- باسم راشد ، المصالح المتقاربة، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية ، 2013، ص ص 18، 19.

11- نفس المرجع السابق ، ص ص 21، 22.

12- جوزيف عبد الله ، مسار وآفاق الصعود الروسي،

http://www.kobayat.org/data/documents/arab_awlamat/awlamat37_apr2007/10.masar-wa-afaq-1.htm.

13- أحمد طاهر، مؤشرات عودة روسيا قوى عظمى، (مجلة المجلة ، 2019)، يوجدعلى الرابط التالي.

مؤشرات عودة روسيا قوة عظمى محلة المجلة

arb.majalla.com > node >

14- Edwaed Lucas - the New cold War: The Future of Russia and the there to the west - palgvave Macmillan - New York 2008 - 146.

20، 15- جريدة النهار اللبنانية، بيروت، 14/ 12/ 2009

16- عاطف معتمد عبد الحميد، "الموقف الروسي من احتلال العراق.. عام من التغيير"، لمزيد من التفاصيل، على الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3/%

17- راندا موسى، بين التوتر والتوازن. حسابات وقضايا العلاقات الروسية، (مجلة السياسة الدولية، العدد 194، المجلد 48، القاهرة، أكتوبر 2013)، ص 115.

18- عبد العزيز مهدى الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، دراسات دولية، العدد 35، ص ص

19- باسم راشد، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، العدد 9، الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2013، ص ص 13- 17.

20- أحمد دياب، "عودة بوتين: تحديات وطموحات روسيا بعد انتخابات الرئاسة"، (السياسة الدولية، العدد 188، المجلد، 47، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، أبربل 2012)، ص 106.

21- عبد العزيز مهدى الراوي، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، (دراسات دولية، العدد 35)، ص ص

22- السيد أمين شلبي، بوتين وسياسة روسيا الخارجية، السياسة الدولية (القاهرة. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية) . العدد 175، المجلد 44، يناير 2009، ص 258.





23- حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، (مجلة دراسات دولية، العدد الثاني والأربعون)، ص ص 5، 12

24- محد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، (مجلة السياسة الدولية، 2007).

25- أحمد مجد متولي مسلم، تأثير الصعود الروسي علي السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2015 ، ص 47 .

26- السيد أمين شلبي، "بوتين وسياسة روسيا الخارجية"، (مجلة السياسة الدولية، العدد 175، المجلد 44، القاهرة،

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، يناير 2009)، ص 257

27- مجد مجد السفطاوي، مكانة روسيا في النظام الدولي وأثرها على الأزمة السورية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر. كلية الاقتصاد، 2016، ص ص 92، 93.

28- عباس فاضل عباس، العلاقة بين روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي، المركز الديمقراطي العربي، ط (1) 2019 ، ص ص 165 ، 158

29- مربم موسى، تأثير الصعود الروسي على العلاقات الروسية - الأمربكية، المركز الديمقراطي العربي،على الربط

https://democraticac.de/?p=35126

30- FABRICE BALANCHE, "Russia's Military Escalation in Syria", Washington institute, October 8, 2015, http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/russias-military-escalation-in-syria

31- الأبعاد الإستراتيجية لصعود الدب الروسي، مركز الفكر الإستراتيجي، يوجد على الرابط التالي:

الأبعاد-الاستراتيجية-لصعود-الدب-الروسي/https://fikercenter.com/political-analysis

32-- زبدان، ناصر، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ناشرون، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2013.

33- مصطفى علوى، قطبية لا متماثلة، مجلة السياسة الدولية، العدد 195 (2014)، ص 104 – 107.

34- Bert Stephen, America in Retreat: The New Isolationism and the Coming Global Disorder (New York: Penguin Group Press, 2014).

35- دينا سليمان كمال، تحول القوة وتأثيره على الصعود الصيني 2008، 2018، المركز العربي الديمقراطي، 2020، يوجد على الربط الالكتروني التالى:

https://democraticac.de/?p=64890

36- عناد كاظم وحسين النائيلي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازت الاستراتيجي العالمي، 2017، على الربط التالي:

https://www.goodreads.com/book/show/38077715

37- متولي، أحمد مجد، تأثير الصعود الرومي على السياسة الخارجية الأمريكية. دراسة حالة سوريا، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2015، ص 44

38- - ريم عبد المجيد، تحولات القوى في العقد 2020- 2030 ، (مؤسسة سترانفور، فبراير 2020)، يوجد على الموقع الإلكتروني التالي:

https://worldview.stratfor.com/article/stratfor-decade-forecast-2020-2030-risk-opportunity





39- لعي مضر الإمارة، الإستراتيجية الروسية الجديدة، (مركز دراسات الصين وأسيا)، يوجد على الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.chinaasia-rc.org/index.php?d=21&id=877

40- جواد بشارة، الاستراتيجية الروسية الجديدة في العالم وانعكاساتها، صحيفة إيلاف الإلكترونية، لن، 2015، يوجد على الرابط الإلكتروني التالي:

https://elaph.com/Web/opinion/2015/10/1051090.html

41- الطائي، طارق مجد ذنون ، فكر الإستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين، دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الروسية الرمية، ط (1)، دار الأكاديميون للنشر، عمان، الأردن، ص ص 57 ، 62.

42- يازا جينكياني. ترجمة. على مرتضى سعيد، صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد، المركز القومي، القاهرة، ط (1)، 2011، ص ص 18، 19.

43- نمارا مكرينكو ، آسيا الوسطى مسرح للصراع على النفوذ والتنافس السياسي، (مجلة أراء الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد (87)، ديسمبر 2011)، ص 81 .

44- القصير، ماهر بن أبراهيم ، المشروع الأوراسي من الإقليمية إلى الدولية، كتب للطباعة والنشر، ط (2) لندن، 2017 ، ص 65.

45- هشام النجار، سوريا والتحولات الكبرى، سماء للنشر. دمشق، 2017، ص ص 101، 102.

46- الزهدي، إنمار على إبراهيم ، تحصين الذات وتكامل الأداء الإستراتيجي الروسي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية . جامعة بغداد، 2019، ص ص 24 ، 25 .

47- نوح فسيفس، المتغير الإيراني في سياق السياسة الخارجية الروسي، مركز باحث للدراسات، 2017، يوجد على :الرابط التالي:

https://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=37030&cid=24

48-روسيا ورهانات التحول، 2014، يوجد على الرابط الالكتروني التالى:

https://www.facebook.com/646555112094306/posts/676475425768941/

49- رغدة البهي، تحديات هيلية تعوق الصعود الروسي عالمياً، 2016، عرض لكتاب روسيا البوتينية وكيف يمكن الحفاظ علها وكيف يمكن أن تنتهي، 2015، شارك في تأليفه مجموعة من المتخصصين في الشئون الروسية، وحرره ليون آرون، الباحث المقيم بمعهد أميركان إنتربرايز للسياسات العامة، والباحث في معهد الولايات المتحدة للسلام.

50- التحولات الراهنة في دور روسيا الدولي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، مايو 2020 ، يوجد على الرابط التالي:

https://futureuae.com/ar-AE/Activity/Item/54/

51- العربي الجديد، تحديات القرم بعد خمس سنوات من السيادة الروسية، 2019 ، الربط الالكتروني التالي :

تحديات القرم بعد 5 سنوات من السيادة الروسية - العربي الجديد

www.alaraby.co.uk > society >





ما مدى فعالية التمثيل السياسي للمرأة في تكريس الديمقراطية الانتخابية؟ مساعى التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في تكريس الديمقراطية

Efforts of representation for Algerian females in establishing democracy

الملخص:

من خلال دراسة موضوع مساعي التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في تكريس الديمقراطية سوف نتناول مسألة تمكين المرأة سياسيا بالتطور الحضاري والاجتماعي والثقافي والإرادة السياسية القوية ودورها في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع، وإشراكها في صنع القرار سياسيا دون تهميش، في ظل تعزيز مبادئ الديمقراطية وتجسيد مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية بين الرجل والمرأة في الجزائر.

للإجابة على الإشكالية فقد تعرضنا في البداية لدراسة لمفهوم التمكين السياسي للمرأة وللآليات المنظمة للتمثيل السياسي للمرأة ودوره في تكريس مبدأ الديمقراطية، ومن ثم دراسة نظام الكوتا والتمكين السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة، ولقد توصلنا للعديد من النتائج أهمها اهتمام المشرع الجزائري بتوسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، والعديد من الضمانات التي يتم بها تفعيل مشاركة المرأة في العمل السياسي، كما انتهت الدراسة بوضع توصيات تمس صلب الموضوع أهمها تطوير القدرات النسائية في التعبير عن الرأي والمشاركة في اتخاذ القرار عن طريق برامج خاصة.

الكلمات المفتاحية: المرأة، المشاركة السياسية، صنع القرار، الحقوق السياسية، الديمقراطية.





Summary:

Through this study of efforts of representation of Algerian female in ensuring democracy we'll have the issue of empowering females politically with civil, social, cultural development, and the strong political will and it's role in strengthening the female role in society, and make her a part of political decision making without any denial, on the basis of strengthening democratic principles, and shaping the principle of equality and social justice between men and women.

To answer this question we began this study to understand the term of female's political empowerment, and the organizing mechanisms for female's political representing, and it's role in dedicating the democracy principle, and then to study the female's political share system, and the political empowering in elected councils, and we concluded to many results, the most important one is, the care of legislator to widen the chances if females at elected councils with assurances in which activates the female's participation in political work, and the study concluded in making recommendations that touches the heart of the issue which develops the female's ability to express their opinions and take part in decision making through special programs.

Keywords: Female, Political Participation, Decision Making, Political Rights, Democracy.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين وعلى آله وصحبه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد؛

ساهمت الديمقراطية في تعزيز الممارسة السياسية للمجتمعات البشربة لتقرر مصيرها من خلال الأحزاب السياسية التي بدورها شهدت توسعا عزز ممارستها للنشاط السياسي، لتشمل جميع الشرائح والفئات العمرية دون استثناء بما يتماشى والقوانين التنظيمية، حيث لم تكن الجزائر بعيدة عن هذه الأحداث بالرغم من أنها لم تعرف التعددية الحزبية والممارسة السياسية إلا أواخر الثمانينات من خلال دستور 1989، والذي كان خطوة إيجابية لإدارة أزمة أحداث 05أكتوبر 1988، فقد أقر في مادته الخامسة حق إنشاء هذه المنظمات السياسية والجمعيات، فاستطاع الجزائريون ممارسة حقوقهم السياسية بشرعية تامة وفق نصوص ولوائح تنظيمية سعت بدورها للمساواة بين الرجل والمرأة.

بذلك حققت الديمقراطية منعرجا حاسما لمكانة المرأة في المجتمع، حيث تعد ممارسة المرأة لحقوقها السياسية من المسائل التي تمثل تحديا لمعظم الأنظمة الوضعية، خاصة الديمقراطية منها وقد أصبحت مشاركة المرأة في الحياة العامة ضرورة يقتضيها التطور الحضاري والاجتماعي والثقافي وخاصة السياسي.

الأمر الذي دفع دول العالم إلى التسابق في اهتمام بقضايا المرأة لضرورة إشراكها في صنع القرار السياسي، تجسيدا لمبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية، فقد حرصت منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها بقضية المرأة، فأصدرت عددا من المواثيق والاتفاقيات تعزز تمثيلها السياسي إضافة إلى قرارات وتوصيات صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وعن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يتضمن اللجنة المعنية بحالة المرأة، بالإضافة إلى القرارات والتوصيات التي اعتمدتها الوكالات المختصة والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.





فالجزائر على غرار دول العالم قد تولت ودعمت الدور السياسي للمرأة وتبنت مجموعة من السياسات التي تساهم في رفع العوائق والعثرات التي حالت دون تمكينها سياسيا، حيث بادر المشرع الجزائري بسلسلة من الإصلاحات التشريعية، تساعد على توسيع قاعدة الشرعية للمؤسسات السياسية داخل النظم السياسية، وتزيد من قوة وعمق تمثيلها للمجتمع ، وكانت بدايته التعديل الدستوري لسنة 2008 ، وتجسيد مضمون المادة 31 مكرر من الدستور المعدل التي تنص على أن: "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة."

أهمية الموضوع

وتبرز أهمية الموضوع وأسباب اختياره فيما يأتي:

-دراسة أهم العقبات التي تواجه عملية مشاركة المرأة في التمثيل الديمقراطي.

-إبراز قدرة وإمكانية المرأة في إمكانية مشاركتها بالعمل النقابي والبرلماني.

-نشر الوعى الفكرى والثقافي المتعلق بالمشاركة السياسية لدى المرأة.

-مساس هذا الموضوع بالواقع المعاصر، وأهمية ما يرتبط به من ارتباكات موضوعية توجب على الدراسات الشرعية والقانونية أن تقف على هذه المسائل بهدف المعالجة العلمية.

أهداف البحث:

وهي متمثلة فيما يأتي:

-بيان كيف تكون طبيعة التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في تكريس الديمقراطية في المفهوم القانوني.

-معرفة المكانة السياسية التي تكتسبها المرأة في الاتفاقيات الدولية.

-دراسة ما يرتبط بموضوعات مساعي التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في تكريس الديمقراطية، من أجل الوقوف على هذه القضية بدقة ووضوح.

إشكالية الدراسة:

وفي هذا السياق تثير هذه الدراسة إشكالية مفادها: ما مدى فعالية التمثيل السياسي للمرأة في تكريس الديمقراطية الانتخابية؟

منهجية البحث:

ولقد كان منهج الباحثين كالآتي: الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، وذلك ببيان التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية، ودوره في تعزيز مبدأ الديمقراطية، والطبيعة القانونية الخاصة بذلك في التشريع الجزائري، عن طريق تحليل النصوص والقوانين المتعلقة بذلك بهدف الوقوف على متعلقات البحث.

محتوى البحث:

وقد جاءت هذه الدراسة - إضافة للمقدمة والخاتمة - في محورين، وذلك على النحو الآتي:

المحور الأول: مفهوم التمكين السياسي للمرأة

أولا: مفهوم التمكين السياسي للمرأة و دوره في تكريس الديمقراطية

ثانيا: الآليات القانونية الناظمة للتمثيل السياسي للمرأة في الجزائر





المحور الثاني: نظام الكوتا والتمكين السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة

أولا: نظام الكوتا كآلية لتوسيع مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة

ثانيا: التمكين السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة

وأخيراً: فهذا غاية جهد الباحثين، فإن كان ثم توفيق فبفضل الله تعالى، وإن كانت الأخرى فمن عجز وتقصير ونستغفر الله العظيم.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للتمكين السياسي للمرأة

تعتبر المشاركة السياسية للمرأة الركيزة الأساسية لتجسيد الديمقراطية، فبي عامل من العوامل التي تساهم في تقدم ورُقي أي مجتمع من المجتمعات، حيث يمكن من خلالها التعبير بحرية عن الآراء والمقترحات وبالتالي التأثير في القرارات الحكومية والسياسية العامة للبلاد، كما أنها تنعي الشعور بالمسؤولية وروح المبادرة، والولاء للمجتمع لدى الأفراد، ومن خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق لمفهوم التمكين السياسي للمرأة ودوره في تكريس الديمقراطية وإلى الآليات القانونية المنظمة للتمثيل السياسي للمرأة في الجزائر.

أولا: مفهوم التمكين السياسي للمرأة و دوره في تكريس الديمقراطية:

إن التمكين لغة يشير إلى التقوية والتعزيز.

وبقصد بالتمكين اصطلاحا عملية منح السلطة القانونية أو تحوبل السلطة إلى شخص ما أو إتاحة الفرصة للقيام بعمل ما.

-1 يعرف التمكين: بأنه" عملية تحقق من خلالها بعض الفئات السيطرة على حياتها عن طريق الانخراط في أنشطة وهياكل تسمح لها بالمشاركة بقدر أكبر في الأمور التي تؤثر على حياتها بشكل مباشر، أي أن التمكين يساعد الأفراد على الحكم على أنفسهم بالنجاعة عن طريق استخدام القوة وليس بهدف ممارستها على الآخرين بل كقدرة على انجاز عملية التغيير الاجتماعي.

كما عرفته منظمة "الإسكوا" على أنه " العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرديا وجماعيا واعية بالطريقة التي تؤثر عبر علاقات القوة في حياتها، فتكتسب القوة في التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل."

ومن خلال عملية التمكين المرأة في المجال السياسي تزداد فاعليتها لتحقيق التنمية في المجتمع، عن طريق وضع آليات مناسبة لمشاركتها.

كما عرف بأنه صنع خيارات مستقلة للمرأة من أجل خروجها من وضعية التبعية وجعلها فاعلة وناشطة بدلا من أن تكون متلقية أو تابعة ، لذلك يعتبر التمكين السياسي هدفا أساسيا لتقدم المرأة وتمكينها من اتخاذ القرار والمطالبة بالحصول على حقوقها.

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف للتمكين السياسي بأنه وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار من خلال جعلها ممتلكة للقوة والإمكانيات والقدرة لكي تكون عنصرا فاعلا في عملية التغيير، فهو من جهة يعزز قدرتها في المشاركة السياسية ومن جهة يجسد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة من خلال إيصالها إلى مواقع اتخاذ القرار في الدولة والبرلمان وهو ما تقتضيه الديمقراطية.

2.أهمية المشاركة السياسية للمرأة:

يقصد بالمشاركة السياسية النشاط الذي يقوم به مواطنون معينون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي.

كما عرف بأنه درجة اهتمام المواطن بأمور السياسة وصنع القرار، فكلما زادت درجة المشاركة السياسية للفرد والمواطن كلما زادت قوة القرارات السياسية في المجتمع التي تتوسع فيها المشاركة السياسية. وتتمثل أهم صورها في حق التصويت أو الانتخاب.

أما المشاركة السياسية للمرأة فهي مساهمة المرأة في نقل وإيصال رغبات واقتراحات المواطنين إلى الحكومات من أجل أن تنظر هذه الأخيرة لتطلعات هؤلاء المواطنين.





وتعتبر المشاركة السياسية للمرأة الركيزة الأساسية لتجسيد الديمقراطية، فهي عامل من العوامل التي تساهم في تقدم ورقي أي مجتمع من المجتمعات، حيث يمكن من خلالها التعبير بحرية عن الآراء والمقترحات وبالتالي التأثير في القرارات الحكومية والسياسية العامة للبلاد، كما أنها تنمى الشعور بالمسؤولية وروح المبادرة والولاء للمجتمع لدى الأفراد.

وعليه فالمشاركة السياسية للمرأة على وجه الخصوص تزيد في فاعلية المشاركة السياسية للمواطنين سواء على المستوى الوطني و الدولي، فمشاركة المرأة سياسيا هو جزء من الخطاب الدولي العالمي حول المرأة من أجل إدماجها في التنمية الاجتماعية والتنمية السياسية حيث تعد مشاركة السياسية للمرأة نتاج تفاعل بين خطاب الدولي وثقافة المجتمع ودرجة وعيه السياسي.

3.دور المشاركة السياسية للمرأة في تكريس الديمقراطية:

تعد المشاركة السياسية للمرأة أهم مؤشر للديمقراطية في أي نظام سياسي يقوم على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، وعلى عكس ذلك أي ضعف لأليات الديمقراطية في المجتمع يؤدي إلى تهميشها وعليه تقاس درجة نمو المجتمع بمقدار قدرتها على دمج العنصر النسوي في المسائل السياسية ومشاركتها في صنع القرار حيث تعزز من العملية التنمية وضمان ممارسة حقوق السياسية للمرأة.

لذلك فإن المشاركة السياسية للمرأة تجسد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وتحقق العدالة الاجتماعية بينهما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وبالتالي تعد آلية من آليات التعبير عن الديمقراطية التي تعمل على تغيير الثقافة المجتمعية التي تميل نحو هيمنة العنصر الذكوري. ثانيا: الآليات القانونية الناظمة للتمثيل السياسي للمرأة في الجزائر

إن الحديث عن الآليات القانونية الوطنية المتعلقة بالتمكين السياسي للمرأة يجعلنا نقر بأنها تميزت بعدة سمات إيجابية سواء خلال حقبة الأحادية الحزبية، وما تضمنته من تشريعات (المواثيق الوطنية،ميثاق طرابلس1962, ميثاق الجزائر1964, ميثاق 1976، ميثاق 1986)، أو في حقبة التعددية الحزبية والانفتاح السياسي عبر القوانين الصادرة (دستور1989, قانون 19-17 المتعلق بالانتخاب، القانون رقم02-05 المتعلق بالأسرة, القانون رقم03-10 المتعلق بالجناس المنتخبة.

1- الدساتير: تبنت الجزائر بصفة متتالية دستور 1963, 1976,1989, وتم مراجعته عن طريق استفتاء سنة 1996 ، وضمت الدساتير الثلاث الأولى مجموعة من التدابير والإجراءات بخصوص حق المرأة ومساواتها مع الرجل، وذلك تطبيقا لمبادئ حقوق الإنسان المادة 86 من دستور 1976 الذي نص على تبنى الدولة الجزائرية للمبادئ والأهداف التي تتضمنها المواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية العربية.

حيث نص على حقوق المرأة دستور1976 في المادة 42منه على ضمان الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، لتضيف المادة 29من دستور1996 على المساواة بين الجنسين بنصها "كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرف أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي" ورغم كل جهود الدولة الجزائرية في تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين في الدستور والقوانين، خاصة المساواة بحق الانتخاب والترشح وممارسة العمل السياسي إلا أن نسبة تمثيلها في البرلمان ظلت ضعيفة ولا تتوافق مع حجم الحضور الاجتماعي والاقتصادي.

ومن أجل استدراك الضعف المسجل في مجال المشاركة السياسية للمرأة في مواقع صنع القرار قام المشرع بإدراج مجموعة من التدابير القانونية والإجرائية من أجل توسيع مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار تتمثل في تعديل دستور سنة2008، حيث يؤكد على الحقوق السياسية للمرأة من خلال المادة31مكرر التي تنص على أن " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة وبحدد قانون عضوى كيفيات تطبيق هذه المادة. "

2- القانون العضوي وتطبيق نظام الحصص: أمام ضعف المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في المجالس التشريعية والمحلية تبنت عدة دول عقود تقنية الحصص أو"الكوتا" كتدبير مرحلي لتحسين وتوسيع مشاركة المرأة سياسيا، وفي ظل التطورات التي شهدتها الساحة الدولية على مستوى تعزيز حقوق الإنسان ولإقرار الممارسة الديمقراطية تزايد الإقبال على هذا النظام في السنوات الأخيرة.

وتطبيقا لأحكام المادة31 مكرر من الدستور صدر القانون العضوي رقم30-12 المؤرخ في12 جانفي2012 ، والذي يحدد آليات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في الهيئات المنتخبة وفقا لنسب حسابية تتراوح بين20 و 30حسب الكثافة السكانية وعدد المقاعد ويسعى هذا القانون إلى زيادة





فرص وصول المرأة للتمثيل في الهيئات المنتخبة سواء على المستوى الوطني (البرلمان) أو المحلي(المجالس الشعبية الولائية، والمجالس الشعبية البلدية)، من خلال تعزيز إدراج العنصر النسوي ضمن قوائم الترشيحات على أساس التمييز الإيجابي.

وتجدر الإشارة أنه قبل المصادقة على هذا القانون كانت مشاركة النساء في الحياة السياسية "وحق التصويت والترشح" مكفولا دستوريا منذ1962 المادة50 من الدستور.

وأهم ما جاء في القانون العضوي ما يلي:

-تحدد المادة02 من القانون العضوي نسبة إلزامية لتمثيل المرأة في القوائم المترشحين للانتخابات التشريعية والولائية والبلدية بما يتناسب مع عدد المقاعد.

إن جوهر القانون العضوي يتمثل في المادة 05، والتي بموجها يتم معاقبة القوائم التي لا تحترم النسب المنصوص عليها في هذا القانون بالرفض، ويهدف هذا الإجراء لضمان المشاركة الفعلية للمرأة في القوائم المنتخبة.

-كما تنص المادة06 منه على أن يستخلف المترشح أو المنتخب بمترشح أو منتخب من نفس الجنس؛ فهذا الحكم يحمي النساء المنتخبات لأنه يسمح لهن بالحفاظ على الأماكن التي تم الحصول عليه في الانتخابات.

ومن ثم فإن الإطار القانوني لترقية الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية قائم وموجود بقواعد دستورية ثابتة، وترسانة من القوانين التي لا تميز بين الرجل والمرأة الناخبة والمترشحة منها.

3 - المشاركة السياسية للمرأة في ظل التعددية الحزبية: جاء تعديل دستور1989 بضرورة التخلي عن السياسات السابقة التي جعلت من حزب جهة التحرير الوطني القوة السياسية الوحيدة في البلاد، فكانت هذه التعديلات من خلال استفتاء 03 نوفمبر 1988 ،وعليه قام الرئيس الشاذلي بن جديد بصياغة الدستور الجديد ليعلن فيه عن انطلاق الاشتراكية وفتح المجال للتعددية الحزبية، وقد قدم المشروع النهائي للدستور للمناقشة والتصوبت عليه.

وتمت الموافقة عليه يوم 23فيفري1989 ، وبذلك خلقت التعددية الحزبية فضاء حر من أجل ممارسة التعددية الحزبية والذي نتج عنه ممارسة الديمقراطية وهي دعوة صريحة للمشاركة من قبل الجميع لإضفاء الطابع الواعي على العمل السياسي الذي يجسد روح الديمقراطية التشاركية.

الأمر الذي شجع المرأة على المشاركة السياسية في المجالس المنتخبة باعتبار أنها شاركت في التمثيل السياسي في البرلمان الجزائري بعد الاستقلال، ومنذ أن كان النظام السياسي الجزائري نظاما اشتراكيا في ظل الحزب الواحد فقد تقلدت مناصب المسؤولية في البرلمان، من أجل تجسيد مشاركتها السياسية والمساهمة في صنع القرارات وتشكيل السياسة العامة للبلاد.

وقد بدأ حضورها قويا ومتميزا في مجالات أخرى ، كالإعلام والصحة والتربية والعدالة وقصد توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة حسب المادة 13 مكرر من الدستور وعملا بمبدأ المساواة في الحقوق والحريات الأساسية بين الرجل والمرأة، أكد في أكثر من مناسبة على ضرورة ترقية الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية وحكم شرعيته الدستورية، وقام بتعيين المرأة في مراكز حساسة في الحكومة، ومجلس القضاء، وفي الوزارة، وفي المجالس التشريعية، استجابة للتغيير السياسي الحاصل ومكانة المرأة التي أثبتت وجودها في عالم الشغل وعلى مستوى المنظومة التربوبة.

المحور الثاني: نظام الكوتا والتمكين السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة

نظرا للتغيرات السياسية الحاصلة في الجزائر كان إلزاما على الدولة الجزائرية إحداث إصلاحات على النظام الانتخابي، كونه الوسيلة الرئيسية لتحديد شرعية أو عدم شرعية السلطة الحاكمة، من أجل تعزيز بناء مجتمع ديمقراطي يجسد إرادة الشعب، ومن خلال هذا المبيضة سنتطرق في المطلب الأول إلى دراسة نظام الكوتا، كآلية لتوسيع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، وفي المطلب الثاني سوف نتطرق لدراسة التمكين السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة.





أولا: نظام الكوتا كآلية لتوسيع مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة

أولت الجزائر اهتماما كبيرا لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة من خلال ما تضمنته الدساتير الجزائرية من تأكيد على حقها في المساواة بينها وبين الرجل في المجالس المنتخبة، لكنه بقي ضعيفا مقارنة مع مثيلاتها في دول الجوار كتونس والمغرب، فمثلا في المجلس الشعبي الوطني الممتد بين2012/2007, كان هناك30 امرأة من بين389 نائبا ومجلس الأمة07 نساء من144عضوا، وعدد النساء المترئسات للمجالس الشعبية البلدية لم يتعدى ثلاث نساء من ضمن1541 مجلس بلدى.

ولم تتمكن أي امرأة من رئاسة المجلس الشعبي الولائي في هذه الفترة، هذا ما جعل المشرع الجزائري يستند في تبني نظام الكوتا على تجارب دول الأوروبية التي سبقتنا في هذا المجال واستقر الأخذ بهذا النظام ضمن قوائم المترشحين وفي المقاعد المتنافس عليها من قبل الأحزاب للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما جاء في اتفاقية القانون العضوي والتي نصت على أن" يجب ألا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية على النسب المحددة أدناه بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها.

انتخابات المجلس الشعبي الوطني:

20%-عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة (04) مقاعد.

-30%عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة (05)مقاعد.

-35%عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر (14) مقعد.

40%-عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين وثلاثين(32) مقعد.

50%-بالنسبة للمقاعد الجالية الوطنية بالخارج.

انتخابات المجالس الولائية:

30%-عندما يكون عدد المقاعد 47,43,39,35 مقعد.

35%-عندما يكون عدد المقاعد 51إلى55 مقعد.

انتخابات المجالس الشعبية البلدية:

30% - في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر والبلديات التي تزيد عدد سكانها عن عشرين ألف (20.000) نسمة, توسع المقاعد بين القوائم بحسب عدد الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة وتخصص النسب المحددة في المادة 20 أعلاه وجوبا للمرشحات حسب ترتيب أسمائهن في القوائم الفائزة. "

ثانيا: التمكين السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة

الأمر الذي جعلها تتبنى إستراتيجية فعالة تضع في اعتبارها في المقام الأول القوى السياسية والاقتصادية والثقافية المناصرة للتغيير والمتحمسة لإجرائه ولتكون هناك قرارات وإصلاحات أكثر ملائمة مع مستجدات الوقع الجزائري، ولزيادة فاعلية السلطة التشريعية للقيام بأدوارها، وجب على النظام الانتخابي أن يستعين بالأحكام التي ترمي إلى توسيع المشاركة السياسية، وتنشيط العمل الحزبي وتمثيل نسبي عادل للأحزاب داخل البرلمان بما في ذلك زبادة تمثيل المرأة هذا ما يضفى مزيدا من الشفافية على الانتخابات التشريعية في الجزائر.

فتم تخصيص نسبة محددة للمرأة الجزائرية وفق نظام حصصي إجباري ليضمن للمرأة حقها في المشاركة السياسية في المجالس المنتخبة، لذلك تبنت الجزائر نظام الكوتا الذي ساهم بشكل فعال في إشراك المرأة في العملية السياسية منذ إقرارها إلى اليوم فلولا هذا النظام لما زاد عدد تمثيل النساء عن مقعد واحد أو مقعدين في أحسن الأحوال، فأجبرت الأحزاب السياسية على أن تأخذ التمثيل النسوي بجدية وتعمل على تأهيلها وتثقيفها وتمكينها بدورها في المشاركة السياسية سواء بصوتها أو بترشحها فأصبح صوت المرأة يعادل صوت الرجل في مجلس النواب.

وبذلك انتهجت الجزائر أسلوبا يشجع على مشاركة المرأة في الحياة السياسية وكان هذا من خلال التعديل الدستوري سنة 2008 كما سبقت الإشارة إليه، هذا وتحرص مبادئ الدستور على حماية حقوق وحربات المرأة الجزائرية وترسيخ أكبر للديمقراطية.





خاتمة:

في الأخير يمكننا القول إن الجزائر عرفت عدة إصلاحات في مجال الاهتمام بالمرأة لتكريس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة السياسية للرقي بمكانة المرأة الجزائرية عن طريق المساح لها بالمشاركة في التشريع وصنع السياسات العامة، والرقابة على الحكومة وبإرادة سياسية معلنة، وبفعالية عمل رئيس الجمهورية السابق على تنفيذ هذه الإرادة من خلال نظام المحاصصة لحساب المرأة في المجالس المنتخبة والتي أقرها القانون العضوي رقم 03-12لضمان مشاركة نسبة معتبرة من النساء في صناعة القرار السياسي بمختلف المجالس المنتخبة البلدية والولائية والغرفة الأولى من البرلمان.

ما يعكس حرص الدول الجزائرية على جعل المرأة شريك حقيقي في الدفع بعجلة التنمية للبلاد وتقليص الفوارق الموجودة بين العنصر الرجالي والنسوي في تركيبة المجتمع وتعزيز دور المواطنة في بناء مجتمع متماسك ومستقر، بغرض تعميق المسار الديمقراطي الذي باشرته الدولة منذ فترة الثمانينات من القرن الماضي، لكن بالرغم من جهود الدولة الجزائرية لتمكين المرأة سياسيا وزيادة نسبة مشاركتها في المجالس المنتخبة عن طريق تطبيق نظام الكوتا، إلا أن دورها لا يزال ضعيفا ولا يرتقي للمستوى الديمقراطي مطلوب ولعل ذلك يرجع لمعوقات سياسية مرجعها ضعف خبرة المرأة في المجال السياسي ومزاحمة الرجل واحتكاره للمناصب السياسية أو معوقات اجتماعية تكمن في نظرة المجتمع للمرأة التي يحبذها الرجل في البيت بعيدة عن مناصب الشغل و التمثيل، هذا ما يتبعه سبب آخر نفسي وهو أن ترى فيه المرأة نفسها غير قادرة على مواجهة العالم الرجالي ودخول معارك سياسية واثبات وجودها مع نقص خبرتها في هذا المجال.

إضافة إلى أسباب أخرى استفاضت فها العديد من الدراسات والتي تحول دون مشاركة للمرأة ونأمل أن تنتهج الجزائر سياسة فعالة في هذا الموضوع من خلال التوعية وترسيخ بعض القيم وإعادة تشكيل الصورة الذهنية لكل من السياسة كممارسة والمرأة كعضو.

وفي هذا السياق يمكن بيان أهم النتائج التي توصلنا إليها كما يلي:

• تمكين المرأة سياسيا يحيل إلى إمكانية وصولها إلى مواقع صناعة القرار والمشاركة في صنع السياسات العامة من خلال المجالس البرلمانية والحقائب الوزارية وحتى على مستوى الجماعات المحلية لإزالة القيود التي تحد من المساواة بين الجنسين في الحقوق السياسية لإنارة درب المواطنين والمواطنات وخدمتهم.





•كرس تعديل الدستوري2008 ترقية الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية من خلال جملة من الإصلاحات السياسية التي عهد رئيس الجمهورية السابق بتحقيقها عن طريق إيجاد الآليات التي تؤدي إلى توسيع فرص مشاركة المرأة في العمل السياسي، منها سن القانون العضوي رقم03-12 المؤرخ في12جانفي2012 المحدد لكيفيات توسيع حظوظ مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة عن طريق نظام الحصة.

•أوجد القانون العضوي03-12المتعلق بتوسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة العديد من الضمانات التي يتم بها تفعيل مشاركة المرأة في العمل السياسي، وبالأخص في تمثيل المواطنين في المجلس الشعبي الوطني والمجالس الشعبية البلدية والولائية بوضع حصة محددة خصيصا للنساء المرشحات في الأحزاب المشاركة في الانتخابات على مستوى البرلمان، أو المجالس الشعبية البلدية أو الولائية سواء في الترشح ،أو بعد الفوز في الانتخابات مع تحدد الجنس في قائمة الترشح، ورفض قوائم الترشح التي لا تحتوي على الحصص المخصصة للنساء واستخلاف المرشحة أو المنتخبة بأخرى لعدم الإخلال بأحكام القانون، وتحفيز الأحزاب السياسية لهن بمنحهم امتيازات لتشجيع عضويتهم ومشاركتهن في الاستحقاقات الانتخابية.

استنادا إلى النتائج المذكورة أعلاه، توصلنا إلى جملة من التوصيات نذكرها كالآتى:

- •عدم تهميش أي فئة على حساب فئات أخرى في المجتمع لأن المصلحة العامة تقتضي تكاتف جميع الجهود لتعميق مفاهيم المواطنة والديمقراطية والوعي السياسية.
- •استحداث آليات جديدة لتفعيل مشاركة المرأة في العمل السياسي وتحسين أدائها السياسي بالتحول نحو حصة فعلية في نظام التعيين مبنية على معيار الكفاءة والجدارة.
- •مواصلة مواءمة القوانين مع التعهدات الدولية خاصة تلك المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة واتخاذ الإجراءات التنفيذية لهذه التعهدات لا سيما اتفاقية القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة والميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- تطبيق نظام المحاصصة بشكل آني لتغيير الذهنية التقليدية في المجتمعات العربية عامة والجزائر خاصة، كما يتطلب هذا الأمر شن حملة توعوية لتحسيس الأفراد بأهمية ودور المرأة في العمل السياسي.
 - •تطوير القدرات النسائية في التعبير عن الرأى والمشاركة في اتخاذ القرار عن طريق برامج خاصة.
 - الإلمام بالصعوبات المواجهة من قبل المرأة في المشاركة في الحياة العامة في المستوبات الوطنية والمحلية والجهوبة.

وأخيراً؛ فإننا نتوجه إلى الله سبحانه بخالص الدعاء أن يوفقنا لتحصيل العلم، وأن يعلمنا ما ينفعنا، وأن ينفعنا بما علمنا، وأن يزدنا علماً، إنه سميع مجيب الدعاء.





التهميش:

- أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008 ، ص98.
- جاد صلاح، نحو" إظهار للمشاركة السياسية للمرأة العربية، في دلال البزري وآخرون، المرأة العربية والمشاركة السياسية، تحرير حسن أبو رمان، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان،2000 ، ص20.
- الاسكوا هي اسم مختصر للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، تأسست في 109غسطس 1973 عن طريق" المجلس الإقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة."
- مصباح الشيباني، المشاركة السياسية للمرأة العربية ومآلاتها المتعثرة في الانتقال الديمقراطي الراهن: التجربة التونسية مثالا الندوة المغاربية حول: "آفاق الديمقراطية التشاركية ف دول الحراك الديمقراطية، اي دور المرأة"، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ابن زهر، المغرب يومي 31 أكتوبر 01، نوفمبر 2014، المجلة العربية للعلوم السياسية, ص153.
- صابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق، للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد2، 2009، ص650.
- Fiona flintan l' autonomisation de la femme dans les société pastorales, étude sur la bonne pratique PNUD; septembre 2008.p04.
 - أمين مجد على دبور، دراسات في التنمية السياسية الجامعية الإسلامية,غزة،2012,ص60.
 - ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر, 2007, ص15.
- سحر حويجة أهمية المشاركة السياسية للمرأة شبكة المرأة السورية 04/08/2015 مناح على موقع www,swnwyaria.orgتم التصفح في15/08/2019،على الساعة14:19.





- لطف المهدي، المتغيرات النفسية الاجتماعية المنبئة بالمشاركة السياسية للمرأة اليمنية، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علم النفس السياسي، قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2012، ص24.
 - عزة جلال هاشم، المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي 2007، ص07.
- مطاري هند، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التعبير ضد المرأة، وانعكساتها على القانون الداخلي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، فرع قانون التعاون الدولي، معهد الحقوق، البويرة، 2010 -2011, ص14.
- سعاد بن جاب الله، مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية، مقال مقدم في كتاب المشاركة السياسية للمرأة العربية تحديات امام التكريس الفعلي للمواطنة, دراسة ميدانية في أحد عشر بلدا تقريبا المعهد العربي لحقوق الإنسان،2004 ، ص51-150.
- المادة29 من دستور الجزائري، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في ديسمبر1996، المعدل والمتمم بالقانون رقم03-02 المؤرخ في 10أفربل2002، الجريدة الرسمية رقم25، المؤرخة في 14أفربل2002.
 - وصال نجيب العزاوي، المرأة العربية والتغيير السياسي، دار أسامة، عمان، 2011، ص164.
- مثلما ورد في القانون الدستوري رقم08-19 ، المؤرخ في15 نوفمبر2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم63، بتاريخ 16 نوفمبر2008.
 - مجد قيراط، حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق, المجلد19, العدد (3,4), 2003، ص107.
- غاني بودبوز، إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها، دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني، رسالة ماجستير في علم الاجتماعي السياسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع جامعة الجزائر, 2004-2004 ، ص173.
 - احمد بودراع، أبعاد المشاركة الديمقراطية، رؤية تحليلية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية باتنة العدد03, 1995 ص122.
 - معتوق فتحية، الدراسة السطحية الخاصة بالتمكين السياسي للمرأة, الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا الأسرة, ص12.
- عمار عباس، بن طفيور نصر الدين، توسيع حظوظ مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة أو تحقيق المساواة عن طريق التمييز الإيجابي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية, العدد10, جوان2013، ص88.
 - احمد سليم البرصان، علم السياسة, دار زهران للنشر والتوزيع, ط1, عمان 2014, ص233.
- بارة سمير, التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة، دراسة ميدانية لاتجاهات طالبات كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة حول مشاركة المرأة بعد تطبيق نظام الكوتا، دفاتر السياسة والقانون, العدد 13 جوان2015، ص236.
- المادة02 من القانون العضوي رقم 12/03 مؤرخ 18صفر عام 1433 الموافق 12يناير 2012، يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.
 - عبد الله الداير، علم السياسة والأساليب العلمية والعملية للإصلاح السياسي, دار الكتاب الحديث,2008 ، ص130.
- مربم مالكي، الإصلاحات السياسية وترشيد الحكم في الجزائر للفترة الممتدة مابين2004/2012 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقة الدولية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مجد بوضياف، مسيلة، 2014/2015 ، ص72.
 - وصال نجيب العزاوي المرأة العربية والتغيير السياسي، دراسة أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،2011، ص162.





- دندن جمال الدين، آليات ووسائل ضمان العملية الانتخابية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق فرع الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق بن يوسف بن خدة، جامعة الجزائر، 2009/2010، ص60-61.

Combating Illegal Migration: MoU Between Libya and Italy Dr. Mustafa Abdalla Abulgasem Kashiem

Professor of Political Science at Tripoli University, Libya

ملخص: تعكس السياسة العامة الإيطالية للهجرة عملية ديناميكية منذ أوائل التسعينيات وذلك عندما أصبح الاتجار بالبشر من القضايا البارزة على المستوبات الوطنية والإقليمية والعالمية. وتتكيف وتتفاعل سياسة الهجرة في إيطاليا مع البيئة الداخلية والخارجية بشكل مستمر. وتهدف هذه الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية: ما هي أبعاد البيئة الداخلية والخارجية لسياسة الهجرة في إيطاليا؟ ، كيف ولماذا تؤثر الأزمة الليبية على سياسة الهجرة غير النظامية في إيطاليا ؟ وهل تغلب السياسة الإيطالية للهجرة المصلحة القومية على الالتزامات القانونية والأخلاقية؟

أما فيما يتعلق بفرضية هذه الدراسة، فإنها تتوقع تأثير الأزمة الليبية على سياسة الهجرة في ايطاليا. وسيتم التعامل في إطار هذه الدراسة مع الأزمة الليبية كمتغير مستقل وسياسة الهجرة الإيطالية كمتغير تابع. عليه، فإنه سيتم تقسم هذه الدراسة إلى أربعة أجزاء رئيسية هي على التوالي: السياسة الايطالية العامة للهجرة، والبعد الخارجي لسياسة الهجرة الإيطالية، وتأثير الأزمة الليبية على سياسة الهجرة في إيطاليا ، وخاتمة ستتم فيها الإشارة إلى النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة للهجرة ، الهجرة غير النظامية، البيئة الداخلية للهجرة، البيئة الخارجية للهجرة، الأزمة الليبية ، ومذكرة التفاهم الليبية الإيطالية.

Abstract:

The Politics of irregular immigration in Italy is a dynamic process since the early 1990s when human trafficking and illegal migration became salient issues on the national, regional, and global levels. Italy's migration policy interacts and adapts to the internal and external variables. Immediate questions may ask by scholars, such as *what are the internal and external*





dimensions of Italy's migration policy? Is the Libyan crisis affects the Politic of Irregular Immigration in Italy? Is Italy's national interest navigates its migration policy more than its regional and global commitments?

This study assumes that the Libyan crisis affects Italy's migration policy. While this study deals with the Libyan crisis as the independent variable, Italy's immigration policy deals with it as the dependent variable. Accordingly, this study is dividing into four main sections: Italy's migration policy, the external dimension of Italy's migration policy, the impact of Libya's crisis on Italy's migration policy, and a conclusion.

Keywords: Policy, Irregular Migration, Internalization, Externalization, Libyan Crisis, and Memorandum of Understanding.

Introduction

Italy witnessed two types of immigration since the late twentieth century. The first type of migration reflected the commitment of Italy towards the European Union "the EU". Citizens of the EU are moving freely. According to the Maastricht Treaty in 1992 and the Schengen Agreement in 1995, the EU's citizens move freely within the EU member states. Yet, the free movement of citizens may consider by some European countries as a threat to sovereignty, e.g., the United Kingdom "UK". One reason for the withdrawal of the UK, e.g., the "preexist" from the EU, is the growing of the British negative attitudes towards immigrants belonging to Eastern European countries. (See Ford, 2013)

The second wave of migration is illegal in character on the one hand and it comes from North African states on the other hand. However, Italy is considering the most influenced European country by the illegal immigration dilemma since the 1990s.





Not all illegal immigrants aim to remain in Italy because many of them are using it as a transit area to the other European states, e.g., Germany.

Data and Methodology

The EU member states blame Italy for its inability to stop the continuing waves of illegal immigration. Italy is also criticizing for its inefficient procedures of the asylum system and allowing migrants to be employed illegally. Some scholars criticized the politics of irregular migration in Italy by pointing out that Italy has "Strong Fencing and Weak Gate-keeping serving the Labour Market." Thus, Italy adopts a conflicting public policy that mismanages the illegal migration dilemma efficiently and effectively on the one hand and uses a firm border control system on the other hand. (See Triandafyllidou and Ambrosini, 2011)

The "Salvini decree" did not stop the influx of irregular immigration because the number of illegal migrants has increased. It is become harder for asylum seekers to obtain permission to stay. Thus, dealing with the status of irregular immigration is a rational option available to decision-makers in Italy. Procedure to speed the process of determining the position of immigrants may complicate further the migration crisis. (ANSA, 2019) Italy's policy towards irregular migration reflects a dichotomy between internal and external dimensions. Abbondanza (2017) identified four phases of Italy's migration policy: the absence of a legal framework, the execution of the EU regulations, increasing the number of illegal migrants, and Italy's controversial approaches since 2004. Abbondanza concluded, "What is noticeable is a dichotomy in Italy's migration policies, with generally consistent internal measures and often contrasting external ones." (See Abbondanza, 2017) The problem is with Italian public policy and not with the natural phenomenon of migration. Accordingly, Italy should improve its public policy and avoids restrictive procedures towards irregular immigrants at the same time. Callia argues that Italy policy of restrictive control versus the illegal migrants becomes an end in itself (Callia, et. al., 2012)

Scholars agree on the existence of the illegal migration dilemma that has faced Italy since the 1990s. However, Italy did not deal with the irregular immigration problem efficiently due to internal and external factors. Even domestic laws and decrees did not manage the irregularity of migration. By 2004, Italy adopted many legislations "internalization" deals with the problem of migration on the one side and sign agreements with other countries on the other side. Thus, this study aims to fill this gap by focusing on the impact of external variables "externalization" on Italy's migration policy.

In this regard, many questions may be asked: Is there a public policy of migration in Italy? What are the factors affecting the Italian policy of migration? To what extent the Libyan crisis affects the politic of irregular immigration in Italy? Is Italy's national interest navigates its migration policy more than its regional and global legal commitments? Accordingly, this study assumes that "the external variables affect Italy migration policy." While Italy's migration policy is the dependent variable, external factors are dealing with as independent variable.

As far as the data is concerned, this study adopts quantitative and qualitative sources. While illegal migration statistics on the national level reflect the quantitative dimension, decisions, agreements, and treaties represent the qualitative aspect. Different techniques are using to examine the quantitative data and qualitative sources of this study, e.g., content analysis. Accordingly, this study is dividing into the following sections:

- Italy's Migration Policy
- External Dimension of Italy's Migration Policy
- Impact of Libya's Crisis on Italy's Migration Policy





Conclusion: Results and Recommendations

Italy's Migration Policy

Policy is a plane of action adopted by governments, e.g., laws, decisions, and treaties. Yet, policy reflects three levels: intentions, actions, and results. On the intention level, the Italian government may say it will combat irregular migration. But, when the government behaves accordingly, we can move from intention into action, e.g., signing a treaty to combat irregular migration. Finally, policy may view on its results. Therefore, we may say that the Italian policy to combat irregular migration succeeded or vice-versa. (Parsons, 1995) In short, Italy developed a public policy that reflects its intention, action, and consequences since the 1990s when illegal immigrants landed for the first time in the Southern seacoast of Mediterranean.

If we can distinguish between intention, action, and consequences on the theoretical level, they are more interdependent on the particle level. The Italian government has issued laws and decisions deal with the dilemma of irregular migration from different angles, e.g., legal, economic, and human dimensions. In this section, we will review the migration laws and decisions to see how they face the dilemma of illegal immigration.

Italy's migration policy is more oriented towards moderation. However, some laws reflect the right-wing. (See in this regard, Campani, 1993&1994, and Zaslove, 2004) Shifts of migration policy towards liberal and conservative views respond to the Public opinion, political parties, civil society organizations, and mass media. (Davison, 2016: 1-5) Thus, when the Italian government adopts a conservative policy, migration policy may take a hard stand towards irregular immigrants and viceversa.

The early waves of migration inflows to Southern Italy started in the post-oil crisis in 1973-1974 when many European countries closed their borders, e.g., Germany and France. During the 1980s, more than 300,000 entered Italy without valid documents because Italy lacked at that time an effective policy of irregular immigration. However, Italy recognized the burden of the illegal migration phenomenon by the late 1980s. By the 1990s, Italy has issued the first national law dealt with irregular immigration from different perspectives.

Thus, when the numbers of illegal immigrants have increased in the early 1990s, a shift in the Italians attitudes occurred. As a response to public opinion and other non-governmental organizations, the Italian government issued laws and decisions to deal with the new phenomenon of irregular migration. The development of migration policy reflects different stages. First, Italy's migration policy before the 1990s may be described as inconsistent on the one side and imposing a soft control on irregular immigration on the other side. Second, when Italy has signed the Schengen Convention in 1990, the flow of European citizens increased. Here, a gap between public opinion and government began to exist. Opposing the Schengen system by Italians was a result of signing and executing the convention by the Italian government at that time. Third, migration policy became more concerned with irregular migration since the early 1990s. When the Parliament issued the Immigration Law (No. 39/1990), the Italian government transferred from intention into action. (See Campani, 1994: 33-49) Finally, the recognition of the externalization factor led the Italian government to sign treaties and agreements with North African countries since the 2000s.

A review of Italian migration documents reveals the existence of legislation and executive decisions. Due to methodological limitations, this study examines their development and content since 1990. During the last thirty years (1990-2020), the Italian government has developed a consistent public policy that responds to the internal and external milieu. Different





Italian decrees that have been taken to combat irregular migration will be examined in this section according to their issuing dates:

First, the Immigration Law (No. 39/1990) aims to manage the dilemma of irregular immigration in Italy by determining a quota system consistent with job market demand. The Immigration Law (No. 39) was promoted by Legge Martelli and it aims to slow down the increasing flow of illegal immigration without affecting the demands on cheap labor by the Italian market. Here, employees, students, patients, and individuals who join their family reunion may renew their visa for two years. Illegal immigrants according to this law are persons without a visa, or with an expired visa, or any immigrants exceeding the quota system adopted by the Italian government. As with any national law, undocumented immigrants will be expelled within two weeks, either on their own or forcibly by police. Obviously, the Immigration Law of 1990 reflects a real political view rather than a humanitarian perspective. It is also delayed the problem of illegal migration to a later time because it ignored the impact of an external factor. Controlling the Italian border with other European countries is another negative aspect of the law.

Second, the next Immigration Law (40/1998) differentiate between legal and illegal migrants based on valid and invalid documentations. This law was promoted by Turco-Napolitano. This law gives the right to legal immigrants to ask for a permanent residency and then apply for citizenship. Yet, undocumented migrants will be held in a detention center and then deported from Italy. The Turco-Napolitano's Law recognizes a third category of migration called asylum seekers who are requesting political shelter. The asylum seekers wait for responses for their requests in contemporary detention centers. In short, this law regulates Italy's migration policy regarding social integration by allowing immigrants to work after having residency permission and enjoying health care services on the one hand and strengthen the government control and deportation procedures vis-à-vis illegal immigrants on the other hand.

Third, the Bossi-Fini sponsored Law (No. 189/2002) was taken by the Italian government in 2002. This law deals firmly with undocumented migrants coming to Italy from non-European countries. Thus, it is not allowing them to land in Italy. As we know, illegal migrants come to Southern Italy by sea. This law considers those immigrants illegal and refugees seeking shelter and protection. The Bossi-Fini-sponsored law takes a harder further step when it determines to return undocumented refugees to their first destination or where they come from. If the refugees landed safely in Southern Italy, they must be detained in short-lived centers for no more than two months and shall not return to Italy after ten years. The Law (No. 189/2002) also requires particular conditions for migrants who are employed by the Italians, such as the employer does not exceed a period between (3-12) months and at least a minimum wage of eight hundred EUR per month. The duration of residency for immigrants who already living in Italy has been shortened to two years instead of three years. Further steps have been taken by the Law (No. 189/2002). Fingerprints of all foreigners, codifying illegal residents by setting new income quota, and abolishing the sponsorship system by creating a unified procedure that permits a contract of employment reflected a new policy towards irregular migration in Italy.

The previous law is more affected by the right-wing position from the illegal immigration phenomenon. It reflects a compromise between the views of the extreme right-wing and moderate-right wing led by Berlusconi. The Italians attitudes towards illegal migration have shifted from a liberal into a conservative orientation. Thus, the popularity of the populist parties has increased. Also, a firm migration policy was adopted by the Italian government. (See Gomez-Reino, and Llamazares, 2013, and Zaslov, 2004) Here, some scholar argues that the right-wing parties consider illegal migration as a threat to national security. The populist parties connect illegal migration with the loss of cultural identity, unemployment,





and increasing public spending. The Freedom Party or the "Lega Nord" support for firm policy towards illegal migration is based on reasons, such as a loose migration policy to protect the Italian national security. (Zaslov, 2004)

The Bossi-Fini sponsored law (No. 189/2002) was criticized on human and political grounds. The law ignores the rights of refugees to asylum and contradicts the regional and international obligations. It also denies the rights of immigrants for a family reunion in Italy. It exploits immigrant efforts in the business sector. Yet, the Bossi-Fini-sponsored law is conservative represents a large segment of the Italian public opinion. When the Italian public opinion shifted to the center-left, the new government attempted to alleviate the severity of extremism in the Law (No. 189) by harmonize it with other European countries on the other hand. The center-left government proposed a Directive (No. 83/2004), but this effort has failed.

Four, the Italian government issued a Security Set (94/2009) to enhance the country's efforts to respond swiftly to the dilemma of irregular immigration. The Security Set considers illegal migrants a criminal act. The trafficking mafia and whomever housing and employ them without documents will be penalized. The ranges of penalties extend from seizing in detention centers for more than six months and prison for up to three years. The penalties are not restricting to illegal migrants. But it extends to include those who help them to violate domestic laws. Here, the Security Set requires permanent residency permission for any money transaction by immigrants. Yet, the law exempts some services from money transactions, such as health care, school, and birth certificates. The law gives immigrants who married Italian a period of two years to become a citizen. The power to execute the law requires coordination and collaboration between unarmed citizens and patrol groups. The Security Set upgrades the migration policy in a new area, such as the role of civilians in the management of the migration dilemma. However, it is criticized on human and political grounds.

Five, when the center-right government was in power in 2008, it suggests a package of migration law consists of three acts:

- Act (No. 125/2008) identified new types of crimes committed by illegal immigrants and asylum-seekers, such as imposing penalties on immigrants who given false information.
- In addition, the parliament decree (No. 160/2008) limited the number of family reunions and increasing the income of the family members.
- Act (No. 94/2009), which deals with public safety, tightening penalties, extending the detention periods to six months, introduced new economic regulations that complied with previous consents to entry, family reunification, and renewal of residence permits. The Act (No. 94/2009) is considering the most restrictive solutions of the Italian migration policy. However, it was relaxed later on implementing decrees of the European directives' Decrees (EC/115/2008, and EC/52/2009), which gives illegal immigrants more options.

Six, the Interior Minister issued an executive decree in 2011 to deal with reporters' involvement in the migration affairs. The circular letter issued by the Interior Minister Roberto Maroni does not permit journalists and reporters to enter any Italian detention center unless they have official permission. This act aims to stop any leaks that criticize the officials' treatment of illegal migrants during their stay in detention camps. Due to criticism of the circular letter on the ground of media freedom, the new Interior Minister Anna Maria cancellieri canceled the previous decree on 20 April 2012.

Seven, Law (No. 67/2014) authorizes the Italian government to punish immigrants with a fine range between (EUR 5,000-10,000). In cases of non-payment, the court may impose, at the request of the convicted illegal migrant, a labor option range





between one-to-six months. If the illegal immigrants cannot afford to pay the penalties or work, the court may expel the convicted illegal migrant and prohibit him from entry to Italy for a period that may extend to five years. (See Figueroa, 2014)

Eight, Act (No. 46/2017), which developed rules concerning the protection and combating irregular migration by the specialized courts created for this objective. This Act also developed new procedures to protect illegal employees. Most of Italy's migration laws aim to integrate legal immigrants within the society. The previous laws share the following principles: equal treatment, contact their home countries for the records, respecting international obligations, and relying on cultural activities exchanges.

Nine, Law (No. 47/2017) aims to protect foreign minors who enter Italy without their parents as a result of their vulnerability. The Law recognizes their rights to be treated as Italian and European Union minors. The law (No. 47/2017) defines a foreign unaccompanied minor as "a minor who is not an Italian or EU citizen...and is a subject to Italian jurisdiction, and who lacks the assistance or representation of his/her parents or other adults who would be responsible for him/her according to Italian legislation." According to this law, foreign minors may never be rejected at the border. Yet, an official inquiry must be made to define their personal and family history and protect them. (See Figueroa, 2014)

Ten, 'Salvini Decree' or 'Security Decree' (No. 132/2018), which takes a hard stand against illegal migration. This decree is different from the others in-term of substances and procedures aspects, therefore, it considers unconstitutional. The Security Decree is anti-human rights protection on the one side and it is also establishing new accelerating procedures for the detention of irregular immigrants who seeking asylum on the other side. The modality of reception is another changed by the Salvini Decree. In short, the Decree is more oriented towards the application of the security approach rather than humanitarian protection. (See Corsi, 2019)

The law aims to gather asylum seekers in large holding centers instead of distributing them across the country. While the rejected asylum applicants were 80,000 in 2019, the number of undocumented immigrants reached 680,000 in 2019. Those illegal migrants will be sent first to repatriation centers. Yet, the number of illegal immigrants exceeds the capacity of the detention centers in Italy. Moreover, sending them to their home countries will cost Italy a lot. The Salvini Law did not help Italy to manage the crisis of illegal immigration because it left them without a home or job. (ANSA, 2019) The current Italian government amended the Salvini Decree on October 2020 in-term of a low fine (EUR 59,000 instead of 1.1m). Yet, the expulsion system becomes more responsive to the political conditions of immigrants.

The aim of the previous laws and decision is to manage the phenomenon of a global crisis either on pragmatic or human grounds. While asylum-seeker may get permission to remain in Italy, the non-asylum-seekers are the focus of Italy public policy. Minors and women have a peculiar treatment consists of the European and international standards. The effectiveness of the previous laws and decisions depend on Italy's swift responses to the external milieu; therefore, Italian policymakers are involved in bilateral and multilateral treaties and agreements to combat the increased influx of illegal migration. The next sub-section will describe and analyze the external aspects of Italy's migration policy.

The Externalization of Italy's Migration Policy

Decision-makers recognize the impact of external factors on their countries' policies. Thus, international relation is more independent than before. The issue of illegal migration becomes more externalized than before and countries are involving in bi-lateral and multi-lateral collaborations to manage and solve domestic issues. Italy recognized the externalization dimension of the irregular immigration phenomenon; therefore, it increased coordination and collaboration





with transit and exporting countries of illegal immigration. In this regard, Italy inked many multilateral and bilateral treaties and agreements, such as:

- Universal Declaration of Human Rights, 1948
- Refugee Convention, 1951.
- Treaty of Friendship between Italy and Libya in 2008
- Agreement between Italy and Tunisia in 2011.
- Agreement between Italy and Egypt in 2011.
- Agreement between Italy and Libya in 2012.
- Memorandum of Understanding between Italy and Libya in 2017.

Italy is committing to respect regional and international rules and principles regarding human rights and the protection of refugees because it is a member of the Universal Declaration of Human Rights of 1948, the European Union legal system, and the Refugees Convention of 1951. The Ministry of Foreign Affairs confirms that Italy protects vulnerable children's rights and human rights defenders on the one hand and combats human trafficking on the other hand. The Italian government considers human traffics "a serious violation of human rights, a crime against humanity, and a threat to international peace and security." Italy focuses in this regard on vulnerable victims and their rights, e.g., women and children. Also, Italy is committed to prevent organized crime, such as "suppress and punish trafficking in persons." On the European Union level, Italy is a member of the Warsaw Convention against human trafficking. Italy inked the Warsaw Convention, known as the Council of Europe Convention on Action against Trafficking in Human Beings, on June 6, 2005, and entered into force on March 1, 2011. (Ministry of Foreign Affairs, 2021)

Italy also signed the Refugee Convention on November 15, 1954, and the refugee Protocol on January 26, 1972. Obviously, Italy inked the Convention and its Protocol before the existence of the illegal immigration dilemma. (UNHCR, 2015) The Refugees Convention and its Protocol create legal obligations for Italy regarding the protection of refugees. (Brownlie, 2003:12) Thus, any mistreatments of immigrants violate the Refugees Convention of 1951 by Italy and other signatories' countries. However, Libya, which exports illegal migrants use its territory to sail to Italy, is not a party to the Refugees Convention of 1951 and its Protocol.

Regional and international rules indicate that migration control should be combined with integration programs and an enduring strategy to tackle the dilemma due to war, persecution, and poverty in the world. Italy's approach to controlling the problem of irregular migration is not always security directed. As we mentioned, some laws and decrees take into account the human factor, e.g., the treatment of minors. (Strati, 2017) Yet, the pragmatic approach towards illegal immigration led Italy to sign an agreement with North African countries to return their illegal immigrants. In this regard, Italy inked agreements with Egypt and Tunisia in 2011 and Libya in 2012. (See Paoletti, 2012)

The first two agreements dealt with returning the nationals of Egypt and Tunisia to their home countries within few days. Yet, the treaty of 2008 and the Memorandum of Understanding of 2017 between Italy and Libya manage the flow of illegal migrants from other nationalities, e.g., African and Asian states. In short, the last three agreements reflect the security approach rather than human rights considerations. (Paoletti, 2012)

The early collaboration to combat illegal immigration goes back to the late 1990s when Italy and Libya signed the Treaty of Friendship and Cooperation in 2008. The treaty of 2008 focuses on different fields of collaboration between the two





countries, such as economic and political areas. It aims to increase collaboration in the field of illegal migration. Article (19) stresses the need for the two countries to collaborate in fighting terrorism, organized crime, drug trafficking, and illegal immigration. Furthermore, paragraph two indicates that Italy and Libya will establish a highly advanced system for monitoring the long Libyan borders. The Italian government and the EU will finance the high tech monitoring system equally. Italy and Libya will collaborate with the African countries, which export illegal migrants to combat the dilemma of human trafficking. (See the author, Kashiem, 2010: 10)

There are three other agreements were signed between Italy and Libya: on 13 December 2000, 29 December 2007, and 19 February 2017. The Agreement of 2000 focused on the war against terrorism, organized crime, drug trafficking, and illegal immigration. The MoU of 2007 focused on collaboration between both countries to combat illegal migration influx. The agreement of 2017 is also aiming to fight migrant trafficking. The previous agreements between Italy and Libya are a part of a complicated process on bilateral, multilateral, and global levels to combat human trafficking.

The Memorandum of Understanding of 2017 emphasizes the importance of previous commitments between the two countries, especially the Treaty of 2008, which stressed the importance of joint efforts to eliminate illegal migration. The agreement of 2017 is a few pages in length, e.g., 2899 words and only eight articles. This study focuses on the Memorandum of Understanding of 2017 because it is the most recent document between Italy and Libya to combat the influx of illegal migration. Furthermore, Italy and the EU have strengthened their attempts to reduce the number of illegal immigration by externalizing migration control instruments and concluding agreements with Libya, e.g., the MoU of 2017. (See Palm, 2017)

To begin with, the MoU of 2017 is a continuation of prior efforts between Italy and Libya, e.g., the Agreement of 2000 and the Treaty of 2008. Yet, illegal migration is considering a common challenge to both countries; thus, the MoU and other agreements signed and ratified to combat illegal immigration. According to the MoU, Italy supports the creation of a detention center in Libya to shelter illegal immigrants until they can return to their homeland. Furthermore, Italy supports the Libyan border guards to combat human trafficking from Africa countries. Italy commits itself to complete the building of the high-tech controlling system to monitor the Southern Libyan border. The Italian Fund for African countries established because of the signing of the MoU of 2017 to finance Euro-African economic projects. Such projects will create an economic booming in the African countries. Thus, new jobs will remain many migrant workers at home instead of risky trips that may take their lives. Finally, the MoU of 2007 is renewable every three years. Italy renewed the MoU in 2020, and the two countries are continuing their collaboration in combating human trafficking for the next three years. The renewable duration of the MoU indicates the effectiveness of the MoU to counter illegal human trafficking; an assumption is testing empirically in the next section of this study.

A quantitative content analysis of the Memorandum of Understanding (of 2017) resulted in the data of Table: 1, which reflects the frequencies and percentages of words in the agreement text. The data of Table: 1 lead us to the following points:

1. Italy (8.50%) and Libya (11.52%) are the most frequent words. Other words are also used in the text to mention both states, such as both parties (9.70%) and both countries (3.03%). Thus, the total frequencies that refer to Italy and Libya reached almost one-third of the total data (32.75%). Yet, Libya (11.52%) is more frequent than Italy (8.50%), which means it shares extra responsibilities *vis-à-vis* the illegal migration. The MoU of 2017 stresses the importance of Libya's efforts in combating illegal migrants."





- 2. The MoU (6.67%) aims to combat illegal immigration (9.10%) and human trafficking (3.03%) from Libya to Italy; thus, their percentage reached (18.80%). In this regard, the MoU stresses that: "[It aims] to combat illegal immigration, human trafficking and contraband, and on reinforcing the border security between the Libya State and the Italian Republic. [Both countries] are determined to work to face all the challenges which have negative repercussions on peace, security, and stability within the two countries and in the Mediterranean region in general." (MoU, 2017)
- 3. Cooperation (4.24%) and controlling (2.42%) migration (1.21%) enables Italy and Libya to enhance (3.64%) peace (.61%), security (3.03%) and stability (1.21%) in the Mediterranean basin (0.61%). Also, cooperation includes the fight against terrorism (0.61%, fuel contrabands (2.42%) that Libya suffers from, as well as support border guards (1.21%), who combat the influx of illegal migrants in the Southern Libyan border (0.61%).

Table: 9-1 Content Analysis of MoU between Libya and Italy, 2017

Word	Frequency	%	Word	Frequency	%
Libya	19	11.515152	Control	4	2.4242424
Parties	16	9.6969697	Fund	4	2.4242424
Illegal Migrants	15	9.0909091	Financing	4	2.4242424
Italy	14	8.4848485	Contrabands	4	2.4242424
Memorandum	11	6.6666667	Hosting Centers	4	2.4242424
Cooperation	7	4.2424242	Return	3	1.8181818
Support	6	3.6363636	Health Conditions	3	1.8181818
Security	5	3.030303	International	3	1.8181818
Two Countries	5	3.030303	Guards	2	1.2121212
Human Trafficking	5	3.030303	Stability	2	1.2121212
Development	5	3.030303	African Countries	2	1.2121212
The EU	4	2.4242424	Migration	2	1.2121212
Countries of Origin	4	2.4242424	Mixed Committee	2	1.2121212
			Other words	10	6.06%
Total				165	100.00%

Data Source: the MoU, translated by Sandra Uselli, at http://www.asgi.it/wp-content/uploads/2017/02/ITALY-LIBY-10">http://www.asgi.it/wp-content/uploads/2017/02/ITALY-LIBY-10">http://www.asgi.it/wp-content/uploads/2017/02/ITALY-LIBY-10">ht MEMORANDUM-02.02.2017.pdf>

4. Social, economic, and political elements of the illegal migration dilemma are recognized by the MoU. Therefore, the frequencies of health condition (1.82%), unemployment (0.61%), life standard (0.61%), and job creation (0.61%) reach (10.30%). The agreement of 2017 also indicates the importance of establishing hosting centers (2.42%) in Libya to shelter the immigrants before their returning to their home countries. Because the Libyan government lacks the resources to establish hosting centers; thus, the fund (1.21%) established by the Italian government along with the EU will finance such projects."





- 5. The MoU recognizes the regional and international aspects of the illegal migration dilemma. Consequently, words such as countries of origin (2.42%), African states (1.21%), international law and organizations (1.82), and the EU (2.42) are frequently mentioning in the text of the MoU.
- 6. Yet, some words are repeated only once in the text of the agreement, such as: eliminate terrorism, poverty, unemployment, and chronic diseases, enhancing peace and create jobs for needy peoples in Africa. (See the data of Table: 9-1)

The Impact of Libya's Crisis on Italy's Migration Policy

The Italian efforts to combat illegal immigration are affecting by political upheaval in Libya since the 1990s. Kaddafi used illegal immigration as a means versus Italy and the EU in the 1990s to end the United Nations boycott. The Treaty of Friendship in 2008 was the first step to externalize the irregular migration dilemma. The Libyan crisis since 2011 increased the level of migration from Southern into Northern Mediterranean Sea. In this section, the focus will shift to the impact of the Libyan crisis on illegal immigration levels in Italy since 2000. The data published by the Italian Ministry of Interior indicates most irregular migration comes from the Libyan seashores. Thus, this study assumes that the Libyan crisis since 2011 increased the number of illegal immigrants to Italy on the one hand and the signing of agreements control and decrease the influx of migration on the other hand. In this regard, the data of Figures: -9-1 and 9-2. Lead us to the following points:vi

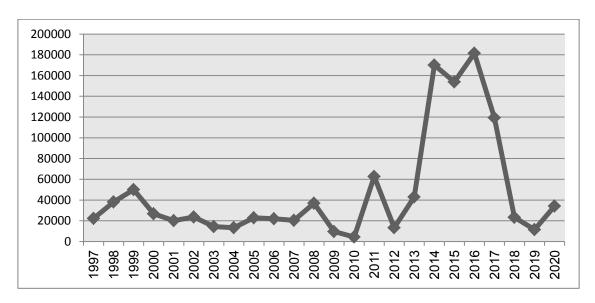
- The number of immigrants reached (110476) in 1997-1999 Yet, the number of asylum seekers was 10123 in the 1990s. By the 2000s, the numbers of landed migrants and asylum seekers increased noticeably. For example, the average of asylum seekers during 1990-2016 reached 23748. However, not all asylum seekers' requests are examined either due to lack of information or due to other subjective reasons. (See Lunghini, 2016)
- The Italian dilemma of migration is not a threatening factor, as it seems to be when it compares with similar countries, such as the United States and Germany. The ratio of illegal migrants to the whole population does not exceed 1.55% in Italy. Yet, it reaches double that (3.41%) in the United States of America in 2016. Furthermore, the stock of migrants as a ratio of the population in 2013 is much higher in Canada (20.7%), the United States (14.3%), and Germany (11.9%) compared to Italy (9.4%). However, the annual growth of the population dismay Italy when it dropped from (0.6%) during 2000-2005 to (0.2%) in 2010-2015. Thus, youths and skilled illegal immigrants who fulfill the conditions of asylum may need in Italy. (See the HDR, 2015: 234 and 262; and Lunghini, 2016)
- 3. The data show unstable levels of landed irregular immigration in 1997-2020. The annual average of illegal migration in Italy reached 49,469 during 1997-2020. The fluctuation level of illegal migration is due to several factors, such as the Arab Spring Revolutions in North Africa and the civil war in Syria.

Figure: 1

Development of Illegal Immigration in Italy, 1997-2020







Data Source: Ministero Dell'Interno, Dipartimento per le Liberta Civili el' Immigrazione, at http://www.libertaciviliimmigrazione.dlci.interno.gov.it/it/documentazione/statistica/i-numeri-dellasilo

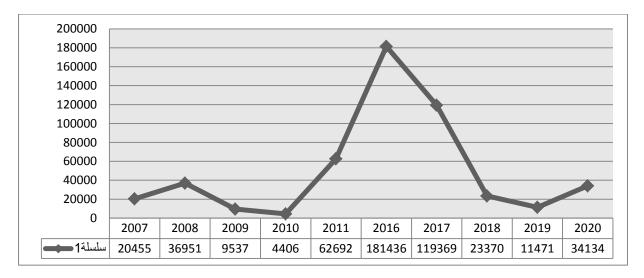
- 4. The worst wave of irregular immigration to Italy was in 2017. Yet, the lowest number of migration showed in the years that follow the singing of the Friendship treaty in 2008 and the MoU in 2017. While the number of landed migration did not exceed 4406 in 2009, the other lowest number (11471) also recorded in 2019. (See the data of Figure: 2)
- 5. African illegal immigrants are not intending to go back home; thus, the number of asylum seekers has increased, especially in 2011 and 2014-2016. Yet, many asylum seekers are from Arab Spring countries, e.g., Syrians. Asylum seekers outnumbered
- 6. outside Italy. Thus, asylum seekers may apply their requests in the Italian embassies and consulates abroad.
- 7. The data of this study emphasize that few African countries are considering the major sources of migration to Italy. For example, Nigeria (21%), Eritrea (11%), and Gambia (7%) were the leading exporter of illegal migrants to Italy in 2016. While Eritrea (25%) is the first exporter of illegal migrants, Nigeria (14%) was the second exporting country in 2015. Eritrea is a former Italian colony; thus, its' illegal immigrants want to stay in Italy for cultural reasons. Yet, the Nigerians use Italy as a transit country to settle in other European countries, e.g., Germany.
- 8. There is a correlation between the signing of the Friendship treaty of 2008 and the declining number of irregular immigration after that date. In 2007 and 2008, the number of landed migrants in Italy reached 20,455 and 36,951, respectively. Yet, the number of landed immigrants' dropped sharply from 36,951 in 2008 to 9,537 and 4606 in 2009 and 2010 after signing the Treaty of Friendship. When Italy canceled the treaty of Benghazi in 2011, because of participation in the international alliance against the Kaddafi regime, the number of illegal migrants has increased in 2011 by fourteen double. (See the data of Figure: 2) Of course, Libya's instability and the fall of the Kaddafi regime are other reasons for this dramatic increase of irregular migration in Italy in 2011 and after that. (Zevi and Meichtry, 2011)
- 9. Figure: 2 also refers to the impact of MoU (2017) on the declining number of irregular migration in Italy. The number of landed immigrants has dropped from 119.369 in 2017 to 34.134 in 2020. The number of





undocumented migrants dropped more than three times (350%) in 2020 compared with 2017 due to joint efforts between the two countries to combat human trafficking. The Salvini Decree may contribute to the declining number of undocumented migrants. Furthermore, the European Union has also contributed to the efforts of combating irregular immigration by launching the Sophia operation. Yet, the previous data may not confirm a causal relationship between the MoU on the one hand and the declining number of landed irregular immigration on the other hand. Thus, further research in this regard needs.

Figure: 2 Impact of Agreements on the Number of Illegal Immigration in Italy, 2008-2017



Data Source: same as Figure: 1.

Conclusion: results and Recommendations

Italy's policy of irregular migration is a dynamic process that deals with a very complicated dilemma that reflects different levels of analysis, such as national, sub-regional, regional, and global levels. On the individual, there is a shift in anti-attitudes towards illegal migration among Italians. Thus, the influence of the right-wing has increased since the 1990s. Therefore, the government has taken laws and decrees reflect the security rather than human approach.

Also, Italy recognized from the beginning the importance of externalization to deal effectively with irregular migration. Thus, it signed agreements and treaties with the North African states in general and Libya in particular. Thus, Italy's policy of irregular immigration represents a package of national laws, bilateral and multi-legal frameworks that reflect domestic and foreign milieu.

In the conclusion, the results of this study may summarize in the following points:

- 1. The dilemma of Illegal migration is a new complicated phenomenon. It goes back to 1990 when the first wave landed on the Italian seacoast.
- Italy's migration policy reflects an evolutionary approach. Yet, the management of the migration dilemma has extended to three decades, and yet it is not solved.





- 3. Italy's immigration policy adopts a Machiavellian oriented method to deal with the problem, but partial success has been achieved.
- The realist politics towards illegal immigration do not necessarily mean the absence of humanitarian aspects in dealing with landed immigrants, e., g., saving the lives of immigrants in the Mediterranean basin.
- 5. Italy's migration policy responses to the public opinion orientations and non-government politics.
- The migration policy has been affected by the center-right, left on, and the extreme right-wing on the other hand.
- The externalization of the illegal migration phenomenon began in the early 2000s, when Italy recognized the role of transit countries in managing the migration problem, e.g., singing agreements between Italy on the one side and Libya (2008, 2012 and 2017), Tunisia (2011), and Egypt (2011) on the other side.
- Italy's migration policy focuses on the transit and sources of illegal migration; therefore, more intention is given to Libya and sub-Saharan African countries, e.g., controlling the Libyan Southern border and establishing a fund to combat irregular migration influx.
- Italy's membership in the EU, Declaration of Human Rights (1948), and the Refugee Convention (1951) enter to direct conflict with its domestic laws and decrees; thus, Italy has been criticized on these grounds.
- 10. The externalization of migration policy was followed by a decreasing number of landed immigrants in the Italian seashores, e.g., the treaty (2008) and the MoU (2017).

The results of this study support, largely, the underlying assumption regarding the impact of internal and external variables on Italy's migration policy. Domestically, Italy responded to public opinion pressure and non-governmental organizations by issuing many laws and decrees to deal effectively with the problem of illegal migration. Externally, Italy inked treaties and agreements to manage the migration dilemma. Yet, Italy's domestic laws and bilateral agreements are not always consistent with its international obligations towards protecting refugees and respecting human rights.

As far as the recommendations of this study are concerned, three points may mention:

- Italy's migration policy is a complicated phenomenon that requires more coordination and collaboration among its internal and external actors.
- Italy should deal more effectively and positively with the African countries, which export irregular migration.
- Italy's migration policy should focus on stability in Libya because it is the transit country of refugees.

Footnotes

- The asylum seekers to Italy reached the peak in 2016; thus, there "were more than 123,000, the highest figure ever reached in the last twenty years: an average of 10,000 per month".(Lunghini, 2017)
- For more details on the dynamic process and crucial players of public policy, see Wayne Parsons (2003).
- 3. Libya also suffers from the influx of illegal migrants who intended to stay or use it as a transit territory.
- Libya and more than forty countries are not parties to the 1951 Refugee Convention. Accordingly, Libya does not distinguish between migrants and refugees on the one hand, and it is not obligated to settle them on the other





hand. The Libyan Anti-Illegal migration Law (Number 19) of 2010 penalizes illegal migrants (article 6) with jail, paying a fine of one thousand Dinars, and deportation. However, Italy and most of the EU members are parties to the 1951 Convention. Thus, they are obligated to treat illegal migrants accordingly. (See the Refugee Convention of 1951)

- 5. Italy and Libya signed the Universal Declaration of Human Rights of 1948, which guarantees the right to seek and enjoy asylum from persecution. As emphasized by the rules and principles of international law domestic law should not contradict regional and international treaties that were signed and ratified by a given state. Consequently, Italian domestic laws that deal with illegal immigration enter into a direct conflict with international law. Here, it may argue that the relationship between law and politics is not a clear-cut as the realist scholars' mention. (See in this regard, for example, Morgenthau, 1985)
- 6. Data on illegal migration in Italy is available consistently since the early 1990s by the Ministry of Interior website. According to the Italian Ministry of Interior, most illegal migrants use the Libyan territory as a transit route to reach Italy. In 2014, more than 140,000 migrants came to Italy from Libya, while around 25% came from other ways. Other available journeys for illegal migrants to reach Italy are from Egypt, Turkey, Greece, Tunisia, Algeria, Syria, Morocco, and Montenegro, and see the web site of the Ministry of Interior.
- 7. There are many reasons for the influx of illegal migration in Italy. Geographical proximity, a lower level of population growth rate (0.23%), and cheap labor are prominent reasons to approach Italy as a suitable destination. For more details, see for example: (Banulescu-Bogdan and Fratzke, 2015).





References

Abbondanza, Gabriele. "Italy's Migration Policies Combating Irregular Immigration: from the Early Days to the Present Times." The International Spectator 10 November (2017), 76-92, at

https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/03932729.2017.1384606?journalCode=rspe20

ANSA. "680,000 Irregular Migrants in Italy after Security Decree." INFO Migrants. 11 June (2019), at https://www.infomigrants.net/en/post/20642/680-000-irregular-migrants-in-italy-after-security-decree-study-finds

Banulescu-Bogdan, Natalia and Susan Fratzke, "Europe's Migration Crisis in Context: Why Now and What Next?" Migration Policy Institute (September 24, 2015), available at http://www.migrationpolicy.org/article/europe%E2%80%99smigration-crisis-context-why-now-and-what-next

Brownlie, Ian. Principles of Public International Law. (Oxford: Oxford University Press, 2003).

Callia, Raffaele, et. al., Practical Responses to Irregular Migration: the Italian Case. Translated by Claudia Di Sciullo, Alessandro Fuligni, and Marie Madelene Negulici. (Rome: European Migration Network, 2012), at https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-

do/networks/european_migration_network/reports/docs/emn-studies/irregular-

migration/it_20120105_practicalmeasurestoirregularmigration_en_version_final_en.pdf

Campani, Glovnna, "Immigration and Racism in Southern Europe: the Italian Case," Ethnic and Racial Studies, 16, 3 (1993): 507-535, at http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/01419870.1993.9993794

Campani, Glovnna, "Recent Immigration Politics in Italy: A Short Story," Journal of Western European Politics, 17, 2 (1994): 33-49, at http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/01402389408425013?src=recsys

Corsi, Cecilia. "Evaluating the 'Salvini Decree': Doubts of Constitutional Legitimacy." European University Institute. (March 2019), at https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/61784/PB_2019_06_MPC.pdf

Davison, Phillips, "Public Opinion," Encyclopedia Britannica, at: << https://www.britannica.com/topic/public-opinion>

Figueroa, Dante. "Italy: Abolition of Crime of "Illegal Immigration" and the Mare Nostrum Policy." Global Legal Monitor. (September 24, 2014), at https://www.loc.gov/law/foreign-news/article/italy-abolition-of-crime-of-illegal-immigrationand-the-mare-nostrum-policy/

Figueroa, Dante. "Laws Concerning Children of Undocumented Migrants: Italy." https://www.loc.gov/law/help/undocumented-migrants/italy.php

Ford, John Spring. "Is Immigration a Reason for Britain to leave the EU?" Centre for European Reform (October 2013), at https://www.cer.org.uk/sites/default/files/publications/attachments/pdf/2013/pb_imm_uk_27sept13-7892.pdf

Gomez-Reino, Margarita and Ivan Llamazares, The Populist Radical Right and European Integration: A Comparative Analysis of Party-Voter Links, Journal of West Europe Politics, 36, 4 (2013)789-816, at

http://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/01402382.2013.783354?src=recsys

Human Development Report 2020, at < http://hdr.undp.org/en/2020-report>

Immigration Policies in Italy." Struggles in Italy, at https://strugglesinitaly.wordpress.com/equality/en-immigration-policiesin-italy/

dashboard/statistics: Italian Italian distribution, Ministry of Interior. arrivals, asylum, at https://bluehub.jrc.ec.europa.eu/catalogue/dataset/0087

Italy-Libya Agreement: Memorandum Text, February 2017, http://www.asgi.it/wpcontent/uploads/2017/02/ITALY-LIBYA-MEMORANDUM-02.02.2017.pdf





Kashiem, Mustafa A. A., "The Treaty of Friendship, Partnership, and Cooperation between Libya and Italy: From an Awkward Past Partnership" California Italian Studies, 1, 1 (2010): to Promising Equal http://escholarship.org/uc/item/4f28h7wg

Lunghini, Roberta, "2016: a record year for asylum seekers in Italy," West News (8 February 2017), at http://www.westinfo.eu/2016-a-record-year-for-asylum-seekers-in-italy/

Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation. "Italy and Human Rights." (Rome.: Office for Relations with the Public "URP". 2021), at

https://www.esteri.it/mae/en/politica_estera/temi_globali/diritti_umani/litalia_e_i_diritiumani.html

Morgenthau, Hans J., and Kenneth W. Thompson. Politics among Nations: the Struggle for Power and Peace. (New York: Alfred A. Knopf, 1985)

Palm, Anja Valentina. "The EU external policy on migration and asylum: What role for Italy in shaping its future?" Observatory on European Migration Law Policy Briefs (May 2017)

Paoletti, Emanuela. "Migration Agreements between Italy and North Africa: Domestic Imperatives versus International Norms." MEI (December 20, 2012), at https://www.mei.edu/publications/migration-agreements-between-italy-and-northafrica-domestic-imperatives-versus

Parsons, Wayne. Public Policy: An Introduction to the Theory and Practice of Policy Analysis. (Cheltenham, UK: Edward Elgar, 2003).

Refugee Convention, 1951, at http://www.unhcr.org/4ca34be29.pdf

Strati, Filippo. "Asylum seekers and migrants in Italy: are the new migration rules consistent with integration programs?" ESPN Flash Report. (European Commission, 2017). At https://ec.europa.eu/social/BlobServlet?docId=17363&langId=en Sunderland, Judith. "Finally, Good News for Asylum Seekers in Italy." Human Rights Watch (October 7, 2020). At https://www.hrw.org/news/2020/10/07/finally-good-news-asylum-seekers-italy

The refugee Convention. (UNHCR, 1951). At https://www.unhcr.org/4ca34be29.pdf

Treaty of Friendship, Partnership, and Cooperation between the Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya and the Republic of Italy. (Benghazi, 30 August 2008), at https://security-legislation.ly/sites/default/files/lois/7-Law%20No.%20%282%29%20of%202009_EN.pdf

Triandafyllidou, Anna and Maurizio Ambrosini. European Journal of Migration and Law. No. 13 (2011): 251-273, at https://brill.com/view/journals/emil/13/3/article-p251 2.xml

UNHCR. States Parties to the 1951 Convention Relating to the Status of Refugees and the 1967 Protocol. (UNHCR, 2015). At https://www.unhcr.org/en-au/3b73b0d63.pdf

Universal Declaration Rights. UN Publication, of Human (New York: 2015), at https://www.un.org/en/udhrbook/pdf/udhr_booklet_en_web.pdf

Zaslove, Andrey, Closing the Door? The Ideology and Impact of Radical Right Populism on Immigration Policy in Australia Italy," (2004): and Journal Political Ideologies 1 99-118, at http://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/1356931032000167490?src=recsys>

Zevi, Nathania, and Stacy Meichtry. "Italy Suspends 'Friendship' Treaty with Libya" The Wall Street Journal (26 February 2011), at https://www.wsj.com/articles/SB10001424052748703796504576168774016612758





خيار المصالحة الوطنية في ضوء تحديات المشهد الليبي الراهن

The option of national reconciliation in light of the challenges of the current Libyan scene

د. محد عبدالحفيظ الشيخ عميد كلية القانون، جامعة الجفرة ـ ليبيا

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى فهم طبيعة المصالحة الوطنية في ليبيا ومتغيّراتها، وتشخيص جملة التحديات التي تعترض طربقها، ومآلات ما قد يُفضى إليه فشل حكومة الوحدة الوطنية الليبية في إتمام عملية المصالحة، والفرص المتاحة للحيلولة دون فشلها، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية: هل خيار المصالحة الوطنية في ليبيا ممكن في ضوء معطيات المشهد الراهن؟ وما هي العقبات التي تعترض طريق المصالحة ومتطلبات إنجازها لإنهاء الانقسام؟

وخلصت الورقة إلى أن الرهان بالأساس يبقى على الأطراف اللينية كونها المستفيد الأول من انجاز المصالحة، وهي المتضرر الكبر من استمرار حالة الانقسام والتشظى والصراع والاستنزاف الداخلي، وهو ما يتطلب توفر الرغبة الحقيقية لتحقيق التوافق والوحدة، وحشد كل الجهود والطاقات لمواجهة الأخطار التي تستهدف ليبيا، وهي السبيل الوحيد بأن يذلل العقبات، وبفتح آفاقاً رحبة أمام ولوج مرحلة جديدة من التعاون والشراكة وتكامل الأدوار. فإزاء هذا الواقع المعقد والمتشابك إقليمياً ودولياً، لا بد لأي دولة تسعى لامتلاك إرادتها واستقلاليتها وتجنّب آثار التدّخلات الخارجية السلبية، من تحصين جهتها الداخلّية بتحقيق مزبد من الشراكة المجتمعية والتوافق والتعايش بين رعاياها.

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية، الانقسام السياسي، الصراع المسلح، الحضور الدولي والإقليمي، جهود الأمم المتحدة في ليبيا. الولايات المتحدة الأمريكية.

Abstract

This study aims to understand the nature of national reconciliation in Libya and its variables, and to diagnose the number of challenges that stand in its way, and the consequences of what may lead to the failure of the Libyan National Unity Government to complete the reconciliation process, and the opportunities available to prevent its failure, by answering the following questions: Is an option National reconciliation in Libya is possible in light of the data of the current scene? What are the obstacles that stand in the way of reconciliation and the requirements for its achievement to end the division?

The paper concluded that the bet basically remains on the Libyan parties, as they are the first beneficiaries of the achievement of reconciliation, and they are the most affected by the continued state of division, fragmentation, conflict and internal attrition, which requires a real desire to achieve consensus and unity, and mobilize all efforts and energies to confront the dangers targeting Libya, which are The only way is to overcome obstacles and open up broad horizons for entering a new phase of cooperation, partnership and integration of roles. In the face of this complex and intertwined reality regionally and internationally, it is imperative for any state that seeks to possess its will and independence and avoid the effects of negative external interventions, to fortify its internal front by achieving more community partnership, consensus and coexistence among its citizens.

Keywords: national reconciliation, political division, armed conflict, international and regional presence, United Nations efforts in Libya. United States of America.





مقدمة

شكّل الانقسام السياسي والمؤسسي الليبي منعطفاً خطيراً كانت له تداعياته المؤثرة على مسار تحقيق المصالحة الوطنية الليبية، وأضعى الشقاق سمة مرتبطة بالخصومة السياسية، كما ارتبط الانقسام بجملة من التجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان؛ تسببت بتعميق الانقسام المجتمعي. سرعان ما تحولت ليبيا إلى ساحة تدافع وصراع محتدم، بمحاور واستقطابات متقاطعة لصراعات قوى إقليمية ودولية وبأيادي محلية ليزيد من تعقيدات المشهد الليبي، وما أسفر عنه من انقسامات بين مكونات المجتمع الليبي لا تزال تبعاته مستمرة حتى الآن، في ظل عدم تفعيل بنود المصالحة الوطنية، ناهيك عن غياب المؤسسات الأمنية والعسكرية القادرة على القيام بمهماتها، وهو ما أدى لمزيد من بعثرة الواقع السياسي والأمني الليبي.

بالرغم من المحاولات الدولية المتكررة، فشلت كل جولات الحوار السابقة بين مختلف الأطراف الليبية المتنازعة في انجاز المصالحة وإنهاء حالة الانقسام الذي أخذ أبعاداً (سياسية، اجتماعية، جغرافية، ونفسية). ولم تفلح تلك الجهود إلا بعد توقيع الاتفاق السياسي الليبي الجديد 2021، بعد الدور الكبير الذي اضطلعت به البعثة الأممية للدعم في ليبيا، وتزايد الوعي لدى فرقاء الحياة السياسية الليبية بأهمية التوافق الوطني للخروج من حالة الانقسام، الذي تتطلب مغادرته تقديم تنازلات صعبة من القوى الليبية المؤثرة بهدف التوصل إلى توافقات تحقق المصالحة وتعزز من قدرة الشعب الليبي على مواجهة التحديات الماثلة، ومن المعلوم هنا أن الاتفاق لم يكن قد وصل إلى صيغته الأخيرة من دون المساعي الحثيثة للبعثة الأممية للدعم في ليبيا والحضور الأمريكي الفاعل.

تبرز أهمية هذه الدراسة في أهمية المصالحة كضرورة وطنية وخيار استراتيجي، فمن دون توافق يسدّ فجوة المظالم ويحقق الإنصاف بين مكونات المجتمع الليبي لن يكون للتسوبة السياسية فعالية في تحقيق بنية مجتمعية، تساعد في نجاح المؤسسات وإعمال القانون.

تهدف الدراسة إلى فهم طبيعة المصالحة الوطنية في ليبيا ومتغيّراتها، وتشخيص جملة التحديات التي تعترض طربقها، ومآلات ما قد يُفضي إليه فشل حكومة الوحدة الوطنية الليبية في إتمام عملية المصالحة، والفرص المتاحة للحيلولة دون فشلها.

تنطلق الدراسة من التساؤلات التالية: هل خيار المصالحة الوطنية في ليبيا ممكن في ضوء معطيات المشهد الراهن؟ وما هي العقبات التي تعترض طربق المصالحة ومتطلبات إنجازها لإنهاء الانقسام؟

وهنا نفترض بأنه لن تثمر جهود المصالحة دون كبح جماح التدخلات الخارجية العبثية للواقع الليبي الحالي، وهذا يقتضي الوصول إلى تسوية سياسية بين الفرقاء الليبيين وإيجاد مقاربة لمصالحة وطنية تجنّب البلد الكثير من الخسائر والهديدات التي أسهمت قوى الخارج كثيراً في استمرارها.

وللإجابة على التساؤلات، فقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة محاور رئيسة، هي:

أولاً: المصالحة ضرورة وطنية وخيار استراتيجي".

ثانياً: مخاضات المصالحة ومساراتها.

ثالثاً: عقبات تعترض طريق إنجاز المصالحة في ليبيا.

رابعاً: متطلبات إنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام.

خامساً: النتائج المتوقعة من المصالحة.

أولاً: المصالحة ضرورة وطنية وخيار استراتيجي

ثمة وعي متزايد بأهمية تحقيق التوافق الوطني وبدأت تتشكل قناعة لدى أطراف العمل السياسي الليبي، بأن حالة الانقسام أضعفت الموقف الليبي وفتحت الباب واسعاً أمام أجندة خارجية أتاح لها اللعب على تناقضات الأطراف المنقسمة والمتصارعة للمضي قدماً في تنفيذ مشاريعها السياسية على المساحة الليبية وفي خلق وقائع جديدة على الأرض. وهو ما أسهم في خلق وعي سياسي ومجتمعي بأهمية التوافق





والتصالح ومن ثم الخروج من الحالة الانقسام القائمة، بالرغم التباين في الرؤى والمواقف والتوجهات السياسية والأيديولوجية. فبدأت تتطّور مقاربات تميل إلى تبغّي سلوك سياسي معتدل وإلى تفضيل التسويات، بدلاً من خيار الحسم العسكري¹¹⁴.

وفي الوقت ذاته، ألحق الانقسام والتشظي بين الفرقاء الليبيين ضرراً بالغابالمصالح الحيوية الليبية، ووقف حجر عثرة أمام تحقيق أي إنجازات مهمة على صعيد حقوق الشعب الليبي، فضلاً عما تسبب به الانقسام من إحباط نفسي للشعب الليبي الذي تابع فصوله المربرة وعاش تداعياته على واقع حياته ومستقبله، كما تضررت مكانة الدولة الليبية بشكل كبير جراء الانقسام، وتراجع حضورها والتفاعل معها على المستويين الإقليمي والدولي، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه لتوفير بيئة مناسبة لزيادة التدخلات الخارجية العبثية في الشأن الداخلي الليبي، حيث لم تعد أطراف العمل السياسي الليبي في ظل انقسامها، قادرة على إدارة علاقاتها وتجاوز خلافاتها بصورة مباشرة، الأمر الذي عرّض الفرقاء إلى ضغوط القوى الخارجية وإملاءاتها الساعية إلى تحقيق مصالحها، حتى لو كان ذلك على حساب الشعب الليبي ومصالحه الوطنية العلياً.

وعليه، يبقى الحل السياسي الكفيل لضمان سيادة ليبيا ومصالحها الحيوية بعيداً عن شبح التدخلات العسكرية الأجنبية، التي كرّست على نحو خاص التباين المناطقي والقبلي. خصوصاً وأن هناك جملة من الحوافز والمقدرات الداخلية التي تساعد في إبعاد شبح الانقسام والصراع، وهي روافع كفيلة بأن تحرر الليبيين من الأجندة الخارجية الخطيرة، ومن ثم الذهاب إلى تسوية تقود لمصالحة سياسية ومجتمعية، وهو ما يتطلب تغليب لغة الحوار والحلول السلمية على خيارات الحل العسكري¹¹⁶.

وعليه، فإن مقاربة المصالحة باتت ضرورة وطنية وهي الخيار الاستراتيجي للشعب الليبي، والمدخل الوحيد لإنهاء حالة الانقسام والتشظي، إذ لا يمكن استمرار هذا الوضع في الساحة الليبية، ويجب أن تكون الحسابات الخاصة هي آخر ما يُطرح في التفكير السياسي الوطني، مع ضرورة تخلّي الفرقاء عن وضع الشروط التعجيزية وتقديم التنازلات والتضحيات من أجل إنجاحها، بعمل وطني شامل يتجاوز سلبيات الحرب واستقطاباتها وتصفية الحسابات، والنأي بليبيا عن الصراعات السياسية والإيديولوجية، وثمنها الباهظ في التأثير على السلم الاجتماعي والتنمية والوحدة الوطنية.

ثانياً: مخاضات المصالحة ومساراتها

يبدو واضحاً أن هنالك جوانب قصور مهمّة في تشخيص المشكل الليبي يحول دون وضع الحلول الناجعة. فعدم معالجة جذور الانقسام الليبي أفضى إلى إخفاق كل المساعي والمبادرات الدولية، وتعطيل أي جهود نحو تحقيق التوافق الوطني. كما ساهمت الانقسامات في تفاقم أزمة الأمن في البلاد. فمن جهة أذكت هذه الانقسامات المواجهات المسلحة بين الأطراف المتخاصمة، ومن جهة أخرى، أوجدت الفراغ السياسي والقيادي الذي سمح بتكون الجماعات المسلحة التي ترفض الخضوع للسلطة المركزية.

لقد شهدت عملية المصالحة في ليبيا محطّات ومسارات متعدّدة، واختلفت مضامينها ومخرجاتها، وظلت رزنامة المصالحة مفتوحة ومستمرة، وتنتقل من بلد إلى آخر، بدءاً من الصخيرات فباريس والقاهرة وتونس وجنيف، واستمر الجدل حول أنجع السبل إلى واقع يمكن من خلاله أن ينعم الليبيّون بسلام منصف ومستدام. جرت محاولات كثيرة في ليبيا بهدف إجراء مصالحة بين مدن وقبائل بعينها، إلا أنها فوجئت بالرفض القاطع. ويظل ملف المصالحة بين مصراته وتاورغاء بشكل خاص الملف الشائك والمعقد الذي لم يجد طريقه إلى الحل حتى اللحظة، بما يجعل مسألة المصالحة الوطنية وبناء الدولة الجديدة تواجه تحديات هائلة أثبتت، حتى الآن، أنها عصية على أية معالجة. قبل تحقيق العدالة 118.

وفي إطار الجهود الدولية من أجل الدفع بجهود المصالحة، شكّل الاتفاق السياسي الليبي في "الصخيرات" المغربية عند توقيعه في 17 ديسمبر 2015 نجاحاً مهماً في طريق حل الأزمة، إلا أن المتحاورين الذي وصلوا إلى مرحلة التوقيع على اتفاق التسوية، لم يتمكنوا من تحقيق المصالحة الشاملة ووضع حدّ للصراع الداخلي. لقد كان من النتائج التي كشف عنها الاتفاق السياسي الذي رعته الأمم المتحدة وجود تباين واضح في المصالح بين النخب الليبية، علاوة على الانقسام السياسي والمؤسسي المتزايد بين النخب في شرق البلاد وغربها، وظهرت بموجبه مؤسسات تنفيذية وسيادية موازية، وهما سمتان مصاحبتان للمشهد الليبي خلال السنوات الأخيرة. وبذلك، انقسمت ليبيا إلى معسكرين



126

¹¹⁴ حلقة نقاشية من بعد عبر تطبيق زوم (zoom) عقدها مركز دراسات الوحدة العربية يوم الأربعاء 2020/8/12، حول: الأزمة الليبية العوامل الداخلية والخارجية وأفاق المستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد501، تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ص31.

¹¹⁵ مجد عبدالحفيظ الشيخ، النتافس التركي المصري في ليبيا وتداعياته على التسوية السياسية، مجلة المؤتمرات العلمية الدولية، العدد7، مايو 2021، ص214.

¹¹⁶ نورة الحفيان، التسوية السياسية في ليبيا: الإشكاليات والتحديات، المعهد المصري للدراسات، 18 فبراير 2020، شوهد في 2021/6/23.

https://bit.ly/3aLFL5i

¹¹⁷ يوسف محد الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص224-225.

¹¹⁸ طارق متري، مسالك وعرة، سنتان في ليبيا ومن أجلها (بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2015)، ص70.



متحاربين لكل منهما داعموه من القوى الإقليمية، أحدهما يقوده إسلاميون ويتخذ العاصمة طرابلس مركزاً له، يعرف بمعسكر "فجر ليبيا" والآخر يتمركز في الشرق الليبي، ويقوده المشير حفتر، ويعرف بمعسكر "عملية الكرامة"¹¹⁹.

ورغم كل المساعي والمبادرات السياسية في تقديم تصورات وخرائط لتقاسم السلطة بين الفرقاء الليبيين، إلا أنها لم تفلح في تحقيق أي تقدم يذكر في مسار حل الأزمة القائمة، ولم يكتب للهدئة، ووقف إطلاق النار بين طرفي النزاع الليبي حياة، إلا مع الجهود الأممية الأخيرة، والتي يقف خلفها الدور الأمريكي الفاعل، والتي انبثقت عن مؤتمر جنيف وأثمرت عن تسوية سياسية، تسلمت خلالها سلطة انتقالية منتخبة، تضم حكومة وحدة ومجلساً رئاسياً، هدف إعادة توحيد مؤسسات الدولة وضمان الأمن، وقيادة البلاد حتى الانتخابات المقررة في ديسمبر 2021.

لقد منع الاتفاق السياسي الليبي الجديد بارقة أمل في خروج ليبيا من أزمتها الراهنة، وتعززت فرص النجاح بعد أن رأى المجتمع الدولي ضرورة إنهاء الصراع بشكل تام والبدء بمرحلة جديدة، وسعى إلى منح الاتفاق الجديد ضمانات تكفل عدم فشله، وصولاً إلى استعداد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لمحاسبة كل من يعرقل العملية السياسية في ليبيا 120 .

لا شك أن النجاح في انتخاب سلطة تنفيذية جديدة في 5 فبراير 2021 لقيادة البلاد خلال المرحلة الانتقالية حتى الانتخاب المزمع عقدها في ديسمبر من نفس العام يعد مخرجاً مهماً، وهو بمثابة انفراجة في خط المقاربة، وعلى الرغم من أهمية التقدم على صعيد التسوية، وما يعكسه ذلك من عودة قدر من الثقة بين الفرقاء الليبيين بعد الاتفاق على إنشاء منطقة منزوعة السلاح تشمل خط سرت والجفرة، وسحب القوات الأجنبية من البلاد، وتشديد حظر السلاح المفروض على الأطراف الليبية المتصارعة. غير أن ذلك لا يخفي التحديات التي سوف تواجه الحكومة الليبية لإعادة ترتيب المشهد السياسي والأمني والاجتماعي الليبي.

ثالثاً: عقبات تعترض طريق إنجاز المصالحة

يعد الاتفاق السياسي فرصة مهمة لإنجاز المصالحة الوطنية في ليبيا، إلا أن ذلك لا يخفي العديد من التحديات والعقبات التي تعترض طريقها، فهناك مجموعة من الاستحقاقات الداخلية تأتي في مقدمتها صيانة الوحدة الوطنية الليبية من أجل لم شمل حقيقي للصف الوطني في الداخل والخارج. وذكر رئيس الحكومة الليبية "عبدالحميد الدبيبة" بأن مستقبل ليبيا وتقدمها مرتبطان بقدرتها على معالجة جراحها من خلال المصالحة الوطنية وتحقيق العدالة، وهو ما يتطلب التعامل مع أخطاء الماضي وخطاياه. لذا، فإن نجاح عملية المصالحة تبدأ من اعتراف الأطراف الليبية كافة بأخطائها السياسية.

ويبقى السؤال المطروح هو: هل لدى الفرقاء الليبيين الاستعداد للاعتراف بأخطاء الماضي وتجاوزاته؟ لا يوجد مؤشر على أن لدى طرفي الصراع الليبي من العلمانيين والإسلاميين الاستعداد للاعتراف بأخطائها السياسية، ولا يبدو من المحتمل أيضاً أن تعترف المؤسسة العسكرية بالأخطاء والانتهاكات التي ارتكبتها خلال فترة الصراع.

فضلاً عن ذلك، هناك تحديات مرتبطة بما ترتب عن حكم النظام السابق، والظروف والأوضاع التي نجمت عن الإطاحة به، وما ولدّته من استقطاب حاد وشرخ اجتماعي واضح. يرتبط جزء كبير من هذه التركة بسلسلة الاغتيالات السياسية والمحاولات الانقلابية الفاشلة التي شهدتها البلاد خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، والتي خلّفت العديد من الضحايا الذين قتلوا في الغالب من دون محاكمة، أو وفقاً لمحاكمات صورية شكلية، لم يراعى فها الحد الأدنى من متطلبات المحاكمة العادلة وشروطها القانونية. كما أختطف البعض ولم يعرف مصيرهم، وراح البعض الآخر ضحية حوادث غامضة، ولم تعرف تفاصيلهم حتى الآن، ولم تتوقف الانتهاكات والتجاوزات عن ذلك الحد، إنما استمرت خلال فترة الصراع وفي الحقبة الموالية، وهي أمور جرت في الغالب خارج القانون 122.

https://bit.ly/3xLxGGR

https://bit.ly/3elk080

¹²² علي عبداللطيف أحميدة، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي يناير 2020، شوهد في 2021/10/24.





¹¹⁹ مجد عبدالحفيظ الشيخ، تطورات الوضع الليبي سياسياً وعسكرياً وانعكاساته إقليمياً على ضفتي المتوسط، مجلة شؤون عربية، العدد181، ربيع 2020،

¹²⁰ يوسف محجد الصواني، حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا.. السيادة والإنقاذ والمصالحة، الشروق، 21 مارس، 2021، شوهد في 2021/9/10.

¹²¹جبريل العبيدي، ليبيا ومشروع المصالحة الوطنية، ا**لشرق الأوسط**، 20 أبريل 2021، شوهد في 2021/8/30.



إن تجاوز مثل هذه التحديات يتطلب مواجهة الماضي، وتيسير المصالحة بالاستناد إلى جملة من الإصلاحات التي تحضر في إطارها مسألة العدالة الانتقالية والتي لم يتم تنفيذ أي من استحقاقاتها، بالرغم من إقرار المؤتمر الوطني العام في 2 ديسمبر 2013، القانون رقم (29) بشأن العدالة الانتقالية والتي يتطلب مسارها الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والأمني وهما شرطان لا تتوفر عليهما ليبيا في الوقت الراهن في ظل غياب أرضية مشتركة متوافق بشأنها بين الفرقاء الليبيين، فضلاً عن عدم توافر قوى داعمة له ورافد حقيقي لديناميته الهادفة إلى إرساء قواعد دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية.

كما أسهمت الخلافات السياسية والأيديولوجية بين القوى والأحزاب السياسية وتباين مصالحها المختلفة، ناهيك أن سياسة الانتقام والإقصاء العالقة في مربع من عدم الثقة، مع تركة من المظالم والهميش، أسهمت في تعطيل صياغة أي حل توافقي، لا سيما أن كثيراً من الصراعات وحالة عدم الاستقرار ناجمة عن غياب الدولة أو مرتبطة بها، بفعل ممارسات الإقصاء وتأثيراتها السلبية في مسار بناء الدولة وترسيخ مؤسساتها 124.

التحدي الآخر وهو الأهم، يتمثل في توحيد مؤسسات الدولة تحت سلطة تنفيذية واحدة، فعلى امتداد السنوات الأخيرة، شهدت ليبيا انقساماً سياسياً ومؤسساتياً، وتشكل واقع سياسي وإداري في المجتمع الليبي بتأثير الانقسام، وبروز شبكات مصالح مستفيدة من استمرار الوضع القائم وحالة الفرقة والتناحر السياسي، تحول إلى أمر واقع، وهو ما يتطلب استعداداً للتنازل عن المغانم السياسية والمادية والجهوية التي تم تحصيلها بفعل الاستثمار في الانقسام لصالح الوحدة، وتغلب عليه روح الحصول على المكاسب، وهو يرسخ القبلية والجهوية والشخصنة وغيرها من الممارسات، بما يؤدي إلى المزيد من الانقسامات، فيجعل الطريق نحو المصالحة مليئاً بالعديد من التحديات والعقمات.

باتت مسألة إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وتوحيد المؤسسة العسكرية وموقع المشير خليفة حفتر في الترتيبات الجديدة، يمثل الملف الأبرز وراء عرقلة خيار تحقيق المصالحة. وهو ما يحتاج إلى برنامج عمل يقوم على دمج المكون العسكري على جانبي الصراع، والمُضي قدماً في بناء منظومة أمنية وعسكرية على أسس وطنية تغيب فيها وتنصهر الأبعاد المناطقية والجهوية التي تقف عائقاً أمام أي جهود لتحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا. وأن تكون مهمتها الدفاع عن ليبيا ومصالحها الحيوية وسيادتها تحت حكومة وحدة وطنية، لأن عسكرة الدولة هي داء الصراع القائم

كل ذلك يتطلب في سبيل تجاوزه، إرادة سياسية صلبة، وانسجاماً في الخطاب السياسي بين مكونات الحكومة ومختلف الفرقاء، واستعداداً للتنازل عن المغانم السياسية والمادية والجهوية التي تم تحصيلها بفعل الاستثمار في الانقسام، والتزاماً إقليمياً ودولياً واضحاً بالتعامل مع حكومة "الدبيبة" والمجلس الرئاسي الجديد باعتبارهما السلطة التنفيذية الشرعية الوحيدة في ليبيا.

على صعيد التحدي الخارجي، منذ بداية الأزمة الليبية، كشفت تطورات الأحداث كيف كان العامل الخارجي حاضراً بقوة ومارس تأثيره في عرقلة الانتقال الديمقراطي، وتعزيز مشاعر الانقسام بين الأطراف الليبية، وهو ما جعل المصالحة بعيدة عن التحقق من هذه الزاوية. من الواضح أن هناك أطرافاً إقليمية ودولية ما تزال تعبث بالمشهد الليبي وتمارس دور المعطل لمسار المصالحة وإنهاء حالة الانقسام وفرض أمر واقع جديد في ليبيا، فالتدخل العربي الإقليمي له دور واضح في إذكاء الصراع بين الفرقاء الليبيين، خصوصاً في ظل ما يتمتع به حفتر من دعم قوي لكل من مصر والإمارات وفرنسا وروسيا إلى الشرق الليبي. وعلى الجانب الآخر، نجد تركيا وإيطاليا وقطر تبدي اهتمامها بالغرب الغرب الليبي، ولم تألوا دعماً سياسياً وإعلامياً وعسكرياً للوقوف بجانب حكومة الوفاق الوطني السابقة 127.

وتأتي مسألة إنهاء الوجود العسكري الأجنبي وخروج المقاتلين والمرتزقة البالغ عددهم 20 ألف عنصر مسلح من أهم التحديات التي سوف تواجه الحكومة الجديدة، خصوصاً وأن مهلة إخراج المرتزقة من ليبيا قد انهت، دون أن تتمكن اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5)، التي تم التوقيع علها في 25 أكتوبر 2020، من إجبار القوات العسكرية الأجنبية على مغادرة الأراضي الليبية، وهو ما ينبئ بإمكانية عودة الصراع المسلح 128.

¹²⁸ منى سلمان، مجلس رئاسي جديد في ليبيا... قراءة في المواقف والتحديات، مجلة السياسة الدولية، 2021/2/13، شوهد في 2021/3/25. https://bit.ly/37qS1



¹²³ عبدالمجيد خليفة الكوت، فتحي مجد أميمه، تجرية العدالة الانتقالية في ليبيا بعد 2011، الآليات والتحديات، مجلة الإعلام والفنون، السنة الأولى، العدد الثالث، أكتوبر 2020، ص333.

¹²⁴ مجد عبدالحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد عام 2011، مجلة المستقبل العربي، العدد431، يناير 2015، ص104.

¹²⁵الصواني، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، مرجع سابق، ص179.

^{.112-110} ص2011 بعد عام 2011، ص112-112 المصالحة الوطنية في ليبيا بعد عام 126

¹²⁷ الشيخ، تطورات الوضع الليبي سياسياً وعسكرياً وانعكاساته إقايمياً على ضفتي المتوسط، مرجع سابق، ص51.



لا شك أن تأخر خروج تلك القوات الأجنبية من ليبيا من شأنه أن يضع البلاد على مشارف أزمة انقسام جديدة، ومن ثم قد تختل في أي وقت وتؤدي إلى الافتراق، ما يفرض على مختلف الأطراف تغليب خيار التوافق وتقديم تنازلات متبادلة، ذلك أنه ليس هناك بديل عن المسار السياسي، إلا العودة إلى الاقتتال، وهو خيار كارثي لا يجوز التفكير فيه. ويبقى الحل في نهاية الأمر بحاجة ماسة لإرادة سياسية ليبية وطنية تسمو على الخلافات البينية، وتنظر لليبيا المستقبل التي تسع كل أبنائها 129.

رابعاً: المطلوب لإنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام

من أبرز المقترحات التي يمكن تقديمها لتعزيز فرص نجاح المصالحة وإنهاء الانقسام ما يلي:

- اعتماد الحوار والتوافق الوطني كأفضل الخيارات لإنهاء الصراع، حيث يمكن من خلال المصالحة الوطنية تجنب الصراع والمحافظة على الوحدة الوطنية أو استعادتها.
- 2. العمل على إعادة الثقة بين الفاعلين السياسيين للمصالحة، بحيث يصبح التعاون ممكناً، مع ضرورة الابتعاد عن الخيانة، خاصة في ظل نظرة الأطراف على أنه الفرصة الوحيدة، وربما تكون الأخيرة، المتاحة لتحقيق المصالحة.
- ق. نجاح عملية المصالحة تبدأ من اعتراف الأطراف الليبية كافة بأخطائها السياسية، ويمثل الوقوف على هذه الأسباب الخطوة الأولى لتقديم الحلول المتعلقة بالمصالحة، وتحديد الآليات الأكثر مناسبة مع هذه القضايا. وإذا ما أراد المجتمع الليبي الانتقال الديمقراطي بنجاح إلى استقرار وسلام مستدامين، لا بد أن ينخرط في مصالحة وطنية شاملة وجامعة، ولن تبدأ عملية المصالحة ما لم تسبقها خطوات جادة نحو الانتقال.
- 4. اعتبار الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة كنقطة انطلاق نحو تحقيق الوحدة الوطنية وإعادة ترتيب البيت الليبي، والحيلولة
 دون أن تتحول من نقطة التقاء إلى نقطة تزيد من مساحة التباعد والخلاف.
- أهمية وضرورة الجهود الدولية لاستكمال المسار الانتخابي حتى نهاية حلقاته، والتي تنتهي بإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية
 على أسس ديمقراطية، بحيث ينضوي في إطارها جميع قوى الشعب الليبي.
- القبول بإجراء الانتخابات في موعدها المقرر، وما تفرزه نتائجها، واحترام إرادة الشعب الليبي في اختيار قياداته، وتجنب التعامل
 بازدواجية مع إرادة الناخبين ونتائج العملية الديمقراطية.
- 7. تحرر الفرقاء الليبيين وانعتاقهم من ضغوط القوى الخارجية وإملاءاتها والتي من شأنها إعاقة جهود المصالحة وإدامة حالة الخلاف والانقسام.
- 8. مشاركة القوى الدولية الفاعلة في الإشراف على سير العملية الانتخابية البرلمانية والرئاسية، بما يضمن نزاهتها وشفافيتها، ويحول دون أي عملية تزوير لإرادة الناخبين.
- 9. ينبغي على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكثر حضوراً وأكثر فاعلية في تعاملها مع الأزمة الليبية، بالتزامن مع الدور الأمريكي القوي الفاعل، وذلك من خلال المساعي في نزع سلاح الميليشيات المسلحة خلال إطار زمني محدد، وفرض عقوبات صارمة على الأطراف المحلية المعلية ال

لا مناص أن المصالحة سوف تسهم في تخفيف حدة التوتر في البلاد، إلا أن ثباتها واستمراريتها مرهون بالإرادة السياسية للأطراف الليبية، ومدى التنازلات التي ينبغي أن تقدمها تلك الأطراف ومدى المرونة التي ينبغي أن تبديها الجماعات المسلحة من أجل إنجاحها، وكذا القوى الخارجية الفاعلة في المشهد الليبي، كما يتطلب الأمر أيضاً مزيداً من الخطوات الإيجابية التي تعزز التوجه نحو ترجمة مخرجات الاتفاق السياسي الليبي إلى أفعال وإجراءات عملية مع استغلال الفرصة لتحقيق المصالحة الدائمة، فالفرصة السانحة لمثل هذه الجهود قد لا تبقى متاحة إلى أجل غير مسمى.

خامساً: النتائج المتوقعة لإنجاز المصالحة

لا شك أن من شأن تحقيق المصالحة والخروج من حالة الانقسام الراهنة أن يعود بالعديد من النتائج الإيجابية على ليبيا باعتبار أن عائد المصالحة إيجابي للطرفين وللوطن أيضاً، وهو ما يبرر المساعي الحثيثة والجهود المكثفة لتعزيز فرص نجاحها، ومن ثم تجاوز التحديات التي تعرض طريقها.

إن طريق المصالحة يمكن أن تتسع أمام الطرفين إذا ما أدركا تماماً أن الأضرار المترتبة عن بقاء الانقسام لأمد أطول، وأن كلاهما بحاجة إلى المصالحة والتوافق، وأن الوطن والمرحلة الراهنة من الصراع أحوج منهما إلى المصالحة والتوافق، وأن أول

¹²⁹ الجمعي قاسمي، تركيا تحسم الجدل بشأن وجودها العسكري في ليبيا: لن ننسحب، ا**لعرب اللندنية،** 2021/5/5، شوهد في 2021/5/30.









الخطوات تبدأ بامتلاك الإرادة الذاتية، وتخليص المصالحة من التدخلات الخارجية وما شاكل ذلك من سلبيات، والتعامل معها كملف ليبي داخلي محض.

ومن أهم النتائج الإيجابية المتوقعة:

- تعزيز مكانة الدولة الليبية واستعادة دورها وحضورها الفاعل في المحافل الإقليمية والدولية.
- توقف الخلافات الداخلية واستنزاف موارد البلاد الاقتصادية والمالية وطاقاتها البشرية وتوفير فرصة مناسبة لتوحيد الجهود في مواجهة التحديات الماثلة.
- 3. تجديد شرعية المؤسسات الليبية التشريعية والتنفيذية، وتوفير فرص مهمة لتمثيل جميع القوى الليبية الفاعلة في مختلف مواقع الدولة.
- 4. تقليص حجم التدخلات الخارجية السلبية في الشأن الداخلي الليبي، وتعزيز استقلالية القرار والموقف الليبي المنطلق من الثوابت والمصالح الوطنية العليا.

لا شك أن توحيد الموقف الليبي وتحقيق التوافق الوطني على برنامج سياسي لإدارة المرحلة الراهنة، من شأنه تعزيز قوة الموقف الليبي وقطع الطريق على كثير من التدخلات والتأثيرات السلبية.

وفي كل الأحوال، فإن الاتفاق السياسي الليبي الجديد أخرج البلاد من عنق الزجاجة وفتح أمامها آفاقاً جديدة قد تسمح إن تمسكت الأطراف الليبية بما أنجزته من خطوات قد تضع البلاد من جديد على الطريق الصحيح. واليوم الفرقاء الليبيين أمام مفترق طريقين لا ثالث لهما:

السيناريو الأول: أن تمضي جميع الأطراف في دعم حكومة الوحدة الوطنية وتوحيد الجهود نحو الوصول إلى المصالحة من دون أي صراع محتمل، في ظل إصرار المجتمع الدولي المُضي قدماً في تنفيذ خارطة الطريق المتفق عليها في ملتقى الحوار السياسي الليبي، وعليه فمن المرجح أن تشهد ليبيا خلال المرحلة المقبلة دفعة قوية من المبادرات في كافة المجالات (السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية)، وذلك على نحو ربما يفوق وتيرة إيقاعه السابق، بهدف مواجهة التحديات (الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية) الأكثر تعقيداً.

يبدي بعض المراقبين والمتابعين) تفاؤلهم بهذا الشأن فيما يتعلق باحتمالات أن تؤدي المصالحة الليبية إلى المزيد من المصالحات والانفتاحات على الصعيد الإقليمي مثل التقارب الليبي مع بعض القوى الإقليمية الفاعلة وعلى رأسها تركيا ومصر، اللتان تتمتعان بنفوذ كبير على الساحة الليبية، حيث أن من شأن الدعم التركي والمصري لوقف إطلاق النار وعدم الانحياز لطرفي النزاع الليبي أن يمثل عاملاً مهدئاً لسياسة المحاور الإقليمية المشتعلة في ليبيا، الأمر الذي سوف يسهم في مجمله في دعم جهود تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز الأمن والاستقرار في ليبيا والمنطقة برمتها 130.

السيناريو الثاني: فيشير إلى أن المصالحة قد تواجه خلال المرحلة القادمة عدة عراقيل من بينها تضارب الأولويات الاستراتيجية بين الفرقاء الليبيين، فضلاً عن تقاطعات القوى الخارجية وتباين سياساتها مع الملف الليبي، وفي هذا السياق يشير بعض المراقبين السياسيين أيضاً إلى تزايد احتمالات تعثر الاتفاق السياسي في المراحل القادمة، ويعود الحال إلى نقطة الصفر، نظراً لعدم امتلاك حكومة الوحدة الوطنية للقوة الوازنة والفاعلة على الأرض، ناهيك عن ضيق الحيز الزمني وحدة التدخلات الخارجية، وهو ما يرجح عودة الصراع مجدداً، وينذر بانهيار الحكومة الانتقالية. ما يدعم هذا السيناريو، أنه لم تتمكن اللجنة العسكرية المشتركة حتى كتابة هذه السطور من إنهاء الوجود العسكري الأجنبي في ليبيا، ولم تتخذ الأمم المتحدة أي خطوات ملموسة حيال ذلك، وهو ما يرجح احتمالية عودة الصراع المسلح وعدم استقرار الأوضاع في ليبيا. الأمر الذي جعل بعض القوى الليبية في حالة شك كبيرة في فرص نجاح الاتفاق السياسي، وربما حدوث اختراق حقيقي يُخرج البلاد من مسلسل الأزمات السياسية والأمنية المتلاحقة، لينقلها إلى حالة جديدة تضعها في درب الاستقرار والنماء.

خاتمة

¹³⁰ محمود سامي، بين التهدئة والتوتر: سيناريوهات العلاقات المصرية التركية عام 2021، مركز الجزيرة للدراسات، 2020/12/31، شوهد في 2021/1/3. http://bit.ly/30RvTAS





بعد أزيد من عقد على نشوب الأزمة الليبية، واحتدام الصراع بين فرقاء العمل السياسي، ظلت الحلول السياسية حبيسة الأدراج ومادة على طاولة الحوار والمفاوضات، بينما ظلت الأوضاع الميدانية عصية على الحسم لأي طرف. لقد أنهى الاتفاق السياسي الجديد واحدة من أسوأ الأزمات التي واجهتها ليبيا بعدما حققت البعثة الأممية اختراقاً مهماً في مسار حل الأزمة، والذي يعد تتويجاً للجهود الدبلوماسية المكثفة والمباحثات السياسية في السنوات الأخيرة، وهي بمثابة فرصة مهمة لتحرر الفرقاء الليبيين من ضغط التجاذب ومخاطره على مستقبل المصالحة ونجاحها.

إذ تواجه ليبيا اليوم تحديات كبيرة في مسار فك الارتباط مع القوى الخارجية المؤثرة في المشهد الليبي، فضلاً عن حالات الاستقطاب الحادة التي تعيشها البلاد منذ عام 2011، وتتزامن الحاجة إلى حل سياسي مع بروز الخلافات العميقة حول سبل التسوية السلمية. وطالما بقيت التدخّلات الخارجية الضارة، فسيظل المجتمع الليبي يعاني من الانقسام والتفكك، وخاصةٍ أن بوادر التقسيم، بفعل التدخل الخارجي، تلوح في الأفق.

ثم أن حيثيات الوضع الليبي بكل تجاذبات أطرافه الداخلية والخارجية سوف يكون لها تأثير واضح في مسار المصالحة، مثلما هو حال الحضور الخارجي في مجريات الأحداث، فأي دور إقليمي ودولي فاعل في الشأن الداخلي الليبي، لا شك أنه سيسهم في تحقيق المصالحة الشاملة. وفي المقابل، فإن غياب الفاعلية والتأثير السلبي لا بد أن ينعكس على أمن واستقرار ليبيا. وبقدر قراءة ليبية بصورة سليمة ومبكرة، لمخرجات الحوار السياسي وتأثيرها على جهود المصالحة، ستقودنا إلى نتيجة مُفادها: إن استغلال الفرص المتاحة لإعادة ترتيب البيت الليبي، وتخطّي التحدّيات الماثلة، كفيل بأن يسهم في رسم آفاق الدولة الليبية ومستقبلها.

وأخيراً في ضوء معطيات الصراع السياسي والعسكري التي يتسم بها المشهد الليبي، والتجاذبات الإقليمية والدولية الناتجة عنها، فضلاً عن بروز وضع متشابك ومتداخل للتحالفات والمصالح؛ تدار فيه حسابات لعبة النفوذ والسيطرة على أسس براغماتية ضيقة، لا ترى إلى المصالح الليبية الاستراتيجية في المصالحة الوطنية؛ فإن هذا الملف مفتوح على سيناريوهات عديدة، وفقاً لما تسفر عنه تفاعلات الصراع، ومدى حرص فرقاء العمل السياسي والعسكري واستعدادهم لتقديم تنازلات حقيقية وتسهيلات ممكنة وضرورية من شأنها رأب الصدع الداخلي الليبي احتكاماً لمنطق المصلحة الوطنية وحده، بعيداً عن تأثير المصالح الضيقة التي تستند إلى المطامح الجهوية والمناطقية، فإزاء هذا الواقع المعقد والمتشابك إقليمياً ودولياً، لا بد لأي دولة تسعى لامتلاك إرادتها واستقلاليتها وتجنّب آثار التدّخلات الخارجية السلبية، من تحصين جبهها الداخلية بتحقيق مزيد من الشراكة المجتمعية والتوافق والتعايش بين رعاياها.

قائمة المراجع أولاً: الكتب





- طارق متري، مسالك وعرة، سنتان في ليبيا ومن أجلها (بيروت، رباض الربس للكتب والنشر، 2015).

يوسف مجد الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013.

ثانياً: المجلات

ـ أحمد قاسم حسين، دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا ما الاتفاق السياسي "الصخيرات"، سياسات عربية، العدد36، كانون الثاني/يناير 2019.

ـ عبدالمجيد خليفة الكوت، فتحي مجد أميمه، تجربة العدالة الانتقالية في ليبيا بعد 2011، الآليات والتحديات، مجلة الإعلام والفنون، السنة الأولى، العدد الثالث، أكتوبر 2020.

ـ مجد عبدالحفيظ الشيخ، التنافس المصري التركي في ليبيا وتداعياته على التسوية السياسية، مجلة المؤتمرات العلمية الدولية، العدد7، مايو . 2021.

ـ مجد عبدالحفيظ الشيخ، تطورات الوضع الليبي سياسياً وعسكرياً وانعكاساته إقليمياً على ضفتي المتوسط، مجلة شؤون عربية، العدد181، ربيع 2020.

ـ مجد عبدالحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد عام 2011، المستقبل العربي، العدد431، يناير 2015. ثالثاً: ندوات ومؤتمرات

ـ حلقة نقاشية من بعد عبر تطبيق زوم (zoom) عقدها مركز دراسات الوحدة العربية يوم الأربعاء 2020/8/12، حول: الأزمة الليبية العوامل الداخلية والخارجية وآفاق المستقبل، المستقبل العربي، العدد501، نوفمبر 2020.

رابعاً: المواقع الالكترونية

ـ الجمعي قاسمي، تركيا تحسم الجدل بشأن وجودها العسكري في ليبيا: لن ننسحب، العرب اللندنية، 2021/5/5.

https://bit.ly/3ejsD8D

ـ علي عبداللطيف أحميدة، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي2020.

https://bit.ly/3ffBs2H

- جبريل العبيدي، ليبيا ومشروع المصالحة الوطنية، الشرق الأوسط، 20 أبريل 2021.

https://bit.ly/3elk080

ـ محمود سامي، بين التهدئة والتوتر: سيناريوهات العلاقات المصرية التركية عام 2021، الجزيرة، 2020/12/31.

http://bit.ly/30RvTAS

ـ منى سلمان، مجلس رئاسي جديد في ليبيا.. قراءة في المواقف والتحديات، مجلة السياسة الدولية، 2021/2/13.

https://bit.ly/37qS1pb

ـ نورة الحفيان، التسوية السياسية في ليبيا: الإشكاليات والتحديات، المعهد المصري للدراسات، 18 فبراير 2020

https://bit.ly/3aLFL5i

ـ ندوة الأزمة الليبية: لا حل عسكرياً ولا بديل عن التسوية السياسية، مركز الجزيرة للدراسات، 28 مارس 2017.

https://bit.ly/3gZ4yUq

ـ يوسف مجد الصواني، حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا.. السيادة والإنقاذ والمصالحة، الشروق، 21 مارس، 2021.

https://bit.ly/3xLxGGR



